

تقرير حقوق الإنسان في إسرائيل لعام 2016

الملخص التنفيذي

إسرائيل دولة ديمقراطية ذات نظام برلماني متعدد الأحزاب. ورغم أنه ليس لدى إسرائيل دستور، إلا أن الكنيست، أي البرلمان المؤلف من مجلس واحد يضم 120 عضواً، سن مجموعة من "القوانين الأساسية" التي تعدد الحقوق الأساسية. وترتكز قوانين وأوامر ولوائح تنظيمية أساسية معينة، من الناحية القانونية، إلى وجود "حالة طوارئ" ما زالت سارية منذ عام 1948. ويملك الكنيست، بمقتضى القوانين الأساسية، سلطة حل الحكومة وفرض إجراء انتخابات. وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في 2015، واعتبرت حرة ونزيهة لاختيار أعضاء الكنيست، عن حكومة ائتلافية يرأسها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. يغطي ملحق لهذا التقرير حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. أما هذا التقرير فيغطي حقوق الإنسان في إسرائيل ومرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل.

احتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على الأجهزة الأمنية. وقد أفادت وزارة الخارجية بأن الفلسطينيين ارتكبوا خلال العام 12 هجوماً إرهابياً داخل الخط الأخضر مما أدى إلى مقتل سبعة إسرائيليين وأجنبي واحد، بالإضافة إلى إصابة 62 إسرائيلياً بجراح. وقالت وزارة الخارجية إن المتشددين الفلسطينيين أطلقوا 46 قذيفة إلى داخل إسرائيل ووقع 21 حادث قصف مدفعي أو إطلاق نار عبر الحدود مع سوريا. ويتضمن الملحق المزيد من المعلومات عن وضع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

وكانت أهم مشاكل حقوق الإنسان الهجمات الإرهابية التي تستهدف مدنيين والعنف المجتمعي بدوافع سياسية أو دينية، والتمييز المؤسسي والمجتمعي ضد العرب مواطني إسرائيل الذين يعتبر معظمهم أنفسهم فلسطينيين، بمن فيهم البدو، وخاصة في ما يتعلق بالحصول على فرص متساوية في مجالي التعليم والعمل؛ والتمييز المؤسسي والمجتمعي ضد الإثيوبيين ضد النساء.

وكان بين مشاكل حقوق الإنسان الأخرى الاحتجاز الإداري الذي غالباً ما يتجاوز الحدود الإقليمية لإسرائيل لفلسطينيين من الأراضي المحتلة؛ ووصم منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية؛ ومعاملة طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين؛ والتمييز المؤسسي والمجتمعي ضد اليهود غير الأرثوذكس والعائلات المختلطة؛ وانتهاكات حقوق العمال العرب والأجانب.

وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات لمقاضاة ومعاقبة المسؤولين الذين يرتكبون الانتهاكات داخل إسرائيل بغض النظر عن رتبتهم أو علو منصبهم.

القسم 1: احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من القتل غير القانوني أو القتل بدوافع سياسية

لم ترد أي تقارير عن حالات حرمان أي شخص من حياته على نحو تعسفي أو غير مشروع من قبل الحكومة أو من يمثلها.

وقد تقلص عدد الهجمات الإرهابية التي قام بها أفراد مسلحون خلال العام، في حين ازداد عدد الهجمات بالصواريخ وقذائف المدفعية. وأفادت وزارة الخارجية بأن المجموعات المتشددة أطلقت 46 قذيفة من قطاع غزة، ووقع 21 حادث قصف بالمدفعية عبر الحدود مع سوريا.

كذلك تقلصت موجة الهجمات غير المنسفة، التي بدأت في أيلول/سبتمبر 2015، وكانت في معظمها على يد مهاجمين أفراد لا توجههم أي منظمة خلال العام. وقالت وزارة الخارجية إن الهجمات الإرهابية قتلت 8 أشخاص وأصاب 62 شخصاً بجراح خلال العام. وفي داخل الخط الأخضر، وقعت الهجمات في القدس الغربية وتل أبيب-يافا، ونتانيا، وبناح تكفا، ورهط والرملة. وكان معظم المهاجمين فلسطينيين من الضفة الغربية، في حين كان أربعة مهاجمين مواطنين عرباً من إسرائيل. ووقع عدد أكبر بكثير من الهجمات في الضفة الغربية والقدس (أنظر الملحق).

فعلى سبيل المثال، شهدت حانة في شارع ديزنغوف هجوماً في 1 كانون الثاني/يناير عندما قتل المواطن الإسرائيلي العربي نشأت ملحم شخصين وأصاب ثمانية بجراح، ثم قتل بعد ذلك سائق سيارة أجرة. وقد قتلت قوات الأمن ملحم بعد أسبوع من البحث عنه.

وفي 8 حزيران/يونيو، أطلق الفلسطينيان خالد ومحمود مخامرة، وهما إبننا عمومة، النار على الزبائن في سوق في تل أبيب فقتلا أربعة إسرائيليين. وقد قبضت السلطات على المسلحين ووجهت إليهما رسماً تهمة القتل في 4 تموز/يوليو في محكمة تل أبيب المركزية. ووجهت السلطات لائحة اتهامات إلى يونس عايش موسى زين، من نفس البلدة في الضفة الغربية، تتهمه بالمساعدة والتمهيد للجريمة. وكانت المحاكمات لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام.

وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، قتل الجيش المصري بالرصاص المواطن الإسرائيلي العربي نمر أبو عامر البالغ من العمر 15 سنة والذي كان يرافق أقربائه الذين كانوا يقومون بأعمال صيانة عند سياج الحدود بين إسرائيل ومصر كانت قد أوكلتها وزارة الدفاع إلى مقاول. وكان التحقيق لا يزال مستمراً في 1 تشرين الثاني/نوفمبر.

ب- الاختفاء

لم ترد أي تقارير عن حالات اختفاء أشخاص بدوافع سياسية.

ج - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

لا يشير القانون بشكل محدد إلى جريمة التعذيب ولكنه يحظر قيام مسؤول حكومي بأمر كالبطش أو الضغط. وجاء في حكم أصدرته المحكمة العليا في عام 1999 أنه، رغم أن التعذيب وإلحاق الألم الجسدي أو النفسي غير مشروعين، يمكن استثناء المستجوبين العاملين في جهاز الأمن الإسرائيلي (الشاباك) من الملاحقات القضائية الجنائية إذا كانوا قد قاموا باستخدام مثل هذه الأساليب في حالات استثنائية تم التوصل إلى أنها تتضمن تهديداً وشيكاً، أو ما يعرف باحتمال "القنبلة الموقوتة". وأفادت منظمات مثل اللجنة العامة لمناهضة التعذيب (باكتي) والحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال - فرع فلسطين ومنظمة مراقبة المحاكم العسكرية (شاهد) بأن أساليب الاستجواب الجسدية التي يبيحها القانون الإسرائيلي وتستخدمها العناصر الأمنية الإسرائيلية يمكن أن ترقى إلى مستوى التعذيب. وتتضمن هذه الأساليب الضرب، وإجبار الشخص

على البقاء في وضع مجهد لفترات طويلة، والضغط المؤلم من الأصفاد أو القيود التي توضع على الساعدين. وقد أصرت الحكومة على أنها لا تستخدم أيًا من أساليب الاستجواب المحظورة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

وواصلت المنظمات غير الحكومية انتقاد ممارسات احتجاز أخرى اعتبرتها متعسفة، من بينها العزل والحرمان من النوم، والتقييد غير الضروري بالأصفاد، وعدم السماح بالاتصال بمحام، وإساءة المعاملة النفسية، كالتهديد باستجواب أفراد الأسرة أو بهدم منزل العائلة.

وإدعى تقرير نشرته صحيفة هآرتس في أيار/مايو أن الجنود الإسرائيليين أساءوا معاملة ثلاثة فلسطينيين قاصرين من غزة مدة ثلاثة أيام بعد القبض عليهم في تشرين الأول/أكتوبر 2015. وتضمن سوء المعاملة التعرية والركل والحرمان من النوم والضرب بعقب بندقية والإحراق بأعقاب السجائر. وبعد استكمال القاصرين الثلاثة فترة عقوبتهم بالسجن التي تراوحت بين أربعة وستة أشهر، أطلقت السلطات سراحهم وأعادتهم إلى غزة. وأفاد جيش الدفاع الإسرائيلي بأن المحامي العام العسكري انكبّ على التحقيق في الأمر.

وتم تشكيل لجنة تيركل لتطبيق ما خلص إليه التقرير الذي أصدرته الهيئة العامة للتحقيق في الحادث البحري في عام 2010، أي حادث اعتراض البحرية الإسرائيلية قافلة سفن تحمل مساعدات إنسانية في طريقها إلى قطاع غزة، واستيلائها عليها. وعقب إصدار لجنة تيركل عام 2013 تقريرها الثاني، الذي يفحص آليات البلاد في التحقيق في الانتهاكات المفترضة لقوانين الحرب، شكلت الحكومة عام 2014 فريقاً من الخبراء المحترفين برئاسة يوسف تشخونفر لتقديم توصيات بشأن خطوات عملية لتطبيق توصيات التقرير.

وتوصل تقرير تشخونفر، الذي تم إصداره في أيلول/سبتمبر 2015، إلى أن الآليات الداخلية الخاصة بالتحقيق والمقاضاة لجرائم الحرب المدعى بها- التي استُهل الكثير منها في أعقاب تقرير لجنة تيركل وكتجواب معه- كافية وغير متحيزة. وقد انتقدت منظمات المجتمع المدني لجنة تشخونفر لتأجيلها اتخاذ قرار بفرض تحميل مسؤولية للقادة العسكريين ورؤسائهم المدنيين على الانتهاكات التي يرتكبها رؤوسهم. واختارت لجنة تشخونفر بدلاً من ذلك التوصية بما يلي: "سوف يستمر إمعان النظر في مسألة النص صراحة على مسؤولية القادة العسكريين والرؤساء المدنيين في القانون الإسرائيلي من قبل الجهات ذات الصلة بالموضوع قبل اتخاذ قرار بشأن ذلك". كما أوصى التقرير بزيادة وإيضاح الإشراف المدني (من قبل المدعي العام) على نظام العدل العسكري. وقد تبنت اللجنة الوزارية المختصة بشؤون الأمن القومي توصيات التقرير في شهر تموز/يوليو. وفي سياق تقرير تشخونفر بشأن أكثر من 60 شكوى مرفوعة عن عنف الجنود أغلق الجيش ملفاتها دون رد عليها في الفترة من 2014 حتى شهر أيلول/سبتمبر 2016، حكمت المحكمة العليا في أيلول/سبتمبر بأنه يتعين النظر في الشكاوى المرفوعة خلال 14 أسبوعاً.

وواصلت السلطات التأكيد على أن جهاز الأمن العام (الشاباك) لا يعتمد على احتجاز السجناء منعزلين عن الآخرين إلا في الحالات القصوى وعندما لا يوجد أي خيار بديل وبأن الجهاز لا يستخدم العزل الانفرادي كوسيلة تعزيز للاستجواب، أو الإكراه على الاعتراف، أو كعقاب. ورفضت الحكومة الادعاءات بأن استجواب القاصرين الذين لم يبلغوا السن القانونية يخرق اتفاقية مناهضة التعذيب، قائلة إن الإصلاحات التي طُبقت عام 2008 حسنت معاملة القاصرين الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء محكمة أحداث عسكرية، ورفع سن البلوغ إلى 18 سنة، واستحداث قانون تقادم مسقط خاص بالقاصرين، وتحسين إشعار عائلة القاصر والقاصرين أنفسهم بشأن حقوقهم، وتخفيض مدد الاحتجاز (أنظر الملحق). وعالج مفتش وزارة العدل

المستقل المختص بالشكاوى المرفوعة ضد المحققين العاملين في جهاز الأمن العام (الداخلي) الشكاوى المتعلقة بإساءة التصرف وإساءة المعاملة أثناء عمليات الاستجواب والتحقيق.

وعلى نقيض عمليات التحقيق الجنائية التي تقوم بها الشرطة في الجرائم التي تصل عقوبتها القصوى إلى عشر سنوات أو أكثر والتي تفرض القوانين فيها تسجيل وقائع الاستجواب، يستثنى قانون مؤقت تم تمديد العمل به أجهزة الأمن العام (الشاباك) من ضرورة تسجيل عمليات استجواب "المشتبه بهم أمنياً" بالصوت والصورة. وقد أوصى تقرير تشخوفر بوضع كاميرات في جميع غرف الاستجواب التابعة لجهاز الشاباك تبتث الوقائع إلى غرفة قيادة في الوقت الذي تحدث فيه عبر دائرة بث مغلقة. وأوصى فريق التطبيق الحكومي بجعل غرفة القيادة هذه في مرفق للشاباك لا يتم الاستجواب فيه وبأن تكون الغرفة متاحة لكيان رقابي من وزارة العدل بحيث يمكنه متابعتها في أي وقت يشاء. وجاء في التوصية أن الكيان المراقب سيعدّ مذكرة مقتضبة توجز ما شاهده المراقب، إلا أنه لن يتم الاحتفاظ بأي سجل آخر. وفي حال اعتقاد الكيان المراقب أن المحققين استخدموا وسائل غير قانونية خلال الاستتطاق، يتعين على المراقب رفع الأمر إلى مفتش وزارة العدل المختص بأمر الشكاوى المرفوعة ضد محققي الشبك. وقامت منظمات حقوق إنسان، وهي تنتقد هذه الآلية بوصفها غير كافية لمنع وقوع التعذيب وتحديده بسبب عدم وجود تسجيل لعمليات الاستجواب يستخدم في وقت لاحق لتحقيق المحاسبة وإعادة النظر القانونية في الأمر، برفع عريضة إلى المحكمة العليا في شهر حزيران/يونيو 2015. وكانت المحكمة لا تزال تنتظر في القضية بحلول 7 تشرين الثاني/نوفمبر.

وقالت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب إنه رغم وجود أكثر من 800 شكوى بالتعذيب رفعها محتجزون في إسرائيل منذ عام 2011، اعترفت الحكومة بوقوع التعذيب في 15 بالمائة منها، بيد أن الحكومة لم تقم بتوجيه تهم جنائية إلى أي محقق. ولم توجه السلطات أي اتهامات رسمية إطلاقاً إلى أي محقق لاستخدامه التعذيب أثناء الاستجواب. ولكنها قالت إنه تم التحقيق في كل شكوى والتمعن فيها من قبل نائب مدع عام على الأقل. وقد أدت بعض الشكاوى إلى إجراءات تأديبية. وأفادت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب أنه بحلول 13 أيلول/سبتمبر كانت هناك 41 شكوى جديدة تدعي وقوع تعذيب.

أوصت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، في تقريرها الخاص بمدى التزام إسرائيل باتفاقية مناهضة التعذيب في أيار/مايو، من بين 50 توصية أخرى، بتوفير الحكومة كشفاً طبياً مستقلاً لجميع المحتجزين. وأضافت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب أنه يجب أن يكون الأطباء الذين يقومون بالكشف مجهزين ومدربين على تحديد وتوثيق أي ادعاءات وأدلة على التعذيب والتبليغ عنها.

وقالت اللجنة إن نظام الحكومة للتحقيق في الادعاءات بسوء معاملة المحتجزين معقد ومفتت. فعلى سبيل المثال، تحقق في الادعاءات ضد الشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك) دائرتان منفصلتان في شعبة تحقيق الشرطة في مكتب المدعي العام في وزارة العدل، تستخدمان نهجين مختلفين. في حين أن وحدة التحقيق الخاصة بحراس السجون الوطنية هي الجهة المسؤولة عن التحقيق في الشكاوى المرفوعة ضد العاملين في مصلحة السجون الإسرائيلية. وقالت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب أن هذا التفتت خلق نظاماً مشوشاً يتصف بمعايير مهنية وأوقات رد متفاوتة إلى حد كبير. وأشارت اللجنة إلى أن الضحايا كانوا يجهلون في الكثير من الأحيان الدائرة التي ينتمي إليها مرتكبو التعذيب، وأن الشكاوى كانت تحوّل في أحيان كثيرة من هيئة إلى أخرى في عملية تستمر أحياناً أشهراً أو سنوات، تنفي كل هيئة صلاحيتها للنظر في الأمر.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، رفضت المحكمة العليا عريضة رفعها سجناء يتم استجوابهم لاتهامهم بالصلوع في هجوم إرهابي في دوما في الضفة الغربية في تموز/يوليو 2015. وقال محامي السجناء إن

جهاز الأمن العام (الشاباك) منع السجناء من الاجتماع مع محام و اتهم محققي جهاز الأمن باستخدام أساليب غير مشروعة ضد السجناء، بما فيها العنف الجسدي والحرمان من النوم. ودعت منظمة الحقوق المدنية في إسرائيل (أكري) وزارة العدل إلى التحقيق في الادعاءات. ولم تتخذ وزارة العدل أي إجراء خلال العام.

وأفاد جهاز الأمن الإسرائيلي بأن عدد جرائم الكراهية التي يرتكبها اليهود انخفض بشكل كبير بعد هجوم دوما، ولم ترتكب إلا جريمة كراهية واحدة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام، مقارنة بـ 18 جريمة من هذا النوع وقعت عام 2015 قبل هجمات دوما. وأفاد تقرير نشرته صحيفة هآرتس بأن الحكومة منعت عشرات اليهود الذين قبض عليهم جهاز الشاباك في السنوات الأخيرة من الاتصال بمحامين لمدة وصلت إلى ثلاثة أسابيع. وقال المحامون المدافعون عنهم إن ذلك يستهدف المستوطنين بشكل غير عادل.

في 22 أيار/مايو، ضربت عناصر شرطة بملابس مدنية مواطناً إسرائيلياً عربياً، ميسم أبو القيعان، خارج المتجر الذي يعمل فيه وسط تل أبيب. وبعد أن طلبت عناصر الشرطة منه إبراز هويته، انهالت عليه بالضرب المبرح. وادعى رجال الشرطة في وقت لاحق بأنه هاجمهم، ولكن محكمة تل أبيب المركزية أمرتهم بإخلاء سبيله في اليوم التالي لاعتقاله. وفي 31 أيار/مايو، أعلنت وحدة التحقيق الداخلي في الشرطة بأنها تعكف على التحقيق في الحادث. وكانت القضية لا تزال رهن التحقيق بحلول 4 تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد توصل تحقيق الحكومة في وفاة السجين الفلسطيني عرفات جرادات، وهو رهم الاحتجاز في سجن المجدل عام 2013، بعد استكمالها عام 2015 عندما أعلن القاضي أن سبب الموت غير مؤكد، بعد الأخذ بعين الاعتبار اختلاف النتائج التي توصل إليها الطب الشرعي. وقال إن من المحتمل أن ما سبب معظم الكدمات كان محاولات الإنعاش وأن الكدمات الأخرى لم تؤد إلى وفاة جرادات.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

يعطي القانون المساجين والمحتجزين الحق في أن تتوفر لهم ظروف لا تضر بصحتهم أو كرامتهم. وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن الأوضاع في مرافق الاحتجاز الدائمة التي تديرها مصلحة السجون الإسرائيلية كانت مستوفية بشكل عام للمعايير الدولية. إلا أن زيارة تفتيشية قامت بها نقابة المحامين في إسرائيل إلى سجن نيفي تيرزا للنساء كشفت عن عيوب رئيسية، منها وجود أوضاع مادية غير مقبولة، وإساءة استخدام الحبس الانفرادي، واستخدام العنف ضد السجينات. واشتكى مهاجرون أفارقة وطالبو لجوء محتجزون في معتقل حولوت من البرد القارس في الشتاء والقيظ في الصيف وسوء نوعية الطعام. ووفقاً لوزارة الشؤون الخارجية، وفرت السلطات للمعتقلين فراشاً وملابس ومناشف نظيفة وطعاماً ورعاية صحية مجانية وأماكن معيشة مكيفة الهواء. وقدم مركز الاحتجاز صفوفاً دراسية وتدريباً مهنيًا، وتلقى كل محتجز 480 شيكلا (127 دولاراً) كمخصصات شهرية. ولكن المنظمات غير الحكومية أفادت بأن قلة ضئيلة فقط من المحتجزين التحقت بالصفوف الدراسية، وبأن السلطات كانت تقوم بشكل منتظم بحسم مبلغ من المخصص الشهري عند ارتكاب المحتجزين مخالفات بسيطة.

أصبح من المسموح منذ عام 2014 للمنظمات غير الحكومية الدخول إلى منشأة حولوت. وأفادت الحكومة في أيلول/سبتمبر بأن خمس منظمات غير حكومية قامت بزيارات على أساس دوري إلى المنشأة. وأفادت منظمة الخط الساخن للاجئين والمهاجرين بأنه كان بإمكان ممثلها زيارة سجن سهرونيم من خلال تزويد السلطات باسم ورقم المحتجز الذي طلب مساعدتها. لا أنه لم يكن بإمكانهم التنقل داخل السجن والتعامل بحرية مع المحتجزين، ولم يكن بإمكانهم بالتالي الحصول على أسماء وأرقام سجناء جدد. وأفاد مكتب

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه كان بإمكانه القيام بزيارات دورية إلى مرافق الاحتجاز سهرونيم وغيفون وحولوت عن طريق تقديم طلب مسبق للزيارة. وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن مصلحة السجون سمحت لها بزيارة أشخاص محميين، بينهم المهاجرون المحتجزون.

وردت تقارير تفيد بارتكاب النحشون، وهي وحدة نقل المحتجزين التابعة لمصلحة السجون، سوء المعاملة والتعسف. ففي شهر أيار/مايو على سبيل المثال أفادت، صحيفة هآرتس في أيار/مايو بأن النحشون منعت السجناء من شرب الماء أو استخدام المراحيض لمدة 11 ساعة أثناء عملية نقل روتينية من الرملة إلى سجن في شمال إسرائيل. وقد قدم الحراس ساندوتش لكل منهم. وجاء في تقرير هآرتس أن هذه الظروف أجبرت بعض السجناء على التبول في عربة النقل، فجلس جميع السجناء بعد ذلك في البول طوال الفترة المتبقية من الرحلة.

الأوضاع المادية: كان هناك في المرافق التابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية في إسرائيل والأراضي المحتلة في 18 كانون الأول/ديسمبر، وفقاً للحكومة، 9555 سجيناً من المواطنين، و10488 سجيناً من المقيمين غير المواطنين، و6599 سجيناً فلسطينياً. وأفادت الحكومة بأنه كان هناك في 8 أيلول/ديسمبر 49 قاصراً مواطناً أو قاصراً مقيماً و77 قاصراً فلسطينياً. وبحلول 18 كانون الأول/ديسمبر كان قد تم تصنيف 6815 سجيناً من أصل مجمل عدد السجناء كسجناء أمنيين. وكان هؤلاء السجناء يواجهون في الكثير من الأحيان أوضاعاً أشد قسوة من أوضاع عامة السجناء، بما فيها حالات أكثر من الاعتقال الإداري، وتقييد للزيارات العائلية، وعدم الأهلية لإطلاق السراح المؤقت، والحبس الانفرادي. ووفقاً لفريق وزاري تم تشكيله لمعالجة التمييز العنصري ضد الإسرائيليين من أصل إثيوبي، كانت نسبة الأحداث السجناء من أصل إثيوبي تبلغ حوالي 10 أضعاف نسبتهم في عدد السكان، وكانوا يشكلون في حزيران/يونيو 18,5 بالمائة من نزلاء سجن أوفك للأحداث. وكشفت معلومات لدى مكتب المحامي العام نشرتها صحيفة هآرتس في أيلول/سبتمبر أن نسبة القاصرين الإسرائيليين الإثيوبيين الذين تمت إدانتهم بجرائم وحكم عليهم السجن بدل إعادة التأهيل كانت حوالي 90 بالمائة، وكانوا يشكلون بذلك ثلاثة أضعاف القاصرين اليهود غير الإثيوبيين وتقريباً ضعف نسبة القاصرين من عرب إسرائيل. وأفادت مجلة ماغازين +972 في أيلول/سبتمبر بأنها حصلت على معلومات تقييد بأن 60 بالمائة من السجناء في إسرائيل كانوا عرباً.

وقد أمرت المحكمة العليا في كانون الثاني/يناير، استجابة لعريضة رفعتها جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (أكري)، الحكومة بتقديم إيضاح خلال 120 يوماً يشرح سبب كون مساحة الزنزانة العادية يقل عن 43 قدماً مربعة. وتبلغ مساحة هذه الزنزانات، وفقاً لأكري، 32 قدماً مربعة. وأجابت الحكومة بأنها ستتخذ خطوات لتخفيض عدد السجناء، فترفع بالتالي متوسط المساحة المخصصة لكل سجين. وقد كان من المقرر عقد جلسة متابعة في فبراير/شباط 2017.

وفي شهر آب/أغسطس، أصدر الكنيست قانوناً يجيز إطعام السجناء المضربين عن الطعام قسراً في ظروف محددة. إلا أن النقابة الطبية الإسرائيلية اعتبرت التشريع غير أخلاقي، وحثت الأطباء على رفض تنفيذه. وقد نظم السجناء الأمميون عدة إضرابات مفتوحة عن الطعام خلال العام لمطالبة الحكومة بوقف الاحتجاز الإداري واحتجاجاً على أوضاع السجون. وأنهى الصحفي الفلسطيني محمد القيق، المعتقل للاشتباه بأنه من أتباع حركة حماس وله صلات بها، إضرابه الذي استمر 94 يوماً عن الطعام في شهر شباط/فبراير بعد أن وافقت السلطات على عدم تمديد مدة احتجازه الإداري إلى ما بعد 21 أيار/مايو. وقد وضعت السلطات السجنين بلال الكايد في الاحتجاز الإداري في 13 حزيران/يونيو، قبل فترة قصيرة جداً من انتهاء فترة محكوميته البالغة 14 سنة ونصف السنة لمحاولة ارتكاب جريمة قتل ولعضويته في منظمة الجبهة الشعبية

لتحرير فلسطين. فدخل في إضراب عن الطعام لمدة 71 يوماً قبل التوصل إلى اتفاق مماثل مع أجهزة الأمن في شهر آب/أغسطس. وفي الفترة الممتدة من تموز/يوليو حتى أيلول/سبتمبر، أضرب الشقيان محمود ومحمد البلبل عن الطعام لأكثر من 70 يوماً. وأضرب مالك القاضي عن الطعام لأكثر من 60 يوماً، قبل التوصل إلى اتفاقات مماثلة. وقد أعربت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان- إسرائيل عن معارضة قوية للتكبير المستمر بالأصفاد للسجناء أثناء فترة إضرابهم عن الطعام-- تكبير اليدين والرجلين أيضاً في حالة محمد البلبل-- الذي قالت المنظمة إنه لم يكن لوجود أي خطر بعد شهرين من الإضراب عن الطعام، وإنما بناء على محاولات الحكومة لإنهاء الإضراب. وقالت الحكومة إن مصلحة السجون الإسرائيلية خفت القيود إلى أدنى حد ضروري، وأنها تعيد تقييم الحاجة إلى القيود كل بضعة أيام.

وفي 11 آب/أغسطس، حكمت محكمة بئر السبع المركزية بأنه لا يمكن لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل التي حولها المضرب عن الطعام بلال الكايد تمثيله، فحسه لأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم فعلاً بذلك. وأشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن طبيها يقيم الحالة الطبية العامة والمعالجة المقدمة للسجناء المضربين عن الطعام ولكنه لا يقوم بدور الطبيب المعالج. وقالت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل إن مركز بارزيلي الطبي، في خرق منه لقانون حقوق المريض الإسرائيلي، الذي ينص على أن من حق المريض الحصول على نسخة من سجله الطبي، رفض تسليم كايدي السجلات، وأحال المنظمة بدلاً من ذلك إلى مصلحة السجون.

توفي السجين الفلسطيني ياسر ذياب حمدونة، 41 سنة، في سجن إسرائيلي في 25 أيلول/سبتمبر. وأفادت وسائل الإعلام الفلسطينية بأن سبب الوفاة كان إما نتيجة سكتة دماغية أو نوبة قلبية واتهمت مصلحة السجون الإسرائيلية بالتقصير الطبي. وقالت وزارة الشؤون الخارجية إنه انهار أثناء ممارسته التمارين الرياضية واعتُبر ميتاً بعد تلقيه علاجاً طبياً لم يكن ناجحاً. وأفادت الوزارة بأنه حتى 6 تشرين الثاني/نوفمبر، كان 9 سجناء آخرين قد توفوا في سجون مصلحة السجون الإسرائيلية: ستة نتيجة نوبات قلبية أو مرض في القلب، واثنان انتحارا، وواحد بمرض السرطان.

وأفادت منظمات غير حكومية بعدم تمكن المهاجرين غير النظاميين الموجودين في مراكز الاحتجاز الخاصة بهم من الحصول على الخدمات القانونية والاجتماعية. ووفر العاملون في مجال الإنعاش والخدمة الاجتماعية معاملة فردية اجتماعية مساندة، مع التأكيد على تحديد وتوفير الخدمات اللازمة لضحايا الاتجار بالبشر، وضحايا الاعتداءات وسوء المعاملة، وضحايا الانتهاكات الجنسية.

الإدارة: رغم أن السلطات كانت تسمح بشكل عام بزيارات المحامين وقالت إنه كان بإمكان كل سجين طلب الاجتماع بمحام أن يفعل ذلك، إلا أن الوضع لم يكن كذلك دوماً في الواقع. وقد ادعت المنظمات غير الحكومية بأن السلطات لم تسمح للمحتجزين الفلسطينيين، بما في ذلك القاصرين، بالالتقاء بمحام خلال فترة اعتقالهم الأولية. وأثرت القيود المفروضة على دخول البلاد على قدرة المحامين وزوار بعض السجناء الفلسطينيين من الالتقاء بهم. وقد منحت الحكومة تصاريح لأفراد العائلات من الضفة الغربية على أساس محدود وفرضت على أولئك القادمين من غزة قيوداً أكثر تشدداً. ودُكر أن مصلحة السجون أصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 قوانين تحد الزيارات التي يمكن لأعضاء الكنيسة القيام بها بزيارة واحدة في الشهر، ولكن وزارة الخارجية نفت وجود مثل هذه اللوائح التنظيمية.

ويجيز القانون للسجناء رفع عريضة إلى السلطات القضائية للشكوى من أن أوضاع السجون لا تفي بالمعايير. وقالت الحكومة إن السلطات حققت في اتهامات ذات مصداقية بوجود أوضاع غير إنسانية ووثقت

هذه التحقيقات وأصدرت نتائجها علناً. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مراقب الدولة بدور أمين مظالم ويحقق في شكاوى عامة ضد المؤسسات الحكومية، بما فيها مصلحة السجون.

المراقبة المستقلة: قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمراقبة منتظمة لمرافق مصلحة السجون الإسرائيلية الخاصة بالمهاجرين غير النظاميين، بما فيها حولوت وسهاونيم، وبمراقبة مركزي الاحتجاز المؤقتين التابعين لقوات الدفاع الإسرائيلية. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمراقبة جميع المرافق وفق آلياتها المعتادة، باستثناء حالات مستعجلة أو متفرقة يتم تناول آلياتها بشكل ثنائي مع السلطات المعنية بالأمر (أي تلك المتعلقة بتشكيلة أعضاء الفريق الزائر والأوضاع الخاصة بالمقابلات بدون شهود). وواصلت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب الضغط في سبيل إصلاحات هيكلية، بينها التصوير الإلزامي بالفيديو لعمليات الاستجواب. ويعتبر مكتب المحامي العام الجهة المسؤولة رسمياً عن رصد أوضاع السجون ورفع التقارير عنها، ويقوم المكتب بذلك مرة كل عامين. وقد تم إصدار أحدث تقرير في تموز/يوليو 2015.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وقد تقيدت الحكومة بصورة عامة بهذا الحظر بالنسبة لجميع المواطنين. وأخضعت السلطات السكان غير الإسرائيليين في هضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل لذات القوانين التي يخضع لها المواطنون الإسرائيليون. أما غير المواطنين من أصل فلسطيني الذين احتجزوا لأسباب أمنية، فيخضعون للولاية القانونية العسكرية حتى ولو تم احتجازهم في إسرائيل (راجع الملحق).

وفي ما يتعلق بالمهاجرين غير النظاميين، يجيز أحدث تعديل أدخل على قانون منع التسلل، وتم إقراره في عام 2014، للحكومة احتجاز المهاجرين وطالبي حق اللجوء الذين وصلوا بعد كانون الأول/ديسمبر 2014 لفترة ثلاثة أشهر في سجن سهرونيم "الغرض تحديد هوية الفرد والبحث عن خيارات بديلة بشأن المكان الذي يُنقلون إليه". كما ينص القانون على أنه يتعين على السلطات أن تحضر المهاجرين غير النظاميين الذين تم احتجازهم إلى جلسة استماع خلال خمسة أيام وأن تبلغهم بحقوقهم، بما فيها حق الحصول على المشورة القانونية. وبعد احتجازهم ثلاثة أشهر في سهرونيم، يمكن للحكومة عندئذ احتجازهم لفترة 12 شهراً في حولوت، وهي منشأة نائية شبه مفتوحة تديرها مصلحة السجون الإسرائيلية. وتغلق السلطات حولوت من الساعة العاشرة مساءً حتى السادسة صباحاً وتفرض العودة وإثبات الوجود يومياً في العاشرة مساءً (أنظر القسم 2.د). وفي حين أن السلطات لم تحتجز المهاجرين في غرفهم خلال الليل، إلا أنه لم يكن من المسموح لهم مغادرة المنشأة.

واستبدلت السلطات بسرعة عن المحتجزين الـ 1178 الإريتريين والسودانيين الذين تم إطلاق سراحهم من منشأة حولوت بعد القرار الذي أصدرته المحكمة العليا في آب/أغسطس 2015 بمحتجزين جدد لمدة 12 شهراً. ووفقاً لقرار المحكمة العليا، يمكن للسلطات اعتقال محتجزين لمدة عام واحد فقط بدون اتهامهم بأي مخالفات. وقد منعت الحكومة أولئك الذين أطلق سراحهم من حولوت من العيش أو العمل في تل أبيب أو إيلات، حيث كانوا سيجدون مجموعات سكانية تدعمهم وحيث سيتمكنون من استخدام المنشآت الطبية القليلة وغيرها من الخدمات الاجتماعية المتوفرة لمجموعة المهاجرين السكانية. وفي شهر آب/أغسطس، توقفت السلطات عن استدعاء طالبي اللجوء من دارفور أو السودان إلى حولوت. إلا أنه لم يتم تحقيق إطلاق سراح مبكر للكثير من المحتجزين الدارفوريين الذين كانوا موجودين في حولوت.

كما يجيز أحدث تعديل تم إدخاله على قانون منع التسلسل للسلطات إرسال الذين لا يقومون بتجديد التأشيرات في الوقت المحدد إلى حولت لمدة أقصاها 120 يوماً. وقد وفرت وزارة الداخلية خدمات تجديد التأشيرات في كل من تل أبيب وبئر السبع وإيلات. وأفادت منظمة الخط الساخن للاجئين والمهاجرين بأن السلطات فرضت على طالبي اللجوء الساعين لتجديد تأشيراتهم إظهار نسخة عن عقد إيجار واستمارة تظهر أجرتهم الحالية لدعم الطلب. إلا أنه لم يكن بإمكان مقدمي الطلبات الحصول على تلك الوثائق بدون تأشيرة، مما شكل حلقة مفرغة. ويحظر القانون الاحتجاز في حولت على أساس أمور معينة بينها العمر والصحة والهوية الجنسية وأوضاع أخرى محمية. ويمكن للسلطات إرسال الذين يخرقون القواعد القانونية في حولت إلى سجن سهرونيم. وأفادت منظمة الخط الساخن للاجئين والمهاجرين بأن السلطات أرسلت أكثر من نصف المحتجزين في حولت إلى سهرونيم لمدة وصلت إلى عدة أشهر بسبب خروقات مختلفة.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

يقوم جهاز الأمن العام الإسرائيلي، الخاضع لسلطة رئيس الوزراء، بمكافحة الإرهاب ونشاطات التجسس في إسرائيل والأراضي المحتلة. وتخضع الشرطة الوطنية، بما فيها حرس الحدود وشرطة الهجرة، لسلطة وزارة الأمن الداخلي. أما قوات الدفاع الإسرائيلية فمسؤولة عن الأمن الخارجي ولا سلطة لها على المواطنين. كما تخضع قوات الأمن التابعة لجهاز الأمن العام [الشاباك] العاملة في الأراضي المحتلة لقوات الدفاع في مجالي العمليات واستخلاص المعلومات العملياتية. وقد أوضح تقرير تشخوفر (القسم 1.ج.) أن وزارة العدل ومحققها وقوات الدفاع الإسرائيلية ومحققها تتقاسمان مسؤوليات التحقيق والادعاء بينهما في الحالات التي عملت فيها الشرطة تحت سلطة الجيش. وقد احتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على جهاز الأمن العام الإسرائيلي وقوات الشرطة، كما كانت لدى الحكومة آليات فعالة للتحقيق في الانتهاكات والفساد والمعاقبة عليهما. واتخذت الحكومة خطوات للتحقيق في الادعاءات باستخدام الشرطة والجيش للقوة المفرطة. واستمرت المنظمات غير الحكومية في انتقاد العدد المنخفض جداً للوائح الاتهام المرفوعة رسمياً إلى المحاكم مقارنة بعدد ملفات التحقيق التي يتم فتحها وارتفاع نسبة القضايا التي يتم إغلاقها بسبب إخفاقات التحقيق التي ترتكبها الشرطة العسكرية. وفي شهر أيار/مايو، أعلنت منظمة حقوق الإنسان بتسليم أنها لن تقوم بعد ذلك التاريخ بتحويل شكاوى إلى نظام تطبيق القانون العسكري.

ويعتبر قسم التحقيق مع رجال الشرطة في وزارة العدل الجهة المسؤولة عن التحقيق في الشكاوى ضد الهيئات التابعة لجهاز الأمن العام، بما في ذلك الحوادث التي تكون الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود طرفاً فيها وتقع في الأراضي الإسرائيلية وفي القدس والحوادث التي تقع في الأراضي المحتلة ولا يتم استخدام سلاح فيها. وقد قام قسم التحقيق مع رجال الشرطة عام 2015 بمراجعة أكثر من 3500 شكاوى وتوصل إلى قرارات بشأن 640 منها، أسفرت 102 شكاوى منها عن توجيه اتهامات جنائية (أدت إلى 87 إدانة) بينما أسفرت 85 شكاوى عن إجراءات تأديبية. وأغلق قسم التحقيق ملفات 974 قضية بدون مزيد من التحقيق، وملفات 843 قضية عقب مراجعة أولية.

أما التحقيق في انتهاكات قوات الدفاع، بما في ذلك الحوادث التي يتم فيها استخدام السلاح حين تكون وحدات الشرطة تحت إمرة قوات الدفاع في الأراضي المحتلة، فما زال من مسؤولية وزارة الدفاع ويقوم به قسم التحقيقات الجنائية التابع للشرطة العسكرية. وقد قامت السلطات خلال العام باعتقال واحتجاز أربعة جنود، وأدانت 11 جندياً (بينهم 9 أدينوا في سنوات سابقة)، وأصدرت أحكاماً على 12 جندياً (بينهم 10 أدينوا في سنوات سابقة).

وواصلت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الادعاء بأن آليات المساءلة والمحاسبة تحول دون قيام المؤسسة العسكرية بإجراء تحقيقات داخلية جدية وتشوبها عيوب بنيوية جسيمة تجعلها غير قادرة على إجراء تحقيقات احترافية.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يتعين قانونياً حصول الشرطة على مذكرات اعتقال قائمة على أدلة كافية وصادرة عن مسؤول مخول كي تقوم باعتقال شخص مشتبه به. وتسري الأمور التالية على المحتجزين باستثناء المحتجزين في الاعتقال الإداري: كانت السلطات تقوم بشكل عام بإخطار هؤلاء الأشخاص بالتهمة الموجهة إليهم بسرعة. ويجيز القانون للسلطات اعتقال المشتبه بهم بدون توجيه تهمة إليهم لمدة 24 ساعة قبل مثلهم أمام قاض مع وجود استثناءات محدودة تسمح بالاحتجاز لمدة تصل إلى 48 ساعة. وقد احترمت السلطات هذه الحقوق بشكل عام بالنسبة للأشخاص الذين يتم اعتقالهم في البلد. وكان هناك نظام كفالة معمولاً به، كما كان بإمكان المحتجزين استئناف قرارات رفض إطلاق السراح بكفالة. وسمحت السلطات للمحتجزين باستشارة المحامين في الوقت المناسب دون تأخر، بما فيهم المحامون الذين تعينهم الدولة للمعوزين، وبالاتصال مع أفراد عائلاتهم دون تأخير.

احتجزت السلطات معظم السجناء الفلسطينيين الذين قبضت عليهم قوات الأمن الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ووضعتهم في مراكز احتجاز في إسرائيل. وقالت الحكومة إن تشييد سجون جديدة في الضفة الغربية يمكن أن يؤثر سلباً على أوضاع المحتجزين المعيشية وأن يؤثر أيضاً على السكان المحليين الذين ستقام السجون الجديدة على أراضيهم. وقد حاکمتهم السلطات بمقتضى القانون العسكري الإسرائيلي المطبق على الأراضي المحتلة، الذي يجرمهم من الكثير من الحقوق التي كان القانون الإسرائيلي سيمنحها لهم. وكانت السلطات تقوم، على أساس ظروف كل حالة، كفداحة الجرم المفترض ووضع الشخص إن كان قاصراً، وإمكانية هربه، أو غير ذلك من العوامل، إما بالموافقة على إطلاق السراح بكفالة أو رفض ذلك بالنسبة لغير المواطنين الذين هم من أصل فلسطيني وتم اعتقالهم لخروقات أمنية.

ويمكن للسلطات مقاضاة الأشخاص المحتجزين لأسباب أمنية جنائياً أو احتجازهم كسجناء إداريين أو مقاتلين غير شرعيين، بناء على واحد من ثلاثة أنظمة قانونية. أولاً، يمكن لمصلحة السجون الإسرائيلية بناء على قانون مؤقت خاص بالإجراءات الجنائية، تم تجديده بشكل متكرر منذ عام 2006، احتجاز الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم أمنية لمدة 48 ساعة قبل المثول أمام قاض، مع وجود استثناءات محدودة تجيز لمصلحة السجون احتجازهم لمدة تصل إلى 96 ساعة قبل مثلهم أمام كبير القضاة في محكمة مركزية. ويمكن احتجاز الشخص في القضايا المتعلقة بالأمن مدة لا تتعدى 35 يوماً دون رفع لائحة اتهام بحقه (مقارنة بالاحتجاز 30 يوماً في القضايا غير المتعلقة بالأمن). كما يبيح القانون للمحكمة تمديد فترة احتجاز المعتقل لأسباب أمنية لفترة أولية تصل إلى 20 يوماً للتحقيق معه واستجوابه دون توجيه اتهام إليه (مقارنة بفترة تمديد أولي تبلغ 15 يوماً للحالات الأخرى غير المتعلقة بالأمن). ويجوز للسلطات منع المحتجزين الأمنيين من الاتصال بمحام لمدة 21 يوماً بناء على القانون الإسرائيلي أو 60 يوماً بناء على اللوائح العسكرية.

ثانياً، يجيز قانون سلطات الطوارئ لوزارة الدفاع احتجاز أشخاص إدارياً لمدة تصل إلى ستة أشهر دون توجيه التهم إليهم، وهذه المدة قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية. في شهر تشرين الأول/أكتوبر، كانت السلطات قد أصدرت أوامر احتجاز إداري بحق 20 مواطناً إسرائيلياً، معظمهم من الفلسطينيين. في شهر أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت الحكومة في أعقاب سلسلة حرائق متعمدة في إسرائيل والضفة الغربية أنها ستوسع الاحتجاز

الإداري بحيث يشمل المتطرفين اليهود المشتبه في قيامهم بنشاطات إرهابية. وأفادت وزارة الشؤون الخارجية بأن السلطات كانت قد أصدرت، بحلول بداية كانون الأول/ديسمبر، 1764 أمر اعتقال إداري بحق 1037 بالغاً فلسطينياً، و29 أمر احتجاز إداري بحق 19 قاصراً فلسطينياً تزيد أعمارهم عن 14 سنة، ولم تصدر أي أمر باحتجاز إداري لأحداث لم يبلغوا الرابعة عشرة من العمر بعد. وعلاوة على ذلك، أصدرت السلطات 106 أوامر تقييد إداري بحق 42 بالغاً إسرائيلياً، و42 أمر تقييد إداري بحق 11 قاصراً إسرائيلياً، و7 أوامر بحق بالغين فلسطينيين، ولم تصدر أي أمر تقييد إداري بحق قاصرين فلسطينيين (أنظر الملحق).

ثالثاً، يجيز قانون المقاتلين غير الشرعيين للسلطات احتجاز معتقل لمدة 14 يوماً قبل قيام قاض في محكمة مركزية بالنظر في الأمر، ومنعه من الاتصال بمحام لفترة تصل إلى 21 يوماً بموافقة المدعي العام، والسماح بالاعتقال لأجل غير محدود شريطة قيام محكمة مركزية بالنظر في الأمر مرتين في العام والاستئناف أمام المحكمة العليا.

رغم أن القانون الدولي يجيز استخدام الاحتجاز الإداري في حالات تفترض احتمالات نادرة "القنبلة الموقوتة"، واصلت منظمات المجتمع المدني وبعض أعضاء الكنيست انتقاد الحكومة لاستخدامها إياه بشكل مفرط، مضيفة أن هذه الممارسة غير ديمقراطية نظراً لعدم توفر الإجراءات القانونية المعمول بها. وقالت الحكومة إنها تصدر أوامر الاحتجاز الإداري "ضد الذين يخططون للهجمات الإرهابية، أو الذين ينسقون أو ييسرون أو يساعدون بنشاط بأي شكل آخر على اقتراف مثل هذه الأعمال عندما لا يكون بالإمكان كشف الأدلة ضد أولئك الأشخاص لأسباب أمنية"، وأن الاحتجاز الإداري إجراء وقائي يشكل السبيل الوحيد المتوفر. كما قالت الحكومة إنها تستخدم أوامر التقييد الإداري "عندما يكون من الضروري صيانة الأمن والنظام ولا يمكن استخدام إجراءات عقابية لأسباب مختلفة".

الاعتقال التعسفي: أبرز تقرير سنوي صادر عن محامي الدفاع العام في 4 أيلول/سبتمبر لوائح الاتهام المتعلقة بقضايا تافهة الأهمية الموجهة إلى أشخاص يخرقون القانون للحصول على احتياجات أساسية كالطعام أو الكهرباء أو الماء أو السكن. وكانت هناك في عام 2015 ادعاءات بوقوع اعتقالات تعسفية ضد مواطنين عرب خلال النشاطات الاحتجاجية، علاوة على اعتقال أشخاص مثل الإسرائيليين الإثيوبيين.

الاحتجاز قبل المحاكمة: ما زال الحجز الإداري يؤدي إلى فترات احتجاز أولية طويلة للمحتجزين الأمنيين الذين كانوا في معظمهم فلسطينيين؛ ولكن بعضهم كان من اليهود الإسرائيليين أو عرباً من مواطني إسرائيل. وقد اعتقلت السلطات معظم المحتجزين لفترة تقل عن العام الواحد، إلا أنها اعتقلت بعضهم لفترة تزيد عن العام واعتقلت عدداً قليلاً منهم لفترة تزيد عن سنتين.

قدرة المحتجزين على الطعن بقانونية الاحتجاز أمام المحاكم: يحق للمحتجزين احتجازاً إدارياً استئناف أي قرار بتمديد فترة احتجازهم أمام محكمة استئناف عسكرية، ثم أمام المحكمة العليا. وكان المحتجزون الفلسطينيون واليهود يقومون بذلك بشكل روتيني. ويمكن للمحاكم العسكرية اعتماد أدلة سرية لا يُسمح للمعتقلين أو محاميهم بالاطلاع عليها عند اتخاذ القرار بشأن تمديد فترة الاعتقال الإداري. ولا يوجد نظام يمكن للسلطات بناء عليه الحصول على إذن لعضو في فريق الدفاع للاطلاع على المعلومات السرية المستخدمة لتبرير اعتقال محتجز إدارياً. وقد شكك بعض الشبان المحتجزين اليهود، المدّعي أنهم أعضاء في منظمات متطرفة، في صحة اعتقالهم وفي استخدام الحجز الإداري، والإقامة الجبرية في المنزل، والأوامر الإدارية التي تحظر عليهم دخول مناطق معينة في الضفة الغربية.

احتجاز طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم أو عديمي الجنسية: اعتبر قانون منع التسلل جميع الذين يعبرون الحدود بشكل غير قانوني "متسللين" وأجاز للسلطات احتجاز المهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم الساعون لطلب حق اللجوء وأولادهم.

وفي عام 2014، أبطلت المحكمة العليا فقرة في قانون التسلل كانت تتيح احتجاز المهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم اللاجئون وملتمسو حق اللجوء، في منشأة حولت المفتوحة لأجل غير محدد. وفي آب/أغسطس 2015، حددت المحكمة العليا فترة الاحتجاز القصوى بسنة واحدة. وقد أدى ذلك إلى إطلاق سراح 1178 طالب لجوء من حولت؛ وسرعان ما أبدلتهم السلطات بطالبي لجوء آخرين. وما زال بإمكان الحكومة احتجاز المهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء، في سجن سهرونيم لمدة ثلاثة أشهر لدى وصولهم ثم نقلهم إلى حولت لمدة 12 شهرا. وقد تبتت قرار المحكمة استخدام منشأة حولت لوضع المهاجرين غير النظاميين فيها، وإن كان ذلك لفترة محدودة.

بناء على قانون الدخول إلى إسرائيل، وضعت الشرطة ووزارة الداخلية الخطوط العريضة لتعاون يتيح احتجاز المهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم اللاجئون والساعون إلى طلب اللجوء الذين يعيشون بين السكان ويشتبه بقيامهم بنشاطات جنائية، على أساس أمر إداري لا عبر الإجراءات القانونية.

هـ-الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص القانون على استقلال السلطة القضائية، وقد احترمت الحكومة بشكل عام استقلالية القضاء. (يغطي الملحق محاكمات الفلسطينيين وغيرهم من الأراضي المحتلة في المحاكم العسكرية).

إجراءات المحاكمة

يكفل القانون حق المواطنين في الحصول على محاكمة علنية عادلة ونزيهة، وقد طبق جهاز قضائي مستقل هذا الحق بشكل عام. وتشمل الاستثناءات من التمتع بحق المحاكمة العلنية المخاوف الخاصة بالأمن القومي، وصيانة مصلحة حدث أو شخص يتطلب حماية خاصة، وصيانة هوية مدع أو مدعى عليه في دعوى جريمة جنسية.

وقد تمتع المتهمون بحق اعتبارهم أبرياء إلى أن تثبت جريمتهم، وبحق تبليغهم بسرعة وبالتفصيل بالتهمة الموجهة إليهم، وبحق حضور محاكمتهم، وبالحق في محاكمة علنية نزيهة عادلة بدون تأجيل غير ضروري، وبحق الحصول على وقت كاف ومنشآت ملائمة لإعداد دفاعهم. ولا يجوز إجبارهم على الإدلاء بشهادتهم أو الاعتراف بالذنب قسرا، ويجوز لهم استشارة محام، أو إن كانوا معوزين، من حقهم توفير محام لهم على نفقة الدولة. ويحق للمتهمين الحصول على ترجمة فورية مجانية حسب الضرورة منذ لحظة توجيه الاتهام إليهم وأثناء جميع مراحل الاستئناف. ويحق للمتهمين مواجهة الشهود الذين يشهدون ضدهم وتقديم شهود وأدلة لصالحهم، والاطلاع على الأدلة المتوفرة ضدهم، والاستئناف أمام المحكمة العليا. ومن واجب الحكومة/الادعاء بشكل عام تقديم جميع الأدلة الموجودة في حوزتها للدفاع عقب توجيه الاتهام الرسمي. ويجوز للحكومة أن تمتنع لأسباب أمنية عن إطلاع محامي الدفاع على أدلة جمعتها ولكنها لن تستعملها في قضيتها ضد المتهم. ويمكن للمحكمة العليا في نظام المحاكم المدني ومحكمة الاستئناف في نظام المحاكم العسكري التدقيق في قرار الامتناع عن تقديم تلك الأدلة. ولا تختلف القوانين الخاصة بالأدلة في قضايا

التجسس التي تنتظر فيها المحاكم الجنائية عن قوانين الأدلة في المحاكمات العادية - أي أنه لا يسمح باستخدام أدلة سرية.

وقد توصلت وزارة العدل إلى أن القانون يجيز للمحاكم أخذ الأدلة السرية في الاعتبار لدى إعادة النظر في قضايا الفلسطينيين المدانين في المحاكم المدنية ومُنحوا إطلاق سراح مشروط من السجن ضمن عمليات تبادل سجناء ثم تم اعتقالهم مجدداً لخرقهم شروط إطلاق سراحهم، لأن السلطات اعتبرت إعادة النظر هذه التي يقوم بها مجلس الإفراج المشروط عملية إجرائية.

وفي 2 آب/أغسطس، وكرد على موجة المهاجمات التي بدأت في أيلول/سبتمبر 2015، وكان مرتكبو الكثير منها أحداثاً قصراً، أصدر الكنيست "قانون اعتقال القاصرين" الذي يجيز سجن أطفال لا يزيد عمرهم عن 12 سنة في حال إدانتهم بجرائم جسيمة كالقتل، أو محاولة القتل، أو بجرمة القتل غير المتعمد.

تعتبر المحاكمات الأمنية والعسكرية مفتوحة أمام عموم الناس، إلا أن كونها تتم في معسكرات الجيش يعني أنه يتعين على المواطنين الحصول على إذن بالدخول من الجيش. وقد أجرت السلطات محاكمات معينة خلف أبواب مغلقة، غير مفتوحة أمام عموم الناس، إما لأسباب أمنية أو لعدم الكشف عن هوية قاصر.

وتوفر المحاكم العسكرية بعض الحقوق الإجرائية المتوفرة للمتهمين في المحاكم الجنائية المدنية، رغم أن نسبة إدانتها لفلسطينيين متهمين بجرائم مختلفة كانت أعلى بكثير. كما أن قواعد الأدلة التي تنظم محاكمات الفلسطينيين وغيرهم من الخاضعين للقانون العسكري في الأراضي المحتلة هي نفس قواعد الأدلة المطبقة في القضايا الجنائية. ووفقاً لوزارة العدل، لا يجيز القانون ارتكاز أحكام الإدانة على الاعترافات فقط لا غير. وقالت الحكومة إن قوانين الأدلة المطبقة في المحاكمات العسكرية هي نفس القوانين المطبقة في المحاكم المدنية ولا تسمح بتقديم أدلة سرية لم يتم إطلاع المتهمين أو المدافعين عنهم عليها. ويجوز أن يقوم محام بمساعدة المتهم في مثل هذه المحاكمات، كما يمكن أن يعين القاضي محامياً للمدعى عليه. ولا يحصل المحتجزون المعوزون تلقائياً على محام بالمجان في المحاكمات العسكرية، ولكن ما حصل في الواقع هو أن جميع المحتجزين تقريباً حصلوا على محام، حتى في القضايا غير الخطرة. وتتم تلاوة لائحة الاتهام باللغة العبرية وباللغة العربية ما لم يتنازل المتهم عن هذا الحق. وقد ترجمت السلطات جميع لوائح الاتهام في المحاكم العسكرية إلى اللغة العربية. ويوجد مترجم فوري واحد على الأقل في كل جلسة محاكمة عسكرية للقيام بالترجمة الفورية، إلا إذا تنازل المتهم عن هذا الحق. ويمكن للمتهمين استئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف العسكرية ثم أمام المحكمة العليا.

السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد أي تقارير تفيد بوجود سجناء أو معتقلين سياسيين مدنيين. إلا أن منظمة الحقوق المدنية في إسرائيل (أكري) رفعت عريضة إلى المحكمة العليا في عام 2013 بشأن ممارسة يعتمدها جهاز الأمن العام (الشاباك) هي استدعاء الناشطين السياسيين الذين يشنهم بقيامهم بنشاط "تخريبي" لاستجوابهم مع التنبيه، أي أنه يمكن أن يتم اتهامهم بارتكاب جريمة [وهذا يعني أنه يمكن استعمال أقوالهم ضدهم في المحكمة]. وكرد على ذلك، أكدت الحكومة أن هناك بالفعل إجراءات مصنفة سرية تنظم مساعدة الشرطة الإسرائيلية الوطنية لجهاز الأمن العام في عملية الاستدعاء. وكانت القضية لا تزال موضع نظر المحكمة العليا فيها بحلول 4 تشرين الثاني/نوفمبر.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانصاف

يوجد نظام قضائي مستقل ومحايد يقضي في الدعاوى التي تطالب بالتعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان أو بوقف هذه الانتهاكات. وتوجد كذلك تعويضات أو إجراءات انصاف إدارية؛ وكان يتم تطبيق أوامر المحاكم عادة. ويمنح القانون الفلسطيني إمكانية الحصول على التعويض عن طريق رفع الدعاوى المدنية في بعض الحالات، حتى عندما لا يصدر حكم لصالحهم في القضية الجنائية ويتم التوصل إلى أن الإجراءات التي اتخذت ضدهم كانت قانونية.

استعادة الأملاك

كانت الحكومة تعتبر جميع المباني المقامة في القرى الخمس والثلاثين غير المعترف بها في النقب التي تقول القبائل البدوية المختلفة إنها تملكها، مبان غير مشروعة وعرضة للهدم. وفي حال قيام الحكومة بالهدم بدون موافقة السكان على الانتقال للعيش في مكان آخر، كانت الحكومة تفرض عليهم دفع غرامة لتغطية تكاليف عملية الهدم. وقد اختار الكثير من البدو، الذين تقرر هدم منازلهم أو مساكنهم، القيام بهدمها بأنفسهم لتجنب دفع الغرامة.

وفقاً لمنظمة "منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية" غير الحكومية، وافقت الحكومة في السنوات الأخيرة على خطط لإقامة 15 بلدة جديدة ومستوطنة في منطقة النقب، المتوخى استخدام الأغلبية الساحقة منها للسكان اليهود. وقد وافقت السلطات على خطط مستوطنات تدعى حيران (أنظر المواد التالية) ودايا ونيفه غوريون كي تحل محل القرى البدوية الموجودة. وخططت السلطات بأن تحل مستوطنة دايا محل قرية القطمات غير المعترف بها، وتحل مستوطنة نيفه غوريون محل بعض المساكن في قرية بير هداج المعترف بها. وقامت الحكومة، في 9 تشرين الثاني/أكتوبر، بهدم سبعة منازل في بير هداج قالت منظمة منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية إنها تخص عائلة كبيرة كانت الحكومة قد نقلتها من مكان إقامتها السابق للسكن هناك قبل 13 سنة. وكرد على ذلك، تظاهر في 16 تشرين الأول/أكتوبر حوالي 1500 شخص قرب مجلس المنطقة في رمات النقب. وأشارت منظمة منتدى التعايش السلمي إلى أن منطقة النقب ضئيلة السكان، وإلى أن 8 بالمائة فقط من سكان إسرائيل تعيش في 60 بالمائة من أراضي إسرائيل، ولذا فإن هناك متسع من الأرض لإقامة تجمعات سكانية جديدة دون هدم ما هو موجود.

وفي شهر كانون الثاني/يناير، حكمت المحكمة العليا مجدداً بأن أوامر الإخلاء التي صدرت بحق سكان قرية أم الحيران البدوية غير المعترف بها، وهي المكان الذي كان الحكم العسكري الإسرائيلي قد نقلهم إليه في عام 1956، هي أوامر قانونية. وأفادت منظمة منتدى التعايش السلمي بأن العمل على إقامة مستوطنة حيران استمر وتوسع خلال العام، ووصل إلى بعد بضعة أمتار عن منازل البدو في أم الحيران، وبأن السكان عانوا من الغبار الناجم عن أعمال البناء. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، كانت مجموعة من 30 عائلة يهودية تخطط للانتقال إلى حيران لا تزال موجودة في منازل متنقلة في الغابة القائمة خارج أم الحيران أثناء انتظارها الحصول على الأرض. وقد عرضت الحكومة قطعاً أرضية ومبالغ نقدية كتعويض للقرويين الذين يقبلون إعادة التوطين في بلدة حورة البدوية القريبة، التي تقع على بعد ثلاثة أميال، ولكن زعماء القرية رفضوا هذا الخيار وذلك لعدم توفر المساحة الكافية، وفقاً لمجلس حورة المحلي، حتى لاستيعاب الزيادة الطبيعية في عدد السكان في البلدة وأيضاً بسبب خشية فرض ذلك على القرويين التحول عن طريقة حياة ريفية إلى طريقة حياة حضرية، مع ما يرافق ذلك من مشاكل مخدرات وجرائم وتفكك عرى الهيكلية العائلية/القبالية التقليدية. وأعرب زعماء القرية عن انفتاح بشأن أي خيار تقريباً من شأنه أن يسمح لهم بالبقاء

في مكانهم، بما في ذلك العيش جنباً إلى جنب مع جيران يهود في تجمع سكاني موسع. وقررت الحكومة تدمير مبان كان من شأنه أن يشرد حوالي 30 إلى 40 شخصاً من أفراد عائلة كبيرة ممتدة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر. إلا أن محكمة الصلح في بئر السبع أجلت الهدم بسبب طلب استئناف في آخر لحظة، رفضته المحكمة في اليوم التالي. وبحلول 30 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت القرى المستهدفة قد قبلت الانتقال إلى حوره وبدأت هدم مساكنها بأنفسها لتجنب الغرامات الباهظة ولتتمكن من استخدام مواد البناء مرة أخرى.

وواجهت مجموعات بدوية أخرى، مثل سكان عتير والعراقيب، أوامر إخلاء بسبب خطط الحكومة الخاصة بالتشجير، في حين ستؤثر توسعة مقطع الطريق السريع على حوالي 400 مبنى. وفي شهر أيار/مايو 2015، رفضت المحكمة العليا ادعاء البدو بحقهم في ملكية العراقيب، وهي قرية صغيرة في شمال النقب، قامت الحكومة بهدمها أكثر من مئة مرة منذ عام 2010. ويقوم سكان العراقيب عادة بإعادة بناء منازلهم بعد يوم واحد من هدمها. وفي شهر تموز/يوليو عمل الصندوق القومي اليهودي 10 أيام في العراقيب، في إعداد الأرض في أربع قطع لزراعة الأشجار في الشتاء.

وأشارت الحكومة إلى أن سياستها كانت هدم "مبان جديدة غير مشروعة خالية من السكان" تمت إقامتها بدون تصاريح بناء بعد عام 2010 وتمت إقامتها في أماكن قررت الحكومة أنها ملك للدولة، لا تملكها أي سلطة محلية. وسجلت منظمة منندى التعايش السلمي في النقب 982 عملية هدم في عام 2015، مقارنة بـ 1073 عملية في عام 2014. وشهدت عمليات الهدم التي قامت بها السلطات الإسرائيلية زيادة طفيفة إذ كانت 365 عملية في عام 2015 مقارنة بـ 355 عملية في 2014، في حين قام البدو بعمليات الهدم الأخرى لتجنب دفع الغرامات. وجاء في تقرير أصدره مكتب مراقب الدولة في أيار/مايو ما يلي: "إن الدائرة الجارية حالياً من بناء المنازل وهدم هذه المباني تعمق نفور سكان النقب البدو من الدولة ولا تساهم في تنظيم توطينهم."

وكان لدى الحكومة برنامج لتشجيع البدو على الانتقال من القرى غير المعترف بها إلى بلدات تمت إقامتها وذلك عن طريق تقديم أراض بثمن منخفض وتعويضات عن هدم المباني غير القانونية لأولئك الذين يقبلون الانتقال إلى المواقع الدائمة. ولكن البدو كانوا يرفضون في الكثير من الأحيان المشاركة في هذا البرنامج لأنهم كانوا يصرون على ملكيتهم للأرض أو على أن الحكومة كانت قد منحتهم إذناً في السابق للعيش في أماكن إقامتهم الحالية. وقالت منظمة منندى التعايش السلمي في النقب للمساواة المدنية إن البلدات السبعة التي أقامتتها الحكومة لم تكن قادرة على استيعاب نموهم السكاني الطبيعي، ناهيك عن استيعاب سكان جدد فيها. ووضعت أوامر الهدم الصادرة عن المحكمة من جهة ورفض الأماكن المحددة لهم للانتقال إليها من جهة أخرى بسبب الازدحام بعض السكان في مأزق بين هاتين السياستين. وعلاوة على ذلك، اشتكى الكثير من البدو من أن الانتقال إلى البلدات التي خططتها الحكومة يتطلب التخلي عن المطالبة بحقهم في الأرض التي عاشوا عليها منذ أجيال مما سيفصلهم عن موارد رزقهم. وبالمقابل، قالت الحكومة إن توفير الخدمات لتجمعات مبان منتشرة في جميع أنحاء النقب تجاهلت إجراءات التخطيط أمر صعب وغير فعال. وقد واصل بعض البدو السعي للحصول على اعتراف قانوني بمطالباتهم البالغ عددها 3200 بملكية قطع أراض على أساس الممارسات التي كانت قائمة في مجالي ملكية وبيع الأراضي قبل عام 1948، رغم أن المحكمة العليا أصدرت أحكاماً لصالح الحكومة في جميع الدعاوى.

وأشارت المنظمات غير الحكومية وزعماء البدو إلى أن تطبيق خطة الحكومة لتطوير وتنمية النقب، مع ما ينجم عنها من هدم للبيوت ونقل بعض التجمعات السكانية البدوية وإسكانها في أماكن أخرى، كان يتم بسرعة مع انعدام وجود أي تشريع محدد لمعالجة مطالبات البدو بحقهم في الأرض. وأعربت منظمة منندى التعايش

السلمي في النقب من أجل المساواة في الحقوق المدنية عن مخاوف من أن تكون سياسات وزير الزراعة والتنمية الريفية، يوري أرييل، قد فاقت الفجوات بين القرى البدوية المعترف بها وغير المعترف بها.

و- التدخل التعسفي أو غير المشروع في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يحظر القانون مثل هذه الإجراءات، وقد احترمت الحكومة هذا الحظر بشكل عام. وتبت أنظمة محاكم دينية منفصلة في مسائل مثل الزواج والطلاق لليهود والمسلمين والمسيحيين والدروز. ويتعين في كل عام أن يتم خارج البلد عقد ما يقدر بـ20,000 زواج مدني، أو زواج بعض اليهود غير الأرثوذكس، أو الزواج وفقاً لمراسم غير أرثوذكسية، أو زواج يهودي من غير يهودية [أو يهودية من غير يهودي]، أو زواج مسلمة من رجل غير مسلم، كي يعتبر الزواج قانونياً، نظراً لرفض المحاكم الدينية قبول هذه الزيجات، ولعدم وجود قانون زواج مدني في البلد. وقد اعترض كثير من المواطنين اليهود على سيطرة اليهود الأرثوذكس الحصرية على جوانب من حياتهم الشخصية. فعلى سبيل المثال، لا تعتبر هيئة الحاخامات الأرثوذكس حوالي 337,000 مواطن، يعتبرون أنفسهم يهوداً وهاجروا إلى إسرائيل إما كيهود أو كأفراد أسر يهودية، يهوداً. ولذلك، لا يمكنهم الزواج أو الطلاق في المحاكم الدينية اليهودية ولا يمكن دفنهم في مقابر يهودية في إسرائيل. وتملك الحاخامية الأرثوذكسية سلطة النظر في قضايا طلاق أي زوجين يهوديين بغض النظر عن الكيفية التي تزوجوا بها، وكذلك في معالجة قضايا طلاق أي زوجين إذا كان أحدهما يعتبر نفسه/نفسها يهودياً. وأفادت الحكومة بأن هناك 24 مقبرة في البلد يمكن دفن المهاجرين الذين لا تعتبرهم الحاخامية الأرثوذكسية يهوداً فيها. كما أن اليهود اليسوعيين الذين يؤمنون أن يسوع المسيح هو المخلص المنتظر والذين يعتبرون أنفسهم يهوداً، ويقدر عددهم بنحو 15,000 نسمة، تعرضوا هم أيضاً لهذا التعدي على حياتهم الخاصة، نظراً لكون هيئة الحاخامات الأرثوذكس تعتبرهم يهوداً مرتدين عن الدين اليهودي. ولم تنفذ السلطات بشكل كامل قانوناً يفرض على الحكومة إنشاء مقابر مدنية.

يحظر قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل، الذي يتم تجديده سنوياً وسيظل ساري المفعول حتى نهاية أبريل/نيسان، على الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، بمن فيهم أزواج وزوجات مواطنين إسرائيليين أو مقيمين في إسرائيل، الحصول على وضع مقيم قانوني في القدس أو في إسرائيل إلا إذا أصدرت وزارة الداخلية قراراً خاصاً، يكون عادة لأسباب إنسانية. ويسمح القانون بدخول أزواج/زوجات الإسرائيليين بناء على "تصاريح إقامة"، إن كان الزوج في الخامسة والثلاثين من العمر أو تجاوز ذلك وإن كانت الزوجة في الخامسة والعشرين من العمر أو تجاوزت ذلك. وفرضت السلطات على سكان القدس الشرقية الذين غادروها وسكنوا في مكان آخر خسارة بطاقات هوية القدس التي كانوا يحملونها. ويجوز للحكومة أن تسحب بطاقة هوية القدس من الذين مكثوا سبع سنوات خارج المدينة، ويمكن للحكومة أن تسعى إلى سحب بطاقة هوية القدس من فلسطيني في حال حصوله على إقامة أو جنسية من بلد آخر. والطريقة الوحيدة للتأهل للحصول على إقامة في القدس وبطاقة هوية القدس هي الحصول عليها عن طريق الوالدين أو عن طريق الزوج/الزوجة. ولا توجد إجراءات تمكن من الهجرة إلى القدس، ولا يمكن استعادة بطاقة هوية القدس في حال سحبها من الشخص. (يتناول الملحق موضوع سحب بطاقة هوية الفلسطينيين من أهالي القدس الشرقية بتفصيل أكثر.)

القسم 2: احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ- حرية التعبير والصحافة

يكفل القانون بشكل عام الحق في حرية التعبير، بما في ذلك للصحفيين، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق. وقد عملت الصحافة المستقلة والقضاء الفعال والنظام السياسي الديمقراطي المؤدي لوظائفه مجتمعة على تعزيز حرية التعبير والصحافة.

ولكن القانون يجرم وصف الأشخاص بأنهم "نازيون" أو "فاشيون". ويحمل القانون المسؤولية التقصيرية (تبعاً لإحراق الأذى) لأي شخص يدعو علناً وعن معرفة إلى المقاطعة الاقتصادية أو الثقافية أو الأكاديمية لدولة إسرائيل والأراضي المحتلة التي تسيطر عليها إسرائيل، ويتعين على المدّعين إثبات وقوع ضرر اقتصادي مباشر كي يمكنهم المطالبة بتعويض بناء على تشريع "مكافحة المقاطعة". وفي عام 2015، أيدت المحكمة العليا دستورية هذا القانون. ويجيز القانون لوزير المالية وضع لوائح تنظيمية تفرض عقوبات إدارية على أولئك الذين يدعون إلى مثل هذه المقاطعة، بما فيها تقييد مشاركتهم في تقديم العطاءات للحصول على عقود مع الحكومة وحرمانهم من المساعدات الحكومية.

حرية الرأي والتعبير: يحظر القانون الخطاب والمحتوى اللذين من شأنهما أن يحرضا على العنف أو التمييز على أساس العرق أو الأصل أو الدين أو القومية أو الهوية الجنسية. ويجرم قانون مكافحة الإرهاب الذي صدر في حزيران/يونيو وأصبح ساري المفعول في تشرين الثاني/نوفمبر، الخطاب المؤيد للإرهاب، بما فيه الثناء العلني على منظمة إرهابية، وعرض الرموز والتعبير عن شعارات و"التحريض"، باعتبارها "أعمالاً إرهابية". ولم تكن قد صدرت إدانات بموجب هذا القانون بحلول نهاية العام.

وفي 18 حزيران/يونيو، زاد الكنيست العقوبة المفروضة على من ينتهك حرمة العلم الإسرائيلي من السجن سنة واحدة إلى السجن ثلاث سنوات وزاد الغرامة مما كان يعادل 8 دولارات إلى 58,400 شيكل (15,500 دولار أميركي).

ويمنح القانون الشرطة، في حالات الخطاب الذي يشكل تحريضاً على العنف أو "خطاب كراهية"، القدرة على الحد من حرية التعبير.

الصحافة والحريات الإعلامية: كانت وسائل الإعلام المستقلة نشطة وعبرت عن طيف واسع من وجهات النظر المختلفة دون قيود. إلا أن منظمة الحقوق المدنية في إسرائيل (أكري) نشرت، في كانون الأول/ديسمبر، تقريراً يفصّل مجموعة من مختلف الهجمات التشريعية واللفظية الشفوية التي شنّها مسؤولون حكوميون على وسائل الإعلام خلال العام، وخاصة رئيس الوزراء نتنياهو. وأعربت عن مخاوف بشأن ما لهذه الهجمات من تأثير مثبط على حرية الصحافة. وفي شهر أيلول/سبتمبر 2015، عدل الكنيست قانون البث الإعلامي لمنع الصحفيين في هيئة الإذاعة والتلفزيون الإسرائيلية من بث آرائهم الخاصة على الهواء. وحث مجلس الصحافة الإسرائيلي الحكومة في وقت لاحق على إلغاء القانون، قائلاً إنه ينتهك حرية التعبير. وقد ألغى الكنيست التعديل في تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

وفي نيسان/أبريل، خفضت منظمة حرية الصحافة "فريدم هاوس" تصنيف الصحافة في إسرائيل من حرة إلى حرة جزئياً بسبب "التأثير المتعاظم لصحيفة إسرائيل هيوم. وقد شكل نموذجه التجاري المدعوم من مالكيها خطراً على استقرار مؤسسات الإعلام الأخرى، والزيادة غير المضبوطة في المحتوى الذي سام نشره مقابل مبلغ مالي وبعضه ممول من الحكومة-- ولم تحدد طبيعته التجارية بوضوح للجمهور."

وفي 23 حزيران/يونيو، منعت وزارة الأمن العام قناة تلفزيون "مساواة" التي تتخذ من الناصرة مقراً لها عن البث لمدة ستة أشهر مدعية أنها تحصل على التمويل من السلطة الفلسطينية. وكانت السلطات قد منعت القناة من البث لمدة ستة أشهر في تموز/يوليو 2015 عندما كانت القناة تعرف باسم فلسطين 48.

وأغلقت السلطات وسائل الإعلام المرتبطة بالحركة الإسلامية - الفرع الشمالي، بعد حظرها تلك المجموعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

الرقابة أو تقييد المحتوى: يتعين على جميع وسائل الإعلام أن تقدم للرقيب العسكري أي مادة تتناول قضايا عسكرية محددة أو قضايا تتعلق بالبنية التحتية الاستراتيجية، مثل إمدادات النفط والماء. ويجوز للمنظمات استئناف قرارات الرقيب أمام المحكمة العليا، ولا يمكن للرقيب استئناف قرار صادر عن المحكمة. وفي حين كان الرقيب العسكري يطلب مراجعة المعلومات الحساسة قبل نشرها من مؤسسات الإعلام الرئيسية، أفادت هآرتس بأنه وسع ذلك في شهر شباط/فبراير، فأصبح شرط عرض المحتوى على الرقيب يشمل 30 من أصحاب المدونات ومديري صفحات الفيسبوك أيضاً.

وتخضع الأخبار المطبوعة أو المذاعة في الخارج للرقابة الأمنية. ولم تفرض الحكومة أي غرامات خلال العام على الصحف أو وسائل الإعلام الأخرى لخرقها اللوائح الخاصة بالرقابة. وكانت الحكومة تصدر بشكل منتظم أوامر تقييدية تتعلق بالمعلومات الأمنية الحساسة وفرضت على المرسلين الصحفيين الأجانب، وعلى وسائل الإعلام المحلية أيضاً، الالتزام بتلك الأوامر. وفقاً لما جاء في بيانات معلومات قدمتها السلطة العسكرية بناء على طلب من مجلة *Magazine 972+* [وموقع سيحا] ميكوميت، والحركة لأجل حرية المعلومات، قام الرقيب العسكري في الفترة الممتدة من عام 2011 حتى شهر آب/أغسطس بحظر نشر 1936 مقالا وحذف معلومات من 14,196 مقالا آخر.

وفي شهر كانون الثاني/يناير، سعى مكتب المحامي العام للحصول على أمر من المحكمة لإجبار منظمة كسر الصمت غير الحكومية على البوح بهوية الشخص الذي خدم في عملية الجرف الصامد وقدم إفادته لدى المنظمة بشأن جرائم الحرب المزعومة أثناء العملية. وقالت منظمة كسر الصمت إن التحقيق كان بهدف سياسي وأن تقديم هذه المعلومات قد يجبر المنظمة فعلياً على وقف أعمالها. وبحلول نهاية العام كانت القضية لا تزال قيد النظر لم يبت فيها أمام محكمة صلح بتاح تكفا.

الأمن القومي: في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2015، استخدمت الحكومة قانون الطوارئ لحظر الحركة الإسلامية - فرع الشمال، قائلة إن الحركة تعرض على العنف ومدعية أن التنظيم يتعاون عن كثب مع حماس والإخوان المسلمين. إلا أن عضو الكنيست أحمد الطيبي وغيره من السياسيين العرب الإسرائيليين قالوا إنه يبدو أن الاعتبارات السياسية كانت الدافع إلى اتخاذ هذا القرار أكثر من التهديد للأمن القومي. وأصدرت الحكومة أوامر إلى 17 منظمة أخرى للتوقف عن نشاطاتها.

حرية الإنترنت

لم تكن هناك أي قيود حكومية على إمكانية الوصول إلى الإنترنت واستخدامه. وقد راقبت الحكومة الرسائل الإلكترونية وغرف الدردشة على الإنترنت وتطبيق واتس أب واسع الانتشار للرسائل القصيرة، وذلك لأغراض أمنية. وكانت إمكانية استخدام الإنترنت متوفرة على نطاق واسع وكان يستخدمه بشكل منتظم حوالي 73 بالمائة من السكان.

في تشرين الأول/أكتوبر، أقلت السلطات القبض على دارين تاتور، وهي من عرب إسرائيل، بتهم التحريض على العنف، والإرهاب، ودعم منظمة إرهابية، بسبب أشعار وصور وغير ذلك من المواد التي نشرتها على الإنترنت. وقد سجنتها السلطات مدة ثلاثة أشهر ثم أطلقت سراحها ووضعها تحت الإقامة المنزلية الجبرية، بانتظار الإجراءات القانونية، التي لم تكن قد استكملت بحلول نهاية العام. وادعت تاتور أن ترجمة الشرطة لأشعارها الموضوع باللغة العربية كانت سيئة ومحرفة.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، قبضت السلطات على المحامي طارق برغوث، من فريق الدفاع عن مراهق فلسطيني متهم بالإرهاب، بتهم نشر مواد على فيسبوك تنثي على الإرهابيين وتشجع على مزيد من الهجمات. وقد أطلقت المحكمة سراح برغوث، مشيرة إلى أنه تمت ترجمة المواد التي نشرها بشكل سيء من العربية إلى العبرية وإلى أنه يتمتع بحق حرية التعبير عن الرأي كما يتضح من المواد التي وضعها على فيسبوك.

وأثناء اندلاع حرائق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت الشرطة المواطن العربي في إسرائيل، أنس أبو دعابس، لمدة ثلاثة أيام للاشتباه بقيامه بالتحريض بعد أن وضع رسالة تهكمية على صفحته في فيسبوك. وأفادت مجلة *Magazine 972+* الإلكترونية بأن الشرطة حاولت ترجمة صفحة نشرتها المجلة فيها بواسطة استخدام تطبيق ترجمة غوغل الإلكترونية.

وفي أعقاب اتفاقية بين مسؤولين حكوميين وفيسبوك في أيلول/سبتمبر بإزالة المواد التي تفيد الحكومة بأنها تحريض، أبدت منظمة عدالة غير الحكومية مخاوف كبيرة من أن المواد المستهدفة ستكون ذات تأثير غير متكافئ على المواطنين العرب. واستشهدت المنظمة بأبحاث تظهر أن 70 بالمائة من 175,000 مادة محرصة منشورة على الإنترنت في إسرائيل في الأشهر الـ12 المنتهية في أيار/مايو كانت من وضع يهود إسرائيليين يمينيين ضد العرب واليهود اليساريين. إلا أن 18 بالمائة فقط من الذين قبض عليهم خلال العام لجرائم تتعلق بالتحريض كانوا يهودا. وأفادت دراسة نشرتها مؤسسة بيرل كاتزنلسون في تشرين الثاني/نوفمبر بوجود أكثر من ستة ملايين تعبيرات تتم عن حساسيات عرقية على الإنترنت في إسرائيل خلال عام واحد.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

يحظر القانون على المؤسسات التي تتلقى تمويلاً من الدولة الانخراط في نشاطات لإحياء ذكرى "النكبة" التي تحيي ذكرى تشريد 80 بالمائة من السكان الفلسطينيين خلال حرب استقلال إسرائيل عام 1948.

وفي شهر حزيران/يونيو، ألغى رئيس جامعة بن غوريون قراراً بمنح جائزة بيريلسون للتفاهم اليهودي-العربي لمنظمة كسر الصمت غير الحكومية على أساس أنها "لا تحظى بالإجماع الوطني". ورغم قرار رئيس الجامعة، منح المحاضرون في الجامعة المنظمة غير الحكومية جائزة بديلة في احتفال أقيم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت منظمة كسر الصمت، وهي مجموعة من العسكريين القدامى تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، هدفاً لحملة انتقادات سجلات سلبية جداً ضمن النقاش العام خلال العام.

وقالت منظمة مساواة غير الحكومية إنه لم يكن هناك أي موظفين عرب في خمس مؤسسات لدعم السينما تتحكم في ميزانية 60 مليون شيكل (16 مليون دولار أميركي) خصصتها الحكومة لتطير السينما الإسرائيلية، وأن الحكومة لم تختار أي فيلم عربي تقريباً لتمويله.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانتساب إليها

يكفل القانون حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانتساب إليها، وكانت الحكومة تحترم هذا الحق بصورة عامة.

وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، تجمهر آلاف الإسرائيليين الإثيوبيين ومؤيديهم للاحتجاج على قسوة الشرطة وتمييزها ضدهم في أعقاب نشر شريط فيديو أظهر عنصرين في الشرطة يضربان الجندي ديماس فيكادا في ضاحية حولون في تل أبيب. وأسفرت التظاهرة في بعض الأحيان عن اشتباكات مع الشرطة. وقد أدت المظاهرة إلى إصابة 56 شرطياً و12 متظاهراً؛ واعتقلت السلطات 43 شخصاً. وشكلت الشرطة لجنة للتحقيق في الأحداث. واجتمع مسؤولون حكوميون، بينهم الرئيس ورئيس الحكومة، مع فيكادا وممثلي الجالية الإثيوبية في أعقاب التظاهرات وتعهدوا بأن تقوم الشرطة بتحقيق شامل وشفاف. وأسقطت الحكومة الاتهامات التي كانت قد وجهتها إلى أحد رجلي الشرطة اللذين اعتقلا فيكادا والتهم الموجهة إلى فيكادا نفسه، بعد أن تبين أن فيكادا لم يكن البادئ بالمشاجرة. ووفقاً لمنظمة تيباكا (Tebekah) غير الحكومية، أشار المدعي العام في حزيران/يونيو إلى أنه سيعيد النظر في التهم الموجهة إلى الضابط. ورفعت المنظمة التماساً إلى المحكمة العليا لإجبار المدعي العام على الرد على السؤال المتعلق بإعادة النظر بالتهم، وكانت القضية مستمرة بحلول 9 كانون الأول/ديسمبر.

وقد أسفرت لجنة الشرطة التي تم تشكيلها للتحقيق في الأحداث عن عدة خطوات باتجاه الإصلاح بالتعاون مع منظمة غير حكومية إسرائيلية إثيوبية. ومن تلك الخطوات مشروع تجريبي بوضع آلات تصوير على زي الشرطة، بدأ في آب/أغسطس، ومدونة قواعد سلوك جديدة للشرطة.

حرية التجمع

يكفل القانون هذا الحق، وقد احترمته الحكومة بشكل عام.

وقد ادعت منظمات غير حكومية في الأعوام السابقة بأن الشرطة قامت بعمليات اعتقال جماعية لمتظاهرين عرب، قائلة إنهم لم يحصلوا على تصريح، رغم أن القانون الإسرائيلي لا يفرض الحصول على التصاريح في ظروف معينة، أو بعد قيام عملاء إسرائيليين استفزازيين يرتدون ملابس عربية بالتحريض. لم يتم الإبلاغ عن أي عمليات اعتقال جماعية مماثلة خلال العام.

كانت هناك بعض الحالات عام 2015 التي فرضت فيها الشرطة على منظمي المظاهرات تحمل المسؤولية الجنائية عن أي أعمال شغب أو أي تصرف محظور يقوم به المشاركون في المظاهرة قبل الحصول على طلب التصريح. ووافقت الشرطة، في أعقاب التماس رفعته منظمة أكري إلى المحكمة العليا، على إلغاء هذا الشرط، وقامت أكري بسحب التماسها.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2015، خففت الحكومة القوانين المفروضة على الشرطة للسماح لعناصرها باستخدام الذخيرة الحية كخيار أول ضد المتظاهرين الذين يلقون الحجارة أو الزجاجات الحارقة.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل القانون هذا الحق، وقد احترمته الحكومة بشكل عام .

وأكدت المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والفلسطينية، وخاصة تلك التي تركز على مشاكل حقوق الإنسان وتنتقد الحكومة، أن الحكومة سعت لتخويفها ووقف تمويلها من الخارج (أنظر القسم 5). ووفقاً لمنظمة أكري، يحظر القانون تسجيل أي جمعية أو حزب إذا كانت أهدافها تتضمن إنكار وجود دولة إسرائيل أو إنكار طابعها الديمقراطي. كما أنه لا يتم تسجيل حزب إذا كانت أهدافه تشمل التحريض على العنصرية أو دعم الكفاح المسلح أو دولة عدو أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل.

ج- الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع [./www.state.gov/religiousfreedomreport](http://www.state.gov/religiousfreedomreport)

د- حرية التنقل داخل البلاد، المشردون في الداخل، حماية اللاجئين وعديمي الجنسية

يكفل القانون حرية التنقل داخل البلد والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن، وقد احترمت الحكومة هذه الحقوق بالنسبة للمواطنين.

تعاونت الحكومة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدة للنازحين في الداخل وللاجئين واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية، أو غيرهم من الأشخاص الذين تبعث أوضاعهم على القلق، باستثناء ما تمت الإشارة إليه أدناه. الإساءة إلى المهاجرين واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية: كانت التجمعات السكانية التي يشكل المهاجرون الأفارقة نسبة كبيرة منها هدفاً لأعمال عنف بين الحين والآخر. وكرست بلدية تل أبيب وحدة شرطة خاصة لمكافحة العنف والجريمة في تجمعات المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، أجبرت طبيعة سياسات الحكومة بشأن قانونية العمل الكثير من اللاجئين على العمل في وظائف "غير رسمية"، مما يجعلهم أكثر عرضة للمعاملة السيئة وممارسات العمل المريبة من قبل أرباب العمل.

وفور مقتل جندي على يد مهاجم بدوي إسرائيلي في بئر السبع في تشرين الأول/أكتوبر 2015، أطلق حارس النار على طالب لجوء إرتيري يسمى هابتوم زرهوم، اعتقد الحارس خطأ أنه كان مهاجماً ثانياً. وقامت مجموعة من المارة عندئذ بضرب الإرتيري المصاب، الذي توفي في وقت لاحق. وأكد أخصائيو الفحص الطبي في وقت لاحق أن سبب الوفاة كانت الإصابة بالعيار الناري. وفي كانون الثاني/يناير، وجهت السلطات اتهامات رسمية إلى كل من إفياتار داماري وديفيد مويال والجندي ياكوف شامبا وضابط السجن رونين كوهين لتسببهم في أذى جسدي جسيم بشكل مقصود. وتم تحديد تاريخ في شهر شباط/فبراير موعداً لاستئناف جلسات المحاكمة.

السفر إلى الخارج: كان المواطنون عموماً أحراراً في السفر إلى الخارج، شريطة عدم وجود التزامات عليهم تتعلق بأداء الخدمة العسكرية وعدم وجود قيود إدارية مفروضة عليهم. ويجوز للحكومة أن تمنع المواطنين من مغادرة البلاد استناداً إلى اعتبارات أمنية معينة. ولا تسمح السلطات لأي مواطن بالسفر إلى

أي دولة في حالة حرب رسمياً مع إسرائيل بدون إذن من الحكومة. ويشمل هذا المنع السفر إلى سوريا والعراق وإيران ولبنان واليمن والمملكة العربية السعودية.

واتهمت منظمة عدالة الحقوقية غير الحكومية بأن حظر الحكومة السفر إلى الكثير من البلدان العربية يشكل تمييزاً ضد المواطنين العرب الإسرائيليين بشكل غير متناسب مع عددهم. وأشارت إلى أنه لم يتم اعتقال اليهود الإسرائيليين عند عودتهم من رحلات مماثلة إلى دول لا يسمح بزيارتها. وقد فرضت الحكومة على جميع المواطنين الحصول على إذن خاص لدخول "المنطقة أ" في الضفة الغربية (المنطقة التي تمارس فيها السلطة الفلسطينية المسؤولة المدنية والأمنية وفقاً للاتفاق الانتقالي)، رغم أن الحكومة سمحت للمواطنين الفلسطينيين بدخولها بدون تصاريح. وفي آذار/مارس 2015، رفضت المحكمة العليا التماساً قدمته منظمة أكري وطلبت فيه إلغاء تعامل سلطات المطارات بأسلوب التمييز العنصري للمواطنين العرب.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2014، أيدت المحكمة العليا سياسة عدم السماح للفلسطينيين من غزة بدخول إسرائيل لرفع دعاوى أمام المحاكم ضد قوات الأمن للحصول على تعويضات عما لحق بهم من أضرار، قائلة إنها تريد "منح فرصة" لتطبيق إجراءات وتوجيهات جديدة تبناها المدعي العام لتيسير الدخول إلى البلاد. وأفادت وزارة الشؤون الخارجية في تشرين الثاني/نوفمبر إن أهالي غزة الذين يثبتون كون دخولهم إلى إسرائيل ضروري لسير دعواهم المرفوعة في المحكمة بشكل فعال وأن نتائج دعواهم تؤثر على حاجة إنسانية يُمنحون إذناً بالدخول. وتقع على كاهل المدعي مسؤولية تقديم الدليل لتبرير طلب دخول إسرائيل على أساس الاعتبارات الإنسانية.

الجنسية: يجيز تعديل عام 2011 لقانون الجنسية سحبها من أي شخص على أساس "خيانة الولاء لدولة إسرائيل". وحتى 9 تشرين الثاني/نوفمبر، لم يتم تجريد أي شخص من جنسيته أو وضعه القانوني كمقيم دائم. في 29 أيار/مايو، رفع وزير الداخلية أرييه درعي طلباً رسمياً إلى المحكمة في حيفا بسحب الجنسية من علاء زيود، الذي أدانته المحكمة بأربع تهم لمحاولته ارتكاب جريمة قتل باستخدام سيارة في تشرين الأول/أكتوبر 2015. وبالإضافة إلى ذلك، طلب درعي من المدعي العام سحب الجنسية من لقمان عطون والإقامة الدائمة من خليل عادل خليل، من أهالي القدس الشرقية، بعد محاولتهما الانضمام إلى داعش في سوريا. وكانت الطلبات الثلاثة لا تزال قيد النظر فيها بحلول 9 تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، بعد طلب رئيس منظمة بتسيلم غير الحكومية من مجلس الأمن الدولي اتخاذ إجراءات لمعالجة أمر ازدياد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وصرح ديفد بيتان عضو الكنيست ورئيس تجمع نواب الليكود لوسائل الإعلام إن الطلب "يشكل خرقاً صريحاً للثقة من قبل مواطن إسرائيل ضد الدولة، وعليه فإنه ينبغي عليه البحث عن جنسية أخرى." إلا أن الحكومة لم تتخذ أي خطوات لتجريده من جنسيته.

حماية اللاجئين:

الحصول على اللجوء: بدأت السلطات منذ عام 2008 منح معظم طالبي اللجوء "تأشيرة سراح مؤقتة" تتطلب التجديد بعد فترة تتراوح بين شهر وأربعة أشهر. وقد وفرت الحكومة لأولئك الأشخاص حماية محدودة لحرية الحركة، والحماية من الترحيل القسري، وبعض القدرة بشكل غير رسمي للدخول إلى سوق العمل. وكانت القدرة على الحصول على الرعاية الصحية والمأوى والتعليم متوفرة بشكل متفاوت. ولكن مناخ الحماية تدهور إلى حد كبير عقب تبني سياسات وتشريعات في أواخر عام 2011 تهدف إلى ثني طالبي

اللجوء عن القدوم في المستقبل من خلال وضع صعوبات إضافية أمام أولئك الموجودين أصلاً في البلاد. وقلصت هذه الإجراءات حقوق هذه الفئة إلى حد أكبر وشجعت على رحيل أولئك الموجودين في البلاد.

تقوم وحدة تحديد وضع اللاجئين في سلطة السكان والهجرة والحدود بالنظر في طلبات اللجوء ونشر المعلومات حول كيفية تقديم الطلبات إلى مكاتبها وعبر موقعها على الإنترنت. ووضعت الوحدة نظام طلب المواعيد على الإنترنت باللغتين العربية والتغرينية (الإريترية).

وكانت معدلات موافقة الوحدة على طلبات اللجوء منخفضة جداً. ففي الفترة الممتدة ما بين 2012 و 2016، تلقت الحكومة 28915 طلب لجوء، بينها 4901 طلب من سودانيين، و7848 طلباً من إريتريين و7130 من أوكرانيين و4221 من مواطني جورجيا. وأفادت وزارة الشؤون الخارجية بأن الحكومة وافقت على 27 طلباً من هذه الطلبات، ورفضت 4764 طلباً، وأغلقت ملفات 4750 طلباً لأسباب أخرى كمغادرة إسرائيل أو عدم التعاون في سير الإجراءات الإدارية. وقد وافقت الحكومة خلال العام على 4 طلبات لجوء فقط ورفضت 2609 من الطلبات. وبحلول شهر آب/أغسطس، كان 326 طلباً قد تم تقديمها عام 2009 لا يزال قيد النظر بحلول نهاية العام، وكانت هناك 19,374 حالة لم يبت فيها، بينها 11,238 من مقدمي طلبات من أوكرانيا وجورجيا. وفي حين منحت الحكومة وثائق عدم ترحيل و"تأشيرات سراح مشروط" إلى عدد من السودانيين من دارفور، إلا أنها منحت وضع لاجئ لأول سوداني في 21 حزيران/يونيو.

وبالإضافة إلى هذه المعدلات المنخفضة وفقاً لمنظمات دولية، قوّض انعدام الشفافية في مرحلتي التوثيق والتشاور ضمن الإجراءات الحكومية، إلى حد أكبر الثقة في النظام المتبع، مما أثر على الآراء بشأن شرعية النظام الحكومي الخاص بطالبي اللجوء. وأعربت كل من منظمة الخط الساخن للاجئين والمهاجرين ومركز تطوير اللاجئ الإفريقي ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وعبادة حقوق اللاجئين في جامعة تل أبيب، أعربت عن قلق مستمر بخصوص القدرة على الوصول إلى وحدة تقرير وضع لاجئ للأفراد وفعاليتها وحياديتها.

وقد منحت السلطات في بادئ الأمر وضعاً محمياً لهذه الفئة ومنعتها من تقديم طلب الحصول على وضع لاجئ، وهي سياسة تغيرت في وقت لاحق دون إشعار معظم أفرادها. إلا أن بعض هؤلاء الأفراد قدموا الطلبات عن طريق مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين عقب وصولهم (وكانت لا تزال لدى المكتب ملفات تخصصهم لم تطلبها الحكومة أو تقبل نقلها إليها). وقد أدت سياسة الحكومة إلى تني آخرين عن تقديم الطلبات باستدعاء من قدموا الطلبات إلى الاحتجاز في حولت، كما تنتهم عن ذلك نسبة قبول طلبات اللاجئين المنخفضة إلى أقصى حد.

وتبنت الحكومة عام 2015 ممارسة تفرض على مقدمي طلبات تقرير وضع لاجئ ابالنسبة للموجودين في البلاد منذ فترة طويلة تقديم مبرر مقبول لعدم تقدمهم طلب تقرير وضع لاجئ في السنة الأولى من إقامتهم في البلد إلى وحدة تحديد وضع اللاجئين. ثم قامت الحكومة برفض غالبية طلبات التبرير التي قدمها أولئك الأشخاص. وفي شهر أيلول/سبتمبر، قضت محكمة استئناف بأنه يجب ألا يتم رفض طلبات اللجوء المقدمة من إريتريين بدون تمحيص على أساس أنهم فارون من الخدمة العسكرية. وقامت وزارة الداخلية باستئناف الحكم على الفور، ولم يكن قد تم الفصل في الدعوى بعد بحلول نهاية العام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أوقفت محكمة استئناف أخرى رفض الحكومة الشامل لطلبات اللجوء المقدمة بعد أكثر من سنة من وصول الشخص إلى البلاد. وكان رد الحكومة على الحكم الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر لا يزال قيد النظر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر.

وواصلت الحكومة منح الإرتيريين والسودانيين الموجودين خارج مرافق الاحتجاز وثائق "إطلاق سراح مشروط" قابلة للتجديد. إلا أنه كان عليهم تجديد الوثائق ضمن فترة تمتد من شهر إلى أربعة أشهر. ولا يجدد هذه التأشيرات سوى ثلاثة مكاتب تابعة لوزارة الداخلية في البلاد. وفي عام 2015، استدعت السلطات 12425 طالب لجوء إلى حولوت للاحتجاز لمدة عام، رغم أنه لم يكن في المنشأة سوى 3360 سريراً. وأفادت منظمات غير حكومية بأن بعض طالبي اللجوء لم يذهبوا إلى المنشأة في حين أن البعض الآخر انتقلوا إلى حولوت بعد الاستقالة من العمل والتخلي عن المسكن ليبلغوا عند الوصول أنه لا يوجد متسع كاف لاستيعابهم في المنشأة. وأفادت وزارة الشؤون الخارجية بأن السلطات استدعت 3396 شخصاً خلال العام.

في شهر تموز/يوليو، أمرت محكمة بئر السبع بإطلاق سراح طالب اللجوء الذي أمضى أطول فترة في السجن، وهو غيني احتجز في سجن سهارونيم لمدة عشر سنوات. وفي 23 آب/أغسطس، أطلقت السلطات سراحه شريطة مغادرته البلاد. وكشفت المعلومات التي حصلت عليها منظمة الخط الساخن للاجئين والمهاجرين بناء على قانون حق الاطلاع على المعلومات بأنه كان هناك حتى شهر تموز/يوليو 16 مهاجراً محتجزاً لأكثر من ثلاث سنوات، و30 مهاجراً محتجزاً لفترة تمتد بين سنتين وثلاث سنوات، و31 مهاجراً محتجزاً لفترة ما بين عام وعامين.

وواصل المسؤولون الحكوميون والمؤسسات الإعلامية الإشارة إلى طالبي اللجوء على أنهم "متسللون" وعتهم بأنهم مرتبطون بشكل مباشر بازدياد الجرائم والأمراض والتشرد.

الترحيل القسري: وفرت الحكومة بعض الحماية للاجئين من الطرد أو الإعادة إلى بلدان قد تتعرض فيها حريتهم أو حياتهم للخطر، وقالت إنها ملتزمة بمبدأ عدم الترحيل قسراً. وقد غادر 465 مهاجراً غير نظامي وطالب لجوء البلاد خلال العام عبر برنامج "العودة الطوعية"، مقارنة بمجموع 3381 غادروها في عام 2015، و6414 عام 2014. وقدمت الحكومة تذاكر سفر مدفوعة الثمن لمعظم العائدين توصلهم إما إلى أوغندا أو رواندا. رغم أن هاتين الحكومتين لم تقدا ضمانات بشأن الإقامة القانونية أو حق العمل بهم، رغم قول وزارة الخارجية إن الدولتين المستقبلتين لهم كانتا ملزمتين بالسماح لأولئك الأشخاص بالبقاء والعمل. وقد أيدت محكمة محلية في بئر السبع عام 2015 الحفاظ على سرية الاتفاقين في ردها على عريضة قدمتها منظمات غير حكومية. وقدمت الحكومة لكل من يغادر البلاد مبلغ 3400 دولار أميركي بالعملة الأميركية. وقبل رحيلهم عن البلاد، وامت سلطة السكان والهجرة ومحكمة مراجعة الاحتجاز مراجعة المقابلات الإجبارية المسجلة على أشرطة فيديو مع الذين اختاروا المشاركة في برنامج العودة الطوعية، وتصريحات خطية، للتأكد من أنهم يغادرون بصورة طوعية. وقالت الحكومة في شهر أيلول/سبتمبر إنه لا توجد أي حالات معروفة لحقت بها إصابة أو ضرر بأي من المهاجرين الذين أعيد توطينهم بعد وصولهم إلى البلدان المستقبلية لهم، وأنهم حصلوا على جميع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقات.

وأثار ائتلاف من منظمات غير حكومية تناصر الساعين إلى اللجوء (بينها العفو الدولية والخط الساخن ومركز تطوير اللاجئين الأفارقة) الشكوك بشأن سياسة الحكومة في إرسال المهاجرين إلى بلد أجنبي آخر. وقد شعرت تلك المجموعات بالقلق إزاء كون بلدان المقصد غير مهيأة للعناية بطالبي حق اللجوء واعتبرت أن نقلهم إليها يمكن أن يشكل، في بعض الحالات، إعادة قسرية. وأفادت منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمات غير حكومية أخرى بأن سياسة العودة الطوعية أدت إلى عودة كثير من الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية عبر البلد الأجنبي حيث لم يتلقوا إنذاراً بالبقاء عقب وصولهم وحيث لم تلب السلطات احتياجاتهم الخاصة بالحماية. إلا أن الحكومة وعدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، استجابة لالتماس من منظمات

حقوق إنسان، بتوسيع مراقبة تطبيق تلك الاتفاقات في البلدان الأجنبية، وفقاً لصحيفة هآرتس. ووثقت منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة الخط الساخن للاجئين والمهاجرين غير الحكوميتين معاملة بعض العائدين الذين اعتقلتهم السلطات السودانية والإريتيرية بمجرد وصولهم إلى السودان وإرتيريا. وتردد أن سلطات البلدين قامت بمراقبتهم وضربهم وتهديدهم، وفي بعض الأحيان بتعذيبهم. وأفادت وسائل الإعلام في تشرين الثاني/نوفمبر بأن السودان أصدر مذكرات اعتقال بحق 3300 مواطن عادوا من إسرائيل. وقد نفت الحكومة الإسرائيلية تعرض أي من الذين غادروا أراضيها بموجب هذه الاتفاقات للترحيل القسري أو الاضطهاد أو المضايقة. وأكدت أن كل شخص منهم حصل على الحقوق الممنوحة له بموجب الاتفاقات.

وفي آذار/مارس 2015، أعلنت الحكومة عن سياسة جديدة لترحيل المهاجرين من إرتيريا والسودان عن طريق إرسالهم إلى بلدان أفريقية أخرى. وأوضحت الحكومة أن هذا الإجراء سيُطبق في البداية على المحتجزين في حولوت (وكان عددهم 2000 شخص آنذاك) الذين إما لم يقوموا إطلاقاً بتقديم طلب لجوء أو تم رفض طلب اللجوء الذي قدموه. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2015، كانت الحكومة قد أخطرت 43 شخصاً بأنه يتعين عليهم إما مغادرة إسرائيل إلى بلد إفريقي أو القبول في السجن إلى أجل غير مسمى. ورفعت منظمات غير حكومية دعوى بشأن سلامة هذه السياسة. وقررت المحكمة العليا أنه يمكن للمهاجرين المتأثرين بالأمر البقاء خارج السجن أثناء نظر المحكمة في القضية. وفي نفس ذلك الشهر، أصدرت محكمة بئر السبع المركزية حكماً ضد المهاجرين وعريضة المنظمات غير الحكومية، قائلة إنه يمكن للحكومة استخدام إجراءاتها لإعادة توطين المهاجرين. وأوصت المحكمة الحكومة بتأجيل التطبيق الفعلي للترحيل حتى يتم وضع إجراءات لرصد الذين يغادرون البلاد. وفي أعقاب استئناف تم رفعه إلى المحكمة العليا، قدمت الحكومة جواباً سرياً بشأن الاتفاقات مع البلدان الإفريقية، تم الكشف عن أجزاء منه للمدعين. وأفادت عيادة حقوق اللاجئين في جامعة تل أبيب بأن بعض أقسام الاتفاقية غير مكتوب، وبأن الجزء المكتوب لا يتضمن أي آلية مراقبة، وبأن الحقوق المضمنة في الاتفاقية تشمل فقط حق العمل والبقاء لفترة زمنية لم يتم تحديدها، وبأنه لا توجد أي ضمانات لتنفيذ الاتفاقية بالشكل الملائم أو عقوبات على خرقها. وبحلول نهاية العام، لم يكن من المعروف ما إذا تم سجن أي مهاجر بناء على هذه السياسة.

وأفادت الحكومة بأنها توصلت إلى اتفاقات مع بلدين أجنيين بشأن نقل إقامة المهاجرين من السودان وإرتيريا إليهما. واشترط المدعي العام للموافقة على سياسة نقل مكان الإقامة ضمان وجود حمايات معينة في هذين البلدين. ووفقاً لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان من المحتمل أن يواجه هؤلاء الأشخاص، في حال إعادتهم إلى أوطانهم الأصلية، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها خطر الموت والتعذيب والسجن مدى الحياة. إلا أن الحكومة أفادت بأن 12,300 مهاجر غادروا أراضيها في الفترة من 2010 إلى 2015 إما إلى بلدان أخرى آمنة أو إلى أوطانهم بصورة طوعية، بدون أي حالات انتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

حرية التنقل أعرب مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات غير حكومية عن القلق إزاء إجراءات الحكومة الخاصة بتوفير الحماية والمساعدة لبعض اللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص الذين تشكل أوضاعهم مبعث قلق، بمن فيهم ضحايا الاتجار بالأشخاص، دون توفيرها لغيرهم. وأعرب مكتب المفوض السامي ومنظمات غير حكومية عن مخاوف محددة بشأن استخدام الحكومة ما يدعى الإعادة الطوعية للمهاجرين المحتجزين، بمن فيهم الساعون إلى طلب اللجوء، وعدم توفير الحكومة إجراءات تحديد وضع اللاجئين كأفراد للأغلبية الساحقة من المهاجرين الذين من أصل إفريقي من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية، بمن فيهم الأريتريون والسودانيون. كما أثار مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومنظمات غير حكومية اعتراضات على استخدام الحكومة المستمر لقوانين "منع التسلل"، التي

تفرض الاحتجاز لفترات طويلة على جميع الأشخاص الذين يدخلون البلاد بشكل غير نظامي. ويمنح قانون منع التسلل المعدل السلطات حق تقرير احتجاز أولئك الأفراد لثلاثة أشهر في السجن تليها 20 شهراً في "منشأة مفتوحة". وفي آب/أغسطس 2015، أصدرت المحكمة العليا قراراً مؤقتاً بشأن قانون منع التسلل قلص المدة القصوى التي يمكن للحكومة احتجاز المهاجرين خلالها في حولوت من 20 إلى 12 شهراً (أنظر القسم 1.د.).

وأفادت الحكومة بوصول 18 مهاجراً غير نظامي خلال العام، مقارنة بوصول 168 في عام 2015، وبمغادرة 3088 البلاد، بينهم 792 غادروا ضمن برنامج "المغادرة الطوعية" إلى بلدان ثالثة، علاوة على مغادرة 325 طالب لجوء بينهم 77 غادروه إلى بلد ثالث. وكان بين الـ18 مهاجراً غير نظامي الذين وصلوا خلال العام 14 من السودان و3 من تركيا وواحد من الصين.

وأفادت الحكومة بأن منشأة حولوت ظلت مليئة إلى أقصى سعتها تقريباً طوال العام، وكان فيها في 21 أيلول/سبتمبر 2892 طالب لجوء، بالإضافة إلى 621 محتجزاً في سجن سهرونيم و99 في سجن جيفون. وقد استثنى تعديل أدخل على قانون منع التسلل عام 2014 من الاستدعاء إلى مرفق حولوت، جميع النساء والأطفال علاوة على الرجال الذين يستطيعون إثبات أن لديهم زوجات أو أولاداً في إسرائيل وهم الذين يعيلونهم، وضحايا الاتجار بالبشر المعترف بهم، والذين تجاوزوا الستين من العمر، والذين يمكن أن تتأثر صحتهم سلباً إن احتجزوا في حولوت. وقال مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين إنه أصبح بإمكان الحكومة، منذ نيسان/أبريل 2015، إرسال الناجين من التعذيب إلى حولوت؛ وأفادت وزارة الخارجية بأن القانون يستثني ضحايا الاتجار بالبشر.

في عام 2015، أطلقت وزارة الداخلية سراح أربعة ضحايا تعذيب تم التعرف عليهم من سجن سهرونيم، وكان ثلاثة منهم قد قبعوا في السجن مدة أربع سنوات، ومنحت 25 شخصاً وفقاً مؤقتاً لأوامر التوجه إلى حولوت، وذلك استجابة لالتماسات من منظمة الخط الساخن للاجئين والمهاجرين. وأكدت الحكومة أنها لن ترسل رجالاً لديهم عائلات تعيش في البلاد إلى حولوت. إلا أن الإجراءات التنظيمية أجبرت الكثير من العائلات على الانفصال عن بعضها لعدم امتلاك أرباب العائلة الذكور الوثائق القانونية الصحيحة لإثبات وضعهم كمتزوجين يعيلون أشخاصاً يعتمدون عليهم وهم أولياء أمورهم؛ ولذا فرض عليهم إثبات وجودهم في حولوت. وقالت منظمات غير حكومية إن مشاكل الوثائق هذه كانت تظهر في الكثير من الأحيان عندما ترغم الظروف العائلات إلى الفرار من وطنها الأصلي بدون الوثائق المهمة، بما فيها وثيقة الزواج. وقد تزوج بعض المهاجرين وطالبي اللجوء في إسرائيل ولكنهم ترددوا في تسجيل وضعهم العائلي كأزواج خوفاً من العواقب القانونية التي قد تترتب على ذلك ولكون السلطات لا تعترف بزواجهم.

التوظيف: تلقى اللاجئون القلائل المعترف بهم تأشيرات عمل قابلة للتجديد. وفي عام 2015، فقد الكثير من طالبي اللجوء الذين كانوا حاصلين على تأشيرة عمل من نوع "باء 1" (B/1) هذا الوضع إذ تم تخفيضه، وأصبح معظمهم يحمل تأشيرة 2 إي 5 (2A5)، التي تنص صراحة على عبارة "هذه ليست تأشيرة عمل". وكانت الحكومة تسمح لطالبي اللجوء بالعمل في القطاع غير الرسمي ولكنها لا تسمح لهم بفتح مؤسسات أعمال خاصة بهم أو بتسجيل أنفسهم لدفع ضريبة القيمة المضافة، رغم أن القانون لا يحظر تلك النشاطات. وفي عام 2015، قامت وزارة الداخلية بحملات في وسائل الإعلام لتحذير أرباب العمل من توظيف عمال أجانب غير نظاميين. ورغم عدم وجود حق قانوني في العمل، كانت سياسة الحكومة المعلنة هي عدم توجيه اتهامات إلى طالبي اللجوء أو أرباب العمل لتوظيفهم.

وقد منعت السلطات طالبي اللجوء الذين تم إطلاق سراحهم من منشأة حولت من الذهاب إلى إيلات أو تل أبيب كي تحول دون عملهم هناك. من ضمن أسباب أخرى. وقال مسؤولون في بلديات أماكن أخرى إنهم سيعارضون انتقال ملتسمي اللجوء إلى مجتمعاتهم المحلية. ورغم ذلك، أفادت وسائل الإعلام في عام 2015 بأن شركات توفير العمال أرسلت ممثلين عنها إلى حولت لإجراء مقابلات مع الذين أطلق سراحهم لاحتمال توظيفهم في فنادق في منطقة البحر الميت وفي أماكن أخرى قرب تل أبيب وإيلات.

ولكن الحكومة تحتفظ لنفسها بحق المطالبة بضرية القيمة المضافة غير المدفوعة وبفرض غرامات كبيرة على أصحاب المؤسسات التجارية لإدارتهم مؤسسات بدون إعفاء من الضرائب. ولا يسمح لطالبي اللجوء الأفارقة المحتجزين في منشأة حولت المفتوحة بالعمل خارج المنشأة، إلا أن بعضهم كان يعمل داخل المنشأة بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور. وكانت بعض الخدمات التي تقدمها المنشأة تعتمد على عمل المحتجزين. وقد اقام بعض المحتجزين أكشاكاً خارج المنشأة لبيع الطعام وبيع أخرى، ولكن السلطات كانت تقوم بصورة دورية بهدم الأكشاك على أساس الخشية من قلة النظافة أو الحظر المفروض على العمل.

ويحظر القانون على المهاجرين إرسال مال إلى الخارج، ويحدد كمية ما يمكنهم أخذه معهم عندما يغادرون البلاد بما يعتبر الحد الأدنى للأجور لعدد الأشهر التي أمضوها في البلاد، ويعتبر أخذ مال إلى الخارج جريمة تبييض أموال.

الحصول على الخدمات الأساسية: كانت الرعاية الصحية والملجأ والتعليم متوفرة ولكن على أساس غير متسق. حصل اللاجئون المعترف بهم على خدمات اجتماعية، تضمنت الحصول على خدمات نظام الرعاية الصحية الوطني، ولكن الحكومة لم تقدم لطالبي اللجوء مساعدات اجتماعية عامة كالتأمين الصحي. وقالت الحكومة إنها كانت تقدم خدمات مستوصف طبي، تشمل خدمات المختبر والتصوير التشخيصي الطبي وخدمات المستشفيات العامة والعقلية في منشأة حولت للأشخاص المحتجزين هناك، بمن فيهم طالبو اللجوء. وأفاد مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بأنه عند حصول محتجز على الرعاية الصحية، كان محتجز آخر يقوم في أغلب الأحيان بالترجمة، مما انتقص من الخصوصية ويحتمل أن يكون قد أثر على العلاج. ووفرت الحكومة عيادة متنقلة كما لأشرفت على محطات رعاية للأمهات والأطفال حديثي الولادة في جنوب تل أبيب، كان يمكن للمهاجرين وطالبي اللجوء استخدامها. ووفرت العيادة خدمات الرعاية الصحية وطب الأسنان، وتقييم الأمراض التي تنتقل عن طريق ممارسة الجنس ومعالجتها، والرعاية الطبية أثناء الحمل وللأطفال حديثي الولادة.

توقفت هيئتان رئيسيتان تقدمان الرعاية الطبية لطالبي اللجوء عن تقديم الرعاية غير العاجلة في الصيف. وأعلنت عيادة عشر في يافا، التي مولتها وزارة الصحة وكانت الهيئة الوحيدة التي تقدم خدمات الصحة العقلية لطالبي اللجوء، في أواخر شهر تموز/يوليو بأنها لن تقبل مرضى جديداً بعد ذلك التاريخ. كما تم صرف المال الذي خصصه مستشفى إتشيلوف في تل أبيب، الذي كان يقوم في السابق بتغطية كلفة معالجة طالبي اللجوء، في أوائل شهر آب/أغسطس. أما المستوصفان الآخران في تل أبيب، حيث يعيش معظم طالبي اللجوء، فكانا يقدمان خدمات طبية محدودة فقط.

الحماية المؤقتة: وفرت الحكومة حماية مؤقتة لطالبي اللجوء السودانيين والإريتريين في المقام الأول. وواصلت وزارة الداخلية رفضها جميع الطلبات تقريباً التي يقدمها المحتجزون الإريتريون، وقررت أن الهروب من الخدمة العسكرية لا يشكل سبباً كافياً للشعور الشخصي بخشية الاضطهاد، وتجاهلت الأدلة الأخرى التي يتم تقديمها حول الأوضاع في إريتريا في حال عودة الأشخاص إليها. إلا أن محكمة استئناف

حكمت في أيلول/سبتمبر بأنه لا يمكن رفض طلبات اللجوء التي يقدمها طالبو لجوء فارون من الخدمة العسكرية الإجبارية في إريتريا بدون تمحيص بل يجب البت في كل طلب على حدة. واستأنفت الحكومة القرار على الفور، وكانت القضية قيد النظر بحلول 10 تشرين الثاني/نوفمبر.

الأشخاص عديمو الجنسية

رفض قسم كبير مما يقدر عدده بنحو 20,000 شخص من الدروز الذين يعيشون في المنطقة التي احتلتها إسرائيل من سوريا عام 1967 قبول الجنسية الإسرائيلية، رغم أنهم كانوا مؤهلين للحصول عليها منذ عام 1981، وكان وضعهم كمواطنين سوريين غير واضح. وكان لدى أولئك الدروز بطاقات هوية شخصية إسرائيلية، تشير إلى جنسيتهم على أنها "غير محددة". وأفادت وسائل الإعلام بأن عدد الدروز السوريين الذين يقدمون طلبات الحصول على الجنسية الإسرائيلية ارتفع منذ عام 2011.

القسم 3: حرية المشاركة في العملية السياسية

يكفل القانون للمواطنين القدرة على اختيار حكومتهم عن طريق الاقتراع السري في انتخابات دورية حرة ونزيهة تقوم على أساس حق الجميع في الاقتراع والمساواة في التصويت مما يضمن التعبير الحر عن إرادة الشعب.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: اعتبر المراقبون انتخابات الكنيست التي أجريت في آذار/مارس 2015 حرة ونزيهة. رفع تغيير في القانون عام 2014 الحد الأدنى من النسبة المشترط الحصول عليها من 2 بالمائة من الأصوات إلى 3.25 بالمائة من الأصوات، وهو تغيير انتقده بعض منظمات المجتمع المدني لتقييده حرية التمثيل ولما له من تأثير محتمل على الأحزاب الممثلة للأقلية العربية. واتحدت الأحزاب الأربعة التي يشكل العرب غالبية أعضائها والممثلة في الكنيست في لائحة واحدة، القائمة المشتركة، ففازت بـ13 مقعداً في الكنيست وأصبحت بذلك ثالث أكبر كتلة في الكنيست.

الأحزاب والمشاركة السياسية: تحظر القوانين الأساسية ترشح أي حزب أو فرد ينكر وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي أو ينكر الطابع الديمقراطي للدولة، أو يحرض على العنصرية. أما في ما عدا ذلك، فكانت الأحزاب تعمل من دون أي قيود أو تدخل. وواصلت الحركة الإسلامية-فرع الشمال، التي تم حظرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ممارسة منع أعضائها من الترشح لمناصب محلية أو قومية وممارسة مقاطعة الانتخابات.

وفي 19 تموز/يوليو، أصدر الكنيست قانوناً يجيز طرد أي عضو في الكنيست لبقية فترة ذلك المجلس في حال تصويت 90 عضواً من الأعضاء المائة والعشرين بالموافقة على الطرد، بعد طلب 70 عضواً في الكنيست ذلك، بينهم 10 أعضاء على الأقل من المعارضة. ويمكن لحزب النائب المطرود استبداله بآخر يكون من احتل المرتبة الثانية على قائمة الحزب، كما يمكن للنائب المطرود خوض الانتخابات عند إجراء انتخابات برلمانية جديدة. وقد تم تقديم اقتراح التشريع في شهر شباط/فبراير بعد قيام ثلاثة من أعضاء الكنيست من عرب إسرائيل بزيارة عائلات ثلاثة إرهابيين فلسطينيين ومشاركتهم بدقة صمت تيجيلاً للإرهابيين الذين تم قتلهم. وقال معارضو مشروع القانون في البرلمان ومنظمات المجتمع المدني إن

الحكومة تقصد من القانون استهداف المشرعين العرب وأنه يضر بالمبادئ الديمقراطية كالتمثيل الانتخابي وحرية التعبير.

وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، أُلقت الشرطة القبض على عضو الكنيست باسل غطاس بعد موافقته على رفع الحصانة البرلمانية التي تحول دون تفتيشه واعتقاله. وقد اشتبهت السلطات في أنه هرب أجهزة هاتف خلوية وبطاقات سيم إلى سجينين منتسبين إلى حركة حماس.

مشاركة النساء والأقليات: لا توجد أي قوانين تحد من مشاركة النساء والأقليات في الحياة السياسية، وقد شاركت في الحياة السياسية على نفس الأسس القانونية كالرجال أو المواطنين من غير الأقليات. ويمنح القانون زيادة 15 بالمئة في التمويل لقوائم مرشحي الأحزاب في الانتخابات البلدية التي تشكل النساء ثلث مرشحيها على الأقل. وعلى الرغم من أن كبار الزعماء السياسيين والاجتماعيين كانوا في الكثير من الأحيان عسكريين قدامى من الضباط الذين يشكل الرجال غالبيتهم، إلا أن النساء شاركن على نطاق واسع في المجال السياسي، بما فيه المناصب القيادية حتى منصب رئاسة الوزارة. وقد واجهت النساء حواجز ثقافية كبيرة في الأحزاب التي تمثل الحركات الدينية المحافظة والأقلية العربية، رغم أن الانتخابات التي أجريت عام 2015 أسفرت عن فوز سيدتين من القائمة العربية المشتركة بمقاعد في الكنيست. وفي أعقاب انتخابات عام 2015 أصبح الكنيست المؤلف من 120 عضواً يضم 29 امرأة و15 عضواً عربياً. وفي 21 أيلول/سبتمبر، كانت الخطوة المؤلفة من 21 عضواً تضم 4 نساء، وكانت هناك امرأة واحدة وشخص درزي يشغلان منصب نائب وزير، ولم يكن هناك أي عرب ضمن الحكومة. ولأول مرة في تاريخ إسرائيل، شغلت شخصية عربية، هي عايدة موسى سليمان، منصب رئيسة لجنة دائمة في الكنيست هي لجنة النهوض بمكانة المرأة والمساواة بين الجنسين. وضمت المحكمة العليا المؤلفة من 15 عضواً أربع نساء وعضواً عربياً واحداً.

وفي الفترة السابقة لانتخابات المجالس البلدية المحلية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أبطلت محكمة بئر السبع المركزية قراراً أصدره وزير الداخلية لحرمان حوالي 5000 بدوي من سكان منطقة مجلس القسوم الإقليمي من حقهم في الاقتراع لأن بطاقاتهم الشخصية تظهر انتماءهم القبلي لا مكان إقامتهم.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، قال رئيس الائتلاف الحكومي، ديفد بيتان، رداً على سؤال حول تصريح رئيس الوزراء نتنياهو يوم الانتخابات في 2015 بأن "العرب يتدفعون إلى صناديق الاقتراع بأعداد كبيرة،" "كنت أفضل أن لا يتدفع العرب إلى صناديق الاقتراع وألا يذهبوا إلى صناديق الاقتراع على الإطلاق." وأضاف: "من الأفضل ألا يصوتوا أبداً."

القسم 4: الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على فرض عقوبات جنائية بحق المسؤولين الذين يدانون بالفساد، وقد طبقت الحكومة هذه القوانين بصورة فعالة. ووردت تقارير خلال العام بوجود فساد حكومي، رغم أن الإفلات من العقاب لم يكن مشكلة.

الفساد: واصلت الحكومة خلال العام التحقيق مع شخصيات سياسية رفيعة المستوى ومقاضاتها. ففي 18 أيلول/سبتمبر، قبضت الشرطة على أكثر من 20 مسؤولاً في حزب بلد [التجمع الديمقراطي الوطني]، بينهم أعضاء كبار في الحزب. وتضمنت التهم إخفاء ملايين الشيكالات التي تم التبرع بها في إسرائيل وفي

الخارج. وقد رفض نواب حزب بلد في الكنيست الاتهامات قائلين إنها اضطهاد سياسي. وكانت التحقيق لا يزال جارياً بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي أيلول/سبتمبر، قبضت الشرطة على محافظ نتانيا مريام فيربيرغ-إكر ووضعها تحت الإقامة المنزلية الجبرية لأسباب تتعلق بعدم الكشف عن حصولها على منفعة مالية لها علاقة بمشروع سكني فخم. وكانت التحقيق لا يزال جارياً بحلول 10 تشرين الثاني/نوفمبر.

وأعلن مكتب المدعي العام في شهر أيلول/سبتمبر أنه سيستدعي وزير السياحة السابق ستاس ميسجنيكوف إلى جلسات استماع قبل توجيه تهمة رسمية بالفساد إليه وإلى 15 عضواً آخر في حزب إسرائيل بيتنا.

وبدأ في أواخر عام 2015 تحقيق الشرطة في شركة بنية المواصلات التحتية الوطنية، التي كانت تعرف سابقاً بسلطة الطرق الوطنية، وكان التحقيق لا يزال مستمراً في أيلول/سبتمبر. وأفادت صحيفة هآرتس بأن الشرطة أوصت بتوجيه اتهامات بالفساد إلى أكثر من 40 مشتبهاً فيهم و11 شركة، بمن فيهم عضو واحد سابق في الكنيست على الأقل.

أدانت السلطات في شهر نيسان/أبريل 2015 الحاخام يشاياهو بينتو بتهمة رشوة ضباط كبار في الشرطة على خلفية التحقيق باحتيال مدعى به قامت به منظمة خيرية يرأسها. وكجزء من صفقة مع الادعاء شهد فيها بينتو ضد رئيس وحدة مكافحة الجريمة قائد الشرطة ميناشي أربيف، حصل بينتو على حكم مخفف بالسجن سنة واحدة، بدأ قضاءها في شهر شباط/فبراير، وغرامة مليون شيكل (265,000 دولار). وكان التحقيق مع أربيف لا يزال جارياً بحلول نهاية العام.

وفي أيار/مايو 2015، رفعت الحكومة لائحة اتهامات رسمية إلى المحكمة ضد المحامي رونيل فيشر، ومفتش الشرطة إيران مالكا، والمدعية العامة السابقة في تل أبيب روث بلوم-ديفيد، وعدد من رجال الأعمال. ووجهت السلطات اتهامات مختلفة إليهم، كل بحسب دوره أو دورها في قضية الفساد، بينها تلقي وتقديم رشوى، والاحتيال وخيانة الأمانة، وتلقي أصول بالاحتيال في ظروف مشددة، توبييض الأموال، وعرقلة سير العدالة. واتهمت السلطات مفتش الشرطة السابق إيران مالكا، وهو ضابط شرطة كبير في وحدة لاهاف 433 لمكافحة جرائم الاحتيال القومية، بأنه كان لاعبا أساسياً في عرقلة الشبكة لسير العدالة. وفي أيلول/سبتمبر 2015، حكمت السلطات على مالكا بالسجن ثماني سنوات. وكانت القضيتان المرفوعتان ضد بلوم-ديفيد وفيشر لا تزالان قيد النظر في تشرين الثاني/نوفمبر.

في كانون الأول/ديسمبر 2015، اتهمت محكمة في تل أبيب العضو السابق في الكنيست ووزير الصناعة والتجارة والتشغيل، بنيامين بن-أليعازر، بالرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة وتبييض الأموال والتهرب من دفع الضرائب. وقد توفي بن-أليعازر في 28 آب/أغسطس قبل البت في الدعوى.

وفي أيار/مايو 2015، أصدرت محكمة القدس المركزية حكماً على رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت بالسجن ثمانية أشهر بعد إدانته بالاحتيال وخيانة الأمانة في قضية تالانسكي المعروفة بقضية "أظرفة المال". وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، أصدرت المحكمة العليا حكماً في استئناف أولمرت لأحكام في تهمة متعددة تعود إلى قضية "الأرض المقدسة" عام 2014، فقبلت استئنافه لبعض الاتهامات ولكنها ثبتت الحكم عليه بالسجن 18 شهراً لتلقي رشوة. وبدأ أولمرت قضاء محكوميته في شهر شباط/فبراير.

كشف الذمة المالية: يخضع كبار الموظفين لقوانين شاملة تفرض الكشف عن ذمهم المالية، وتقوم لجنة موظفي الدولة بالتنبث من صحة المعلومات. ولا تكشف السلطات عن المعلومات الواردة في أي كشف بدون موافقة الشخص الذي قدمه. ولا يوجد عقاب جزائي محدد لعدم الامتثال.

إطلاع عامة الناس على المعلومات: يفرض القانون على الوكالات الحكومية إتاحة اطلاع عامة الشعب على لوائحها التنظيمية الداخلية وإجراءاتها الإدارية وتوجيهاتها. ولم تقم جميع الوكالات الحكومية بتطبيق القانون بشكل فعال.

القسم 5: موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

مارس العديد من منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية نشاطاته دون قيود حكومية، وقام بالتحقيق في قضايا تتعلق بحقوق الإنسان وينشر نتائج التحقيقات. وكان المسؤولون الحكوميون متعاونين بشكل عام مع المنظمات غير الحكومية، ومتجاوبين مع وجهات نظرها، وكانوا يقومون بشكل اعتيادي بدعوة بعض منظمات حقوق الإنسان التي تنتقد وجهات نظرها للمشاركة في جلسات الكنيست التي تناقش مشاريع القوانين المقترحة. وتعتبر منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية مؤهلة لرفع التماسات إلى المحكمة العليا مباشرة بشأن السياسات الحكومية ويمكنها استئناف الدعاوى الفردية أمام المحكمة العليا. وتوجد وحدة في وزارة الخارجية تتولى صون العلاقات مع منظمات غير حكومية دولية ومحلية معينة.

ولكن منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية، وخاصة تلك التي تركز على مشاكل حقوق الإنسان وتنتقد الحكومة، أكدت أن الحكومة سعت إلى تخويفها ووصمها بأوصاف سلبية. وفي 11 تموز/يوليو، أصدر الكنيست قانوناً يفرض على المنظمات غير الحكومية التي تتلقى أكثر من نصف تمويلها من حكومات أجنبية ذكر ذلك في جميع مطبوعاتها الرسمية، وعندما تقدم طلباً لحضور اجتماع للكنيست، وفي أي اتصال مع الشعب (في التلفزيون أو الراديو أو لوحات الإعلانات أو الرسائل الإلكترونية). وكان من المقرر أن يبدأ سريان مفعول القانون في 1 كانون الثاني/يناير 2017، بحيث يصل التقرير الأول من المنظمات غير الحكومية إلى وزارة العدل في تموز/يوليو 2018. ويفرض القانون غرامة قيمتها 29,2000 شيكل (7700 دولار) على المنظمة غير الحكومية التي تنتهك هذه القوانين. وتعتقد وزارة العدل أن هناك 27 منظمة غير حكومية تتلقى أكثر من نصفها التمويل من حكومات أجنبية؛ وكانت 25 منظمة منها منظمات حقوق إنسان. وانتقدت المنظمات غير الحكومية القانون قائلة إنه يصم المنظمات اليسارية، التي من الشائع حصولها على تمويل دولي من حكومات أجنبية أكثر من غيرها، بينما يرفض في نفس الوقت شروطاً مماثلة على تلك التي تتلقى التمويل من متبرعين دوليين من القطاع الخاص، الذين يكون تمويلهم شائعاً أكثر للمنظمات اليمينية. وقالت الحكومة إن القانون ييسر الشفافية وحقوق المواطنين في معرفة الحكومات التي تمويل بنشاط المنظمات غير الحكومية وأكدت على أن القانون لا يضع أي قيود على تمويل المنظمات، أو يميز على أساس التوجه السياسي، أو يحد من نشاطات المنظمات غير الحكومية، أو يقيد حريتها في مجال تكوين الجمعيات والانضمام إليها، أو يفرض أي التزامات أو عقوبات مالية إضافية.

وفي أعقاب كلمة ألقاها المدير التنفيذي لمنظمة بتسيلم، حاغاي إل عاد في مجلس الأمن الدولي في تشرين الأول/أكتوبر، ودعا فيها لوضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، اتهمت وزيرة العدل أيليت شاكيد رئيس المنظمة غير الحكومية بـ"التعاون مع أعدائنا في لإرهاب السياسي الذي يشن ضدنا في الأمم المتحدة"، في حين دعا وزير السياحة ياريف ليفن إلى سجن ال-عاد على أساس "الخيانة وتقديم المساعدة للعدو".

وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، وافق الكنيست على تجديد التخفيض الضريبي على التبرعات الممنوحة لمنظمة العفو الدولية لمدة عام واحد، في حين تمت الموافقة على ذلك لمدة ثلاثة أعوام لمعظم المنظمات غير الحكومية الأخرى. وجاء في بيان الكنيست الصحفي أن "مصلحة الضرائب ستعيد التمعن في المنظمة لتقرير ما إذا كانت تستوفي المعايير القانونية لتلقي هذا التخفيض الضرائبي وما إذا كانت تعمل بشكل يعرض أمن الدولة للخطر أم لا."

واستمرت وزارة الداخلية في منع رعايا أجنبية على علاقة بمنظمات غير حكومية معينة مؤيدة للفلسطينيين ومنظمات تضامن مع الفلسطينيين من الدخول إلى البلاد. وفرضت السلطات على بعض الأجانب توقيع بيانات بأنهم يدركون أنه سيتم اتخاذ "جميع الإجراءات القانونية ذات الصلة" ضدهم "بما في ذلك الترحيل ومنع الدخول إلى إسرائيل لمدة تصل إلى 10 سنوات" في حال انتقالهم عبر البلاد إلى مناطق تسيطر عليها السلطة الفلسطينية بدون الترخيص المخصص لذلك. وقالت الحكومة إنه تم القيام بذلك على أساس فردي، لا على أساس نشاطات أو برامج المنظمات غير الحكومية التي كان هؤلاء الأجانب ينتمون إليها.

تلقى موظفو منظمات غير حكومية، بينها بتسيلم ومركز العمل الديني الإسرائيلي وكسر الصمت، تهديدات بالقتل، بلغت ذروتها خلال الفترات التي جاهر فيها المسؤولون الحكوميون بأنهم ضد نشاطاتها.

ووفقاً لوزارة الدفاع، زادت الحكومة عام 2015 فرض تنفيذها للغرامات المفروضة على مصدري الأسلحة الإسرائيليين الذين خرقوا القانون، بما فيه الحظر على تصدير الأسلحة إلى دول تحدث فيها إبادة جماعية. وكان مجمل الغرامات التي تم فرضها عام 2015 يبلغ 2.8 مليون شيكل (741,000 دولار)، أي بزيادة بلغت 40 بالمائة عما كان عليه عام 2014.

الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية: تعاونت الحكومة بشكل عام مع الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية. وواصلت الحكومة مشاركتها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك عملية المراجعة الدورية، رغم أنها أعلنت نيتها وقف جميع أشكال التعاون مع اليونسكو في تشرين الثاني/أكتوبر عقب تبني قرار أغفل ذكر علاقة اليهود بالحرم الشريف/جبل الهيكل. وعلاوة على ذلك، منعت الحكومة مقرر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة المعني بالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 من الوصول إلى الضفة الغربية.

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان: قام مراقب الدولة أيضاً بدور أمين المظالم في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. ويقوم أمين المظالم بالتحقيق في الشكاوى المرفوعة ضد الكيانات القانونية الخاضعة لتدقيق مراقب الدولة، بما في ذلك الوزارات الحكومية، والسلطات المحلية، والشركات والمؤسسات المملوكة للدولة، والهيئات الحكومية، والموظفون العاملون في هذه الهيئات. ويحق لأمين المظالم استخدام أي وسيلة مناسبة للاستعلام وهو يملك سلطة أمر أي شخص أو هيئة بالمساعدة في التحقيق.

القسم 6: التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يعتبر الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، جنائية عقوبتها السجن 16 سنة، أو مدة تصل إلى 20 سنة في حال وجود ملايسات تزيد من فظاعته أو إذا اغتصب الجاني أو اعتدى على قريبة له. وقد نفذت الحكومة القوانين المتعلقة بالاغتصاب بشكل فعال. في 18 كانون الأول/ديسمبر، منحت السلطات رئيس إسرائيل السابق موشيه كاتساف إطلاق السراح بعد أن أمضى خمس سنوات من أصل حكم بالسجن سبع سنوات لارتكابه جريمة الاغتصاب.

وقد تلقت الحكومة 4246 شكوى تتعلق بانتهاكات تتعلق بالاعتداءات الجنسية وكانت قد رفعت 760 لائحة اتهام رسمية بحلول 7 أيلول/سبتمبر، مقارنة بـ 5877 شكوى و 1133 لائحة اتهام خلال عام 2015.

وحتى 15 كانون الأول/ديسمبر، قام أزواج أو عُشراء بقتل 9 نساء، بينما قتل أفراد عائلات آخرون 7 نساء، في ما أطلقت عليه الحكومة صفة "جرائم بسبب خلافات عائلية" وأطلقت عليه منظمات الدفاع عن حقوق المرأة اسم جرائم "قتل النساء". فعلى سبيل المثال، تم قتل أمّة ياسين، وهي في شهر حملها التاسع، طعنا في 23 آب/أغسطس. ووجهت السلطات لزوجها اتهاماً بارتكاب جريمة قتل. واحتجت المجموعات الإسرائيلية والعربية التي تناصر حقوق المرأة ضد ما اعتبرته لا مبالاة الشرطة وعدم اهتمام المجتمع أو دعمه لمثل هذه الأفعال. وقالت الحكومة إن الشرطة وضعت إجراءات ودرّبت محققين مختصين لمعالجة حالات العنف الأسري المنزلي والجرائم الجنسية وانتهاك قوانين الحماية في المجموعات السكانية المختلفة، بما فيها السكان العرب. وقد عملت منظمات غير حكومية، بينها "نساء ضد العنف" و"نعم" و"مبادرات صندوق إبراهيم"، داخل المجتمعات العربية المحلية والمجتمعات المختلطة المحلية لمكافحة قتل النساء.

في شهر شباط/فبراير، أمرت قوات الدفاع الإسرائيلية جميع الجنود المحاربين بحمل أسلحتهم في غير أوقات العمل، في أعقاب هجمات إرهابية في الضفة الغربية لقي فيها جندي غير مسلح حتفه. واستمرت وزارة الأمن العام في السماح للحراس الأمنيين المسلحين بأخذ أسلحتهم معهم إلى منازلهم عند انتهاء دوريات عملهم، وهي ممارسة أعادت اعتمادها عام 2014 بعد أن كانت الوزارة قد حظرتها عام 2013 عندما أعرب ائتلاف من المنظمات غير الحكومية عن بواعث قلق بشأن ارتفاع نسبة قتل الزوجات من قبل الحراس الأمنيين بالأسلحة التي يستخدمونها في عملهم. وأعلنت الوزارة عن قوانين صارمة تحكم تخبئة الأسلحة في المنازل وفي الأماكن العامة.

ووفقاً لاتحاد مراكز مساعدة ضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي في إسرائيل، لم تقم غالبية ضحايا الاغتصاب بتبليغ السلطات عن الجريمة بسبب الضغوط الاجتماعية والثقافية. فالنساء في فئات سكانية معينة من اليهود الأرثوذكس والمسلمين والبدو والدروز يواجهن ضغطاً اجتماعياً كبيراً لعدم الإبلاغ عن حوادث الاغتصاب أو العنف الأسري. وأبرز خبراء في حقل العمل الاجتماعي ومنع وقوع العنف الأسري تمنع الكثير من السيدات العربيات عن الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتوفرة لهن بسبب الضغط الاجتماعي وشعورهن الشخصي بالانتماء إلى مجتمعين كفلسطينيين. وقد تعاونت الحكومة مع جمعية مبادرات صندوق إبراهيم في برنامج تجريبي لتوفير التدريب للخبراء العاملين في حقل العنف المنزلي داخل التجمعات السكانية العربية، والجمع بين عناصر تطبيق القانون والعاملين في حقل الخدمة الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والزعماء الدينيين لتنسيق الخدمات للناجيات من العنف المنزلي.

وقد أدارت وزارة الشؤون الاجتماعية والخدمات الاجتماعية 14 ملجأ للنساء الناجيات من العنف المنزلي وقامت بتشغيل خط ساخن للتبليغ عن حالات إساءة المعاملة. وفي عام 2015 بلغ عدد النساء اللاتي استخدمن الملجأ 755 امرأة، أي بزيادة بنسبة 20 بالمائة عن عددهن عام 2014. وتسمح القوانين للنساء

بالبقاء في الملجأ لمدة لا تتعدى العام. وقد خُصص اثنان من هذه الملاجئ لمساعدة نساء من المجموعة السكانية العربية، بينما خصصت السلطات اثنين آخرين للعناية بمجموعة مختلطة من النساء العربيات واليهوديات. وكان حوالي ثلث المراكز الـ103 العاملة على منع العنف المنزلي ومعالجته في البلاد، يعمل في المجتمعات المحلية العربية أو المدن العربية-اليهودية المختلطة. وفي عام 2015 عالجت المراكز الـ103 أمر أكثر من 14000 حالة من التعنيف المدعى به. وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية والخدمات الاجتماعية بمساعدة النساء العاملات في الدعارة، بما فيها توفير الملاجئ الطارئة ومراكز رعاية نهارية ونُزل علاجية.

وأنشأت السلطات مجلساً وزارياً خاصاً يرأسه نائب مدير عام وزارة الأمن العام لمعالجة مشكلة العنف المنزلي المستمرة. وفي عام 2014 قدم المجلس نتائج وتوصيات مرحلية إلى لجنة الكنيست للنهوض بمكانة المرأة والمساواة بين الجنسين.

ممارسات تقليدية ضارة أخرى جاءت في تقرير نشرته صحيفة هآرتس في شباط/فبراير أفاد بأن بين 30 و50 بالمائة من العائلات البدوية في النقب تقوم على تعدد الزوجات. في آب/أغسطس، أفادت هآرتس بأن وزارة العدل والمدعي العام أعلنوا بأنه "سيتم اتخاذ خطوات لفرض تطبيق القانون الذي يحظر تعدد الزوجات"، وذلك بالعمل بشكل تعاوني مع مقدمي الخدمات الاجتماعية. وأعرب البعض من أفراد المجموعة السكانية العربية عن القلق من أن يكون لهذه الإجراءات تأثير مالي سلبي على النساء والأطفال وحثوا على أن يركز الجهد أولاً على التعليم وعلى المحاكم الشرعية التي تعقد القران، بينما احتقأ آخرون بالخطوة.

واستمر وقوع جرائم القتل الأسري دفاعاً عن شرف العائلة في التجمعات السكانية العربية، مما أسفر عن عدد من جرائم قتل العربيات لا يتناسب مع عددهن بين السكان (أنظر أيضاً الاغتصاب والعنف الأسري).

وكانت الشرطة تجري تقييمات أسبوعية لوضع النساء المهددات لتقرير مستوى التهديد والحماية اللازمة، وعملت مع مؤسسات الإنعاش الاجتماعي الحكومية والمنظمات غير الحكومية لحماية النساء المهددات.

التحرش الجنسي: التحرش الجنسي غير مشروع إلا أنه ظل واسع الانتشار. ويفرض القانون إعلام السلطات من يشتبه في كونهن ضحايا تحرش جنسي بحقهن في الحصول على المساعدة. وتتوقف العقوبات المفروضة على مرتكبي جريمة التحرش الجنسي على مدى جسامة الفعل وما إذا تضمنت المضايقة الابتزاز. وأبلغت الشرطة جميع الضحايا المعروفات بحقهن في الحصول على مساعدة من اتحاد مراكز مساعدة ضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي في إسرائيل. وينص القانون على أنه يجوز للضحايا متابعة التقدم المحرز في دعاوهم بواسطة نظام إلكتروني على الكمبيوتر ومركز معلومات يمكن الاتصال به هاتفياً. وقد وجهت الحكومة 223 لائحة اتهام تتعلق بالتحرش الجنسي عام 2015 و170 لائحة اتهام بحلول 12 أيلول/سبتمبر. إلا أن دائرة الإحصاء المركزية أجرت عام 2015 استطلاعاً للرأي بطلب من وزارة الأمن العام أظهر أن 98 بالمائة من ضحايا التحرش الجنسي لم يبلغن الشرطة. وفي شهر أيار/مايو توصلت دراسة مسحية أجرتها القناة الثانية في تلفزيون إسرائيل بأن ما بين 28 و32 سيدة أعضاء في الكنيست تعرضن لاعتداءات جنسية، بما فيها اعتداءات وقعت بعد أن أصبحت نائبات في الكنيست.

وقد استمرت المضايقات على أساس الفصل بين الإناث والذكور في بعض الأماكن العامة، بما فيها حافلات الركاب العامة. وقد حكمت محكمة في بيت شيمش عام 2015 لصالح أربع أرثوذكسيات وأمرت بدفع

60,000 شيكل (16,000 دولار) كتعويض لهن بعد رفعهن شكوى بأن البلدية لم تمتثل لقرار سابق بإزالة لافتات في الأماكن العامة تدعو المواطنين إلى ارتداء الملابس المحتشمة.

وتشغل وزارة المواصلات وسلامة الطرق خطأ هاتفياً 24 ساعة في اليوم للتبليغ عن الشكاوى المتعلقة بوسائل النقل العامة، بما فيها الفصل بين الجنسين.

حقوق الإنجاب: للأزواج والأفراد الحق في التقرير بحرية عدد الأطفال الذين يودون إنجابهم، والفترات الزمنية بينهم، وتوقيت إنجاب هؤلاء الأطفال، والحق في إدارة صحتهم التناسلية وفي أن تكون لديهم المعلومات والوسائل للقيام بذلك بصورة خالية من التمييز والعنف. وكانت الممارسات النابعة من التقاليد في مجتمعات اليهود الأرثوذكس تدفع النساء في كثير من الأحيان إلى طلب موافقة حاخام على استعمالهن وسائل منع الحمل.

وكانت قدرة النساء العربيات الإسرائيليات، خاصة في المجتمعات البدوية، على الحصول على خدمات الرعاية الصحية محدودة، وكانت المؤشرات الخاصة بالأمراض والوفيات ومتوسط العمر المتوقع الخاصة بهن سيئة. وكان هناك عدد ضئيل جداً من منشآت الرعاية الصحية أو الخدمات الطبية في القرى البدوية غير المعترف بها في النقب. وأفادت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل بأنه لم يكن متوفراً سوى ثلث عدد الأطباء الذين هناك حاجة إليهم، وكان هناك افتقار كبير إلى الخدمات، وحاجة إلى البنية التحتية الملائمة.

التمييز: يكفل القانون نفس الوضع القانوني ونفس الحقوق للنساء كما للرجال. وقد تمتع الرجال والنساء بنفس الحقوق في المحاكم الجنائية والمدنية، إلا أن المحاكم الدينية، التي تفصل في القضايا التي تسري عليها قوانين الأحوال الشخصية، بما في ذلك الطلاق، حدت من حقوق النساء اليهوديات والمسيحيات والمسلمات والدرزيات في بعض المجالات. كما يواجه الرجال والنساء الذين لا ينتمون إلى جماعة دينية معترف بها تمييزاً إضافياً ضدهم. وفي شهر آب/أغسطس أمرت المحكمة العليا، استجابة منها لالتماس رفعته منظمات حقوق المرأة بشأن عدم وجود قيادة نسائية في المؤسسة الدينية، بتعيين نائبة مدير عام في المحاكم الحاخامية.

ورغم أن القانون يجيز للمرأة اليهودية أن تبدأ إجراءات الطلاق من زوجها، إلا أنه لا بد من موافقة الطرفين، الزوج والزوجة، على الطلاق كي يكون نهائياً. ونظراً لرفض بعض الرجال منح الطلاق، لم يكن بإمكان آلاف من النساء الزواج مجدداً أو إنجاب أطفال شرعيين. وقد حدث الأمر بصورة معاكسة في حالات نادرة، رفضت فيها نساء منح أزواجهن الطلاق. وقامت المحاكم الحاخامية برفض عقوبات أحياناً على الزوج الذي يرفض تطليق زوجته، إلا أنها امتنعت في نفس الوقت عن منح الطلاق بدون موافقة الزوج.

يجوز للمرأة المسلمة أن تلتزم من المحكمة الشرعية منحها الطلاق وأن تحصل عليه دون موافقة زوجها في أحوال معينة، وقد ينص عقد القران على ظروف أخرى يمكنها فيها الحصول على الطلاق بدون موافقة زوجها. ويجوز للرجل المسلم تطليق زوجته بدون موافقتها وبدون الرجوع إلى المحكمة. ويمكن للمسيحيين والمسيحيات السعي إلى الحصول على انفصال أو طلاق رسميين من المحاكم الكنسية، وذلك حسب الطائفة التي ينتمون إليها. أما الطلاق لدى الدروز فيتم بإعلان شفوي من قبل الزوج وحده، يتم بعد ذلك تسجيله من خلال المحاكم الدينية الدرزية، مما يضع أعباء أثقل على كاهل المرأة بأن تغادر المنزل مع أولادها على الفور. وتقوم محكمة أحوال شخصية مدنية أو محكمة دينية بتسوية قضايا حضانة الأطفال والنفقة والممتلكات بعد الطلاق، وتعطي المحاكم الأفضلية للوالد إلا إذا كان بالإمكان إثبات كون الطفل "يحتاج" الأم بشكل خاص.

ورغم أن القانون يحظر التمييز على أساس الهوية الجنسية في الوظائف والأجور ويكفل الحق في إقامة دعاوى جماعية ضد التمييز، استمر وجود تفاوت بين أجور النساء وأجور الرجال. فوفقاً لبيانات نشرتها دائرة الإحصاء المركزية في آذار/مارس 2015، كان الدخل المتوسط للمرأة يقل 26.7 بالمائة عن متوسط دخل الرجل. وأفاد مركز الأبحاث التابع للكنيست بأن 32 بالمائة من النساء العربيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 25 و64 سنة كن يشغلن وظائف عام 2015 مقارنة بنسبة 74 بالمائة من الرجال العرب و80 بالمائة من النساء اليهوديات. وتقدم الحكومة عوناً مالياً لبرامج الرعاية النهارية للأطفال وبرامج ما بعد انتهاء الدوام المدرسي اليومي للتشجيع على مشاركة الأمهات في العمل كما تقدم تدريباً محترفاً للعائلة التي يوجد على رأسها شخص واحد (إما الام أو الأب).

وتعمل سلطة النهوض بمكانة المرأة التابعة لمكتب رئيس الوزراء على جعل مشاركة المرأة في الحكومة وفي القطاع الخاص من الاتجاهات السائدة في البلاد، وعلى مكافحة التحرش الجنسي والعنف الأسري. وتقرض السلطة على كل مدينة ومجلس محلي ووزارة أن يكون لديها مستشار يعمل على دفع عجلة القضايا النسائية. ويفرض قرار وزاري على الوزراء تعيين نساء في إدارات الشركات التي تملكها الحكومة إلى أن تصل نسبة تمثيلهن فيها 50 بالمائة؛ وجاء في تقرير لصحيفة كالكاليست [وهي أهم الصحف الاقتصادية اليومية الإسرائيلية] في شهر شباط/فبراير أن 6 من كل 10 من أضخم الشركات التي تملكها الحكومة وصلت إلى نسبة 50 بالمائة. كما يفرض القانون أن يكون واحد على الأقل من الشخصين اللذين يمثلان الحكومة في لجنة تعيين القضاة الدينيين امرأة. وقد عينت السلطات في تموز/يوليو 2015 سبعة رجال وأربع نساء في اللجنة.

وقد استمر التمييز على شكل الفصل بين النساء والرجال في بعض الأماكن العامة، بما في ذلك في المستوصفات الصحية الحكومية وعند الحائط الغربي (حائط المبكى). وتخصص ساحة الحائط الغربي الرئيسية أمكنة صلاة منفصلة لكل من الرجال والنساء تحظر فيها القوانين على النساء قيادة الصلوات، أو رفع الأصوات بالغناء، أو حمل أو قراءة لفائف التوراة. وفي 31 كانون الثاني/يناير وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات، صدقت الوزارة على اتفاق يضاعف حجم القسم المخصص لليهود غير الأرثوذكس الملاصق لجنوب الساحة الرئيسية، الذي كانت تتم إدارته بـ"أسلوب تعددي" وتستخدمه الحركة اليهودية المحافظة للصلاة والمراسم. كما دعا القرار الوزاري إلى إنشاء مدخل واحد لجميع المصلين يحل محل المدخل المنفصل الذي كان يستخدم للدخول إلى القسم المخصص لليهود غير الأرثوذكس. إلا أن الحكومة أجلت تطبيق الاتفاق خلال العام، مما أدى إلى إعلان منظمات غير حكومية بارزة تنادي بالمساواة مثل "نساء الحائط" إلى الإعلان بأن الاتفاق انهار. وفي 7 حزيران/يونيو، أوقفت الشرطة ليزلي ساكس، المديرية التنفيذية لمنظمة نساء الحائط، لاستجوابها حول اتهامات بخرق الأمن والنظام العام بعد أن هربت لفاقة توراة خاصة إلى ساحة الحائط الغربي لاستعمالها في شعائر صلاة تعددية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، انضم زعماء الحركة اليهودية المحافظة والحركة الإصلاحية اليهودية، احتجاجاً على عدم تطبيق الحكومة للاتفاقية، إلى منظمة نساء الحائط في القيام بنشاط عصيان مدني عن طرق إحضار 14 لفاقة توراة إلى قسم النساء في الحائط الغربي.

وجاء في تقارير وسائل الإعلام أن كبار الحاخامات في مجموعة الأرثوذكس المتزمتين الأشكنازية، أصدروا في كانون الأول/ديسمبر 2015 أثناء مؤتمر عقده في بناي براك أمراً إلى مدراء المؤسسات التابعة للأرثوذكس المتشددين بعدم الاعتراف بشهادات النساء اللاتي يتعلمن في المؤسسات الأكاديمية. كما حظروا

على النساء من اتباع الأرثوذكسية المتشددة الدراسة في الكليات والجامعات، قائلين إن دخل المرأة المرتفع نتيجة تحصيلها التعليم العالي يشكل "خطراً على بنية الأسرة بأكملها"

وفي شهر نيسان/أبريل أفادت إذاعة ريشت بيت بأن المستشفيات في تل أبيب والقدس كانت تفصل، بصورة روتينية، بين النساء اليهوديات والعربيات في قسم الولادة، وإن لم يكن ذلك نتيجة سياسة رسمية.

الأطفال

تسجيل المواليد: تُستمد الجنسية لدى الولادة سواء تم الوضع داخل أو خارج البلاد إن كان أحد الوالدين على الأقل مواطناً. ومن المفروض أن يتم تسجيل المواليد خلال عشرة أيام من تاريخ الوضع، وبمقتضى القانون، لا يتم تسجيل المواليد في البلاد إلا إذا كان الوالدان مواطنين أو مقيمين دائمين. ويحصل كل طفل يولد في مستشفى إسرائيلي على وثيقة رسمية من المستشفى تؤكد ولادته، وتبين المعلومات الخاصة بوالده وبوالده على أساس تصريح مشترك من الأم والأب. وتسجل إسرائيل الفلسطينيين المولودين في القدس، رغم أن سكان القدس الفلسطينيين أفادوا بوجود تأخير في التسجيل.

ووفقاً للمجلس الوطني لسلامة الطفل، كان هناك 161,462 طفلاً في البلاد لا يملكون الجنسية الإسرائيلية والحقوق المنبثقة عنها. إلا أن معظم هؤلاء الأطفال لم يكونوا عديمي جنسية لأنهم كانوا مؤهلين للحصول على جنسية أخرى أو جواز سفر فلسطيني. وأشار المجلس إلى أن هذا العدد لا يشمل أولاد طالبي اللجوء أو المهاجرين غير النظاميين. ويشمل هذا العدد أطفال العمال الأجانب الموجودين بشكل قانوني وغير قانوني في البلاد والأطفال من زيجات مختلطة، خاصة الزيجات بين إسرائيليين عرب وفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة. وقالت الحكومة إن وضع الطفل القانوني يُستمد من وضع الوالدين. فإذا كان أحدهما مواطناً إسرائيلياً ولم يكن الآخر مواطناً، يمكن تسجيل الطفل كإسرائيلي طالما ظل يعيش/يعيش مع الوالد/الوالدة الإسرائيلي/الإسرائيلية أو المقيم/المقيمة إقامة دائمة في إسرائيل.

وأفاد مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن وزارة الداخلية تصدر وثيقة إثبات ولادة، ليست شهادة ميلاد، للأطفال الذين لا يتمتعون بوضع مقيم قانوني في البلاد، بمن فيهم أطفال طالبي اللجوء، والعمال المهاجرين، والطلبة الدوليين وغيرهم ممن ليسوا مواطنين إسرائيليين. ورفضت الحكومة في بعض الأحيان تسجيل اسم الوالد أو منح الطفل اسم عائلة والده على وثيقة إثبات الولادة. وتقرض وزارة الداخلية على الوالدين الذين لا يملكون تصريح إقامة التوقيع على استمارة يعلنون فيها أنهم "موجودون بشكل غير مشروع" في البلاد قبل إصدار شهادات الميلاد لأطفالهم. وأصدرت المحكمة العليا في 1 حزيران/يونيو قراراً، استجابة لالتماس يطلب الفرض على الحكومة إصدار شهادة ميلاد تذكر اسمي الوالد والوالدة، قال إنه يتعين على الحكومة، إلى أن يتم انتقالها تماماً إلى عملية الحوسبة الخاصة بتسجيل الولادات، إصدار شهادات ميلاد تظهر جميع التفاصيل المنصوص عليها في وثيقة إثبات الميلاد التي يعدها المستشفى، بما في ذلك اسم الأب إن كان قد صُرح به عند الولادة.

التعليم: التعليم الابتدائي والثانوي مجاني وإلزامي للجميع حتى إتمام السابعة عشرة من العمر، وإلزامي حتى إتمام الصف الثاني عشر. وقد طبقت الحكومة قانون التعليم الإلزامي (دمج الأطفال ما بين سن 3 إلى 5 سنوات) في العام الدراسي 2015-2016.

لم تفرض الحكومة التعليم الإلزامي في القرى البدوية غير المعترف بها في النقب، وظل معدل الأمية بين الأطفال البدو، وخاصة البنات، أعلى معدل أمية في البلاد. وواجه أطفال البدو في القرى غير المعترف بها الذين لم يبلغوا بعد سن الالتحاق بالمدارس صعوبة في الحصول على وسيلة نقل تنقلهم إلى أقرب منشأة تحتوي على فصول ما قبل روضة الأطفال، التي كانت تقع في بعض الأحيان على بعد أكثر من ستة أميال. وجاء في تقرير أصدرته وزارة التربية والتعليم في آذار/مارس أن أكثر من 5000 طفل بدوي لم يبلغوا سن الالتحاق بمدرسة لم يذهبوا إلى فصول ما قبل روضة أطفال. ولا تمنح الحكومة تصاريح بناء، بما في ذلك لبناء المدارس، في القرى غير المعترف بها. وفي 23 آب/أغسطس، وعدت وزارة التربية والتعليم بالبدء بتوفير حافلات لهؤلاء الأطفال وللأطفال في القرى المعترف بها الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بمدرسة، بشكل مرحلي، على امتداد السنة الدراسية 2016-2017 من خلال تخصيص 50 مليون شيكل (13 مليون دولار) إضافية (لهذا الغرض).

وقد أدارت الحكومة نظامي مدارس منفصلين أحدهما للأطفال الذين يتكلمون العبرية والآخر للأطفال الذين يتكلمون العربية. وبالنسبة للأطفال اليهود، كان هناك نظامان منفصلان من المدارس العامة، أحدهما للعائلات المتدينة والآخر للعائلات العلمانية. ويمكن للعائلة اليهودية أن تختار المدرسة العامة التي تريدها لأولادها بغض النظر عن انتمائها العرقي. وبموجب القانون، يتلقى نظاما المدارس تمويلًا حكوميًا يعادل ما تتلقاه المدارس الحكومية، رغم أنهما لا يقومان بشكل ثابت باعتماد المنهاج الدراسي الأساسي، بما في ذلك الحساب والعلوم والعلوم الإنسانية واللغات.

ومولت الحكومة جزئياً "مدارس معترفاً بها ولكنها ليست رسمية"، يفرض عليها تعليم نسبة تعادل نسبة التمويل من المنهاج الوطني وتتمتع باستقلال إداري أكثر من المدارس الحكومية. وفي أيلول/سبتمبر 2015، أضربت مدارس في نفس الفئة منتمية إلى "سكرتارية المدارس المسيحية" للاحتجاج على تخفيض في التمويل الذي تتلقاه من وزارة التربية والتعليم، خاصة مقارنة بالتمويل الممنوح لنظامي المدارس اليهودية المنتمية سياسياً إلى اليهود الأرثوذكس المتشددين. وقد وعدت الحكومة بتحويل 50 مليون شيكل (13 مليون دولار إضافية) بحلول 31 آذار/مارس. إلا أن المدارس لم تكن قد تلقت سوى ربع المبلغ بحلول 9 كانون الأول/ديسمبر؛ واستمرت المفاوضات. وقالت الحكومة إنها كرست موارد إضافية للطلبة الذين يعيشون في أطراف البلاد وفي المجتمعات المحلية التي تعوزها الموارد مما أدى إلى ساعات تعليم إضافية في المدارس، وتمويل لبرامج تعليمية رسمية وغير رسمية، وإغناء المعلمين في تلك المجتمعات.

افتتحت بلدية تل أبيب في شهر أيلول/سبتمبر، 46 روضة أطفال جديدة وفصلاً جديداً لما قبل مرحلة روضة الأطفال و10 غرف صفوف للصف الأول الابتدائي، كانت في الدرجة الأولى لأولاد العمال المهاجرين واللاجئين، مما أثار مخاوف من عملية فصل، سواء مقصودة أو غير متعمدة. وجاء في تقرير نشرته صحيفة هآرتس في 28 تموز/يوليو أن مدير دائرة التعليم في المدينة ادعى أن نمط تعيين المدارس للأولاد كان في الدرجة الأولى بسبب تأخر عائلات المهاجرين في تسجيل أولادها. ويعتبر الفصل على أساس الموطن الأصلي غير قانوني.

أدى تدفق سكان عرب في السنوات الأخيرة على بلدة الناصرة العليا التي يسكنها يهود في المقام الأول إلى وجود مجموعة سكانية لا يستهان بحجمها من الطلبة العرب الذين لا يوجد لديهم خيار الدراسة باللغة العربية؛ ونتيجة لذلك، التحق معظمهم بمدارس في الناصرة والقرى القريبة منها، رغم أنهم كانوا يدفعون ضرائب البلدية في الناصرة العليا. وفي شهر حزيران/يونيو رفعت منظمة أكري التماساً تطالب فيه بإنشاء مدرسة

للتلاميذ الناطقين بالعربية. وأصدرت المحكمة تعليمات إلى الناصرة العليا بإعادة النظر في أمر إنشاء مدرسة توفر التعليم باللغة العربية في المدينة وطلبت جواباً من البلدية بحلول كانون الثاني/يناير 2017.

الرعاية الطبية: تقدم الحكومة خدمات صحية وقائية للأطفال القاصرين الذين لم يبلغوا السادسة من العمر وبدون وضع قانوني مدني. كما أنها تقدم للاحداث غير المواطنين الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر خدمات مشابهة لما تقدمه للأطفال المواطنين، بغض النظر عن وضعهم القانوني في البلد، إذا كان أهاليهم قد سجلوهم في صندوق المرضى (مئوحيدت). ولا تشمل هذه الترتيبات الأطفال القاصرين الذين يعتبر ولي أمرهم مقيماً في أراضي السلطة الفلسطينية، كما أنها لا تشمل الأمراض التي كانت موجودة سابقاً.

إساءة معاملة الأطفال: تلقى المجلس الوطني للطفل خلال العام عدداً من الشكاوى تتعلق بظلم في مجالات الصحة، ومدى توفر خدمات الرعاية الاجتماعية، والتعليم، وبالاعتداءات البدنية والجنسية واستخدام الأطفال في النشاطات الإباحية، وفي مجال البيئات التعليمية السيئة.

ويفرض القانون بشكل إلزامي التبليغ عن أي اشتباه بوجود إساءة معاملة للأطفال. كما يفرض القانون على الموظفين في حقل الخدمة الاجتماعية والعاملين في مهنتي الطب والتعليم وغيرهم من المسؤولين التبليغ عن أي مؤشرات على أن أحداثاً كانوا ضحايا دعارة أو انخرطوا في أعمال دعارة أو أجبروا عليها، أو كانوا ضحايا جرائم جنسية أو ضحايا إهمال أو اعتداءات أو سوء معاملة أو اتجار بالبشر. وفرضت الحكومة على الشرطة القيام فوراً بمعالجة أمر كل حالة يحيلها إليها المجلس الوطني لسلامة الطفل أو أي مصدر آخر. وقالت الشرطة إنها تعين ضباطاً تلقوا تدريباً خاصاً على معالجة أمر حالات سوء معاملة الأطفال بدون تمييز على أساس الخلفية الإثنية أو العرقية. إلا أن منظمات غير حكومية أعربت عن قلقها إزاء إهمال الشرطة في حوادث إساءة معاملة الأطفال والعنف الأسري التي يتم التبليغ عنها في مجتمعات الأقليات من السكان.

وقد وفرت الحكومة تدريباً للأخصائيين النفسيين، ووفرت برنامج علاج نفسي مجانياً متخصصاً لمعالجة الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية وشغلت خطأً هاتفياً ساخناً للطوارئ يعمل 24 ساعة في اليوم. وكانت لدى وزارة التربية والتعليم وحدة خاصة بالنشاط الجنسي والحيلولة دون إساءة معاملة الأطفال والشباب تساعد نظام التربية والتعليم في العمل التربوي الوقائي وفي التدخل الملائم في الحالات التي يشتبه فيها بوجود إساءة معاملة أو اعتداء على قاصرين.

وأظهرت بيانات الحكومة أن الأحداث القاصرين كانوا الضحية في 47 بالمائة من الجرائم الجنسية في الفترة بين 2012 و2016. وكان التحرش الجنسي هو أكثر الجرائم ضد الأحداث القاصرين، إذ شكل 77 بالمائة من الحالات. وكان حوالي ربع هذه الشكاوى يتعلق بالاغتصاب.

وخلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2015 توفي ستة من أطفال المهاجرين/الساعين إلى اللجوء خلال خمسة أسابيع. وكان جميع الأطفال الستة تحت إشراف عاملين في مراكز رعاية نهارية تخدم تجمعات المهاجرين السكانية ومن المعروف أنها كانت تفتقر إلى الموارد. وأعلنت الحكومة في أعقاب الوفيات أنها ستخصص 56 مليون شيكل (14.8 مليون دولار) لإقامة مراكز رعاية نهارية بديلة.

الزواج المبكر والزواج القسري: حدد القانون السن الأدنى القانوني للزواج بـ 18 سنة، مع بعض الاستثناءات للأطفال الأصغر سناً إذا كانت الفتاة حاملاً وللشخصين اللذين تجاوزا السادسة عشرة من العمر إذا ما أذنت المحكمة بذلك نظراً لوجود ظروف استثنائية.

الاستغلال الجنسي للأطفال: يحظر القانون الاستغلال الجنسي للقاصرين ويحدد عقوبة بالسجن فترة تتراوح من 7 سنوات إلى 20 سنة، حسب ظروف الجريمة، لمن ينتهكون القانون. وقد عدل الكنيست القانون عام 2014 كي يوسع الحظر المفروض على حيازة مواد إباحية يظهر فيها الأطفال (عن طريق التنزيل عبر الانترنت) ليشمل الوصول إلى هذه المواد (عن طريق التحويل الإلكتروني). ويعتبر الحد الأدنى لسن ممارسة الجنس برضى الطرفين 16 سنة. وتعتبر ممارسة الجنس برضى الطرفين مع قاصر عمره/عمرها ما بين 14 و16 سنة اغتصاباً قانونياً عقابه السجن خمس سنوات.

وقد دعمت الحكومة عدداً من البرامج لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، بما في ذلك فريق أبحاث يضم ممثلين من وزارات متعددة، وإعداد مواد تثقيفية، وتنظيم العديد من الدورات التدريبية للموظفين الحكوميين ورجال الشرطة.

ولم يكن هناك حتى عام 2008 سوى مركز واحد لحماية الأطفال المعنفين في البلاد، موجود في القدس، ولم يكن بين موظفيه ناطق باللغة العربية. وقد أمرت المحكمة العليا في عام 2008، استجابة لالتماس من المجلس الوطني لسلامة الطفل، بفتح ثمانية مراكز في مختلف أنحاء البلاد. وبحلول عام 2015 كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والخدمات الاجتماعية تدير ستة مراكز فقط متخصصة في رعاية الأطفال والأحداث الذين تعرضوا لاعتداءات جنسية أو بدنية أو عاطفية، أو لإهمال عائلاتهم لهم.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. أنظر تقرير وزارة الخارجية الأميركية السنوي حول اختطاف الوالدين الدولي للأطفال على travel.state.gov/content/childabduction/en/legal/compliance.html.

معاداة السامية

يشكل اليهود حوالي 80 بالمائة من مجموع السكان. وقد اعتبرت الحكومة في الكثير من الأحيان الجرائم التي استهدفت اليهود جرائم ذات دافع وطني ترتبط بالنزاع الشامل الفلسطيني-الإسرائيلي لا معاداة للسامية.

الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأميركية الاتجار بالأشخاص على www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt.

الأشخاص ذوو الإعاقات

توفر القوانين الأساسية إطاراً قانونياً لحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية والحسية والفكرية والعقلية في مجالات العمل (بما فيها التوظيف وبيئة العمل والتقييم) والتعليم والسفر جواً وبوسائل النقل الأخرى والحصول على الرعاية الصحية والنظام القضائي وتوفير خدمات أخرى تقدمها الدولة. ويعزز قانون الحقوق المتساوية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لعام 1998 القوانين الأساسية ويحظر بشكل محدد التمييز ضد ذوي الإعاقات، بما في ذلك في ما يتعلق بالمنشآت والخدمات العامة. ويفرض هذا التشريع الصادر عن الكنيست تمكينهم من الوصول إلى المباني والاتصالات المعلوماتية وسبل المواصلات

واستخدامها، وتكثيف أماكن العمل والخدمات فيها لتلبية احتياجاتهم، علاوة على تمكينهم من الحصول على خدمات الصحة العقلية ضمن التأمين الصحي الذي تدعمه الحكومة مادياً.

وأصدر الكنيست في شهر آذار/مارس تعديلاً لقانون الأهلية القانونية والوصاية. ويتوجه الإصلاح نحو منح الأشخاص ذوي الإعاقات تمكيناً قانونياً أكبر، بما فيه الاعتراف باتخاذ القرارات المدعوم والوكالة القانونية الدائمة، وتقليص الحالات التي يتم فيها تعيين أولياء أمور علاوة على تقليص نطاق سلطاتهم، وتحديد حقوق الأشخاص الموضوعين تحت الوصاية.

وفي عام 2014، وقع وزير الاقتصاد أمراً يفرض أن يشكل المعاقون 3 بالمئة من اليد العاملة في أي منشأة توظف أكثر من 100 شخص. وفي شهر آب/أغسطس، أصدر الكنيست قانوناً يفرض أن يشكل المعاقون 5 بالمئة على الأقل في المؤسسات التي تمولها الحكومة وتوظف مائة شخص أو أكثر. وأفادت المنظمات غير الحكومية بأن تقدم الحكومة في تنفيذ هذه القوانين كان محدوداً. وقد عملت الدوائر الحكومية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقات على تشجيع وجود قيادات من بين ذوي الإعاقات وقدمت دعماً مالياً لأرباب العمل لأول ثلاث سنوات يعمل فيها لديهم شخص من ذوي الإعاقات.

واستمر التمييز المجتمعي ضد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وعدم تمكنهم من الاستفادة من كامل حقوقهم في مجالات العمل والسكن والتعليم والمواصلات. وأفادت مفوضية المساواة في الحقوق لذوي الاحتياجات الخاصة الحكومية بأن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقات ظل أقل من توظيف غير المعاقين، وكان الكثير من ذوي الاحتياجات الخاصة العاملين يعملون في وظائف بدوام جزئي وضمن الراتب. وأنشأت الحكومة مركز توظيف شامل للخدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة خلال العام كبرنامج تجريبي. وفرضت وزارة الاقتصاد على جميع القطاعات زيادة نسبة توظيفها للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى 3 بالمئة من القوة العاملة لديها بحلول نهاية عام 2017، وواصلت الحكومة توفير الدعم والتثقيف لأرباب العمل والعمال من ذوي الاحتياجات الخاصة لردم الفجوة. وقال المفوض الخاص لحقوق ذوي الإعاقات، كانت حافلات الركاب العاملة في البلديات مجهزة بنسبة مائة في المائة وحافلات نقل الركاب بين المدن بنسبة ستين في المائة لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

وأفادت منظمة بزخوت - مركز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقات وهي منظمة غير حكومية في إسرائيل بأن نسبة المواطنين العرب من ذوي الإعاقات الذين كانوا يعملون كانت تقريباً نصف نسبة اليهود. وقد أثر الافتقار إلى التمويل في البلديات العربية، بما في ذلك المخصص للتعليم، بشكل سلبي على المعاقين العرب.

وظلت قدرة الأشخاص المعاقين على الحصول على أماكن سكن مستقلة في المجتمعات المحلية محدودة. وأفادت منظمة "مركز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقات (بزخوت)" بأن هناك أكثر من 8000 معاق ذهنياً يعيشون في مؤسسات ونزل كبيرة في حين يعيش 1500 فقط ضمن المجتمعات المحلية. وقد نقلت وزارة الشؤون الاجتماعية والخدمات الاجتماعية 106 أشخاص ذوي إعاقات ذهنية من مؤسسات كبيرة للعيش في المجتمع ضمن برنامج تجريبي بدأ عام 2015 وسيتمد 3 سنوات.

ويحدد القانون أولويات تتعلق بقدرة ذوي الاحتياجات الخاصة على الاستفادة من الخدمات الحكومية، كعدم وقوفهم في طوابير الانتظار علاوة على تأمين مقاعد مكيفة تلبي احتياجاتهم وضمان قدرتهم على استخدام

المرافق في الأماكن العامة غير المباني، كالشواطئ المفتوحة لعامة الناس وحدائق البلديات وبرك السباحة والمقابر. وفي ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، ينص القانون على خدمات توفير رسائل قصيرة عن البلاغات العمومية.

ومفوضية مساواة حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقات في وزارة العدل هي الجهة المسؤولة عن تطبيق القوانين التي تصون حقوق المعاقين وقد تعاونت مع الوزارات الحكومية في وضع لوائح تنظيمية. وقامت وحدة دمج الأشخاص من ذوي الإعاقة في سوق العمل، ومقرها في وزارة الاقتصاد، بدراسة توظيف ذوي الإعاقات والتشجيع عليه. ولدى الوحدة ثلاثة مراكز دعم الغاية منها مساعدة أرباب العمل الراغبين في توظيف أشخاص من ذوي الإعاقات. وتوفر وزارة الشؤون الاجتماعية والخدمات الاجتماعية السكن للأشخاص من ذوي الإعاقات الذهنية و/أو الذين يعانون من التوحد الذين يعتبرون إما مشتبه بهم أو ضحايا في تحقيقات جنائية.

تدخل السلطات 24,000 شخص في كل عام إلى مستشفيات أمراض نفسية، بينهم 8000 شخص يدخلون إليها بناء على أوامر غير طوعية أوصى بها الأطباء. ووفقاً لتقرير أصدرته منظمة بزخوت في آذار/مارس، واجه المرضى النفسانيون، بمن فيهم الأحداث، استعمالاً مفرطاً للكوابح الميكانيكية على أطرافهم الأربعة. ولم يكن بإمكان المرضى التحرك، حتى لحك جلدهم أو للذهاب إلى المراحيض. وكانت السلطات تقيد بعض المرضى لساعات، في حين تقيد غيرهم لأيام. وكان استخدام الكوابح واسع الانتشار، واستخدم على 4000 شخص على الأقل مرة واحدة خلال وجودهم في المستشفى عام 2014، وكان ذلك يسفر في كثير من الأحيان عن أذى جسدي أو نفسي. وتوصل التقرير إلى أن سبب التقييد كان في الكثير من الأحيان للمعاقبة على تصرفات "مزعجة" أو السيطرة عليها، كالصراخ أو الحركة الدائمة دون توقف، لا بناء على أي درجة من الخطر. وقلص مركز الصحة النفسية في بئر السبع، الذي بدأ مشروعاً مستقلاً لتقليص استخدام كبح الأطراف الأربعة، عدد الحالات التي استخدمت فيها الممارسة بنسبة 60 بالمائة في الفترة 2014-2015. وعينت وزارة الصحة خلال العام لجنة للتحقيق في استخدام الكوابح، كان من المقرر أن تصدر تقريراً في كانون الثاني/يناير 2017.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

كان لدى منظمة عدالة غير الحكومية قاعدة بيانات تحتوي على أكثر من 50 قانوناً ادعت أنها تميز، إما بشكل صريح أو بالممارسة، ضد المواطنين العرب.

وقد واجه المواطنون العرب، الذين يعتبر الكثيرون منهم أنفسهم فلسطينيين، تمييزاً مؤسسياً ومجتمعياً ضدهم، خاصة في أعقاب موجة من الهجمات الإرهابية التي قام بها أفراد فلسطينيون أو من أصل عربي في أيلول/سبتمبر 2015 واستمرت خلال العام. وكانت هناك حالات متعددة من قيام الأجهزة الامنية أو مواطنين آخرين باعتماد صورة نمطية عرقية عن المواطنين العرب، كما كانت هناك حوادث هجمات انتقامية موجهة ضد العرب أو تم القيام بها ضد العرب.

وفي إحدى هذه الحوادث في تشرين الأول/أكتوبر 2015، طعن يهودي إسرائيلي عمره 17 سنة أربعة أشخاص عرب من سكان بلدة ديمونا في جنوب إسرائيل. وأوضح الشاب للشرطة خلال التحقيق معه أن دافعه كان قناعته بأن "جميع العرب إرهابيون". وقد شجب رئيس الوزراء نتنياهو الهجوم. ووجهت السلطات إلى الشاب أربعة تهمة بمحاولة القتل، وكانت القضية لا تزال قيد النظر بحلول نهاية العام.

وفي كانون الثاني/يناير 2015، قام عشرة مهاجمين يهود في القدس بضرب تومي حسون، وهو جندي درزي سابق في جيش الدفاع الإسرائيلي، وتردد أنهم فعلوا ذلك بعد أن سمعوه يتكلم العربية. وبعد إلقاء الشرطة القبض على عدة أشخاص، توصل قاض إلى أن المهاجمين ارتكبوا الهجوم بدوافع قومية. وأقرّ معهد التأمين الوطني في وقت لاحق بحسّون كشخص نجا من "أعمال عدائية قام بها عدو". ورغم ذلك، أغلقت الشرطة في أيلول/سبتمبر ملف التحقيق دون توجيه اتهامات بسبب "الافتقار إلى الأدلة وعدم التمكن من التعرف على هويات المهاجمين تماماً".

ولم تقع هجمات "دفع الثمن"، التي تشير إلى العنف الذي يرتكبه أفراد ومجموعات يهودية ضد الأشخاص غير اليهود وأملاكهم بغرض إعلان هو انتزاع "ثمن" إجراءات قامت بها الحكومة ضد المجموعة التي ترتكب العنف. إلا أن المهاجمين اعتمدوا تعبير "دفع الثمن" في حادث كان رد فعل على هجوم إرهابي ارتكبه أشخاص فلسطينيون. وفي شهر تموز/يوليو، ألقى جهاز الأمن العام (الشاباك) القبض على ثلاثة قاصرين للاشتباه في قيامهم بإحراق سيارات ورش الدهان في قرية يافيا قبل شهر من ذلك. ووفقاً للشرطة، اعترف اثنان من المشتبه في ارتكابهم التخريب كانتقام من هجوم 8 حزيران/يونيو الإرهابي في سوق سارونا في تل أبيب. ووجهت السلطات إلى اثنين من القاصرين اتهامات بإشعال حرائق، وإلحاق ضرر غاشم بسبب أهداف قومية، وعرقلة سير العدالة، ووجهت إلى القاصر الثالث تهمة عدم القيام بالحيلولة دون وقوع جريمة. وكانت القضية لا تزال قيد النظر بحلول نهاية العام. وتصنف الحكومة هجمات دفع الثمن بأنها هجمات إرهابية. وقامت وزارة الدفاع، منذ عام 2013، التي تتمتع بولاية على الضفة الغربية لا داخل الخط الأخضر، بتصنيف أي جماعة من الأشخاص تستخدم تعبير "دفع الثمن" مجموعة غير مشروعة. وفي الأعوام السابقة، كان أكثر الجرائم شيوعاً مهاجمة السيارات وتشويه الممتلكات وإلحاق الضرر بالأماكن الدينية المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين، والاعتداء الجسدي، وإلحاق الضرر بالأراضي الزراعية.

قام مشعلو حرائق في حزيران/يونيو 2015 بإضرام النار في جزء كبير من كنيسة السمك والخبز في الطابغة وكتبوا مقتطفات من كتاب الصلوات اليهودية على جدران المبنى الحجرية تشوهه، في هذا السياق، سمعة المسيحيين. وفي تموز/يوليو 2015، أعلنت الحكومة أن خمسة أشخاص، بينهم قاصر، كانوا مسؤولين عن الهجوم ورفعوا لوائح اتهامات ضد شخصين منهم بتهمة تعمد إشعال حرائق شديدة، وتدمير ممتلكات بما ينم عن معاداة المواطنين والتواطؤ على ارتكاب جريمة، والتواطؤ على أفعال أخرى، واتخذت "خطوات إدارية" ضد الثلاثة الآخرين. وبحلول نهاية العام، كان أحد المشتبه بهما اللذين يواجهان اتهامات معتقلاً في حين كان الثاني في الإقامة الجبرية حتى انتهاء إجراءات المحكمة. كما أدى التحقيق إلى الحكم على مشتبه آخر بالسجن سنتين بتهمة تتعلق بإثارة الفتنة (حيازة مطبوعة تحرض على العنف أو الإرهاب، وفقاً للحكومة). وبعد أن رفضت الحكومة تغطية تكاليف إصلاح الكنيسة، قائلة إن الحميات ضد أعمال الإرهاب لا تشملها، وافقت الحكومة على دفع 3.9 مليون شيكل (مليون دولار) لترميم المبنى. وبحلول نهاية العام، كانت الحكومة قد حولت مبلغ 1.5 مليون شيكل (397,000 دولار) فقط، واستمر التفاوض بشأن 800,000 شيكل (212,000 دولار) أخرى.

ويعفي القانون المواطنين العرب، باستثناء الرجال الدروز، من الخدمة العسكرية الإلزامية، وإن كانت نسبة ضئيلة منهم قد أدت الخدمة طوعاً. وتلقى الذين أدوا الخدمة العسكرية بعض الميزات الاجتماعية والاقتصادية، وواجه الذين لم يؤدوا الخدمة أحياناً تمييزاً في مجال التوظيف. فقد كان المواطنون بشكل عام غير مؤهلين للعمل في شركات لديها عقود عسكرية أو في المجالات المرتبطة بالأمن، ما لم يكونوا قد أدوا الخدمة العسكرية. وقد عارض بعض الدروز وعدد قليل من اليهود رافضي الخدمة لأسباب ضميرية

شملهم في الفئات التي تفرض عليها الخدمة العسكرية الإلزامية وقامت السلطات أحياناً بسجنهم لرفضهم أداء الخدمة العسكرية.

وأدارت الحكومة برنامج خدمة مدنية وطنية (العمل للمصلحة الوطنية) للمواطنين الذين لا يتم تجنيدهم للخدمة العسكرية، ومنحت بذلك المواطنين العرب وبعض اليهود الحريديم والنساء اليهوديات الأرثوذكسيات وغيرهم فرصة القيام بخدمات عامة في مجتمعاتهم المحلية، فيصبحون بذلك مؤهلين للحصول على نفس الميزات المالية الممنوحة لقدامى العسكريين. وعارض الكثير من العرب برنامج الخدمة المدنية الوطنية لأنه يتم تحت رعاية وزارات حكومية مرتبطة بالأمن. وكانت هناك حالات متعددة نبذ فيها الحريديم الجنود الحريديم لكونهم خدموا في الجيش. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2015، صوت الكنيست على تمديد المهل الزمنية المحددة لالتحاق الرجال من الحريديم بالخدمة العسكرية حتى عام 2020.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، بعد مفاوضات مع السكان العرب، وافقت الحكومة على خطة خماسية لتطوير القطاع العربي في مجالات التعليم والنقل والمواصلات والبيع والشراء والتجارة والتوظيف وحفظ الأمن والنظام. ويتعهد القرار بتخصيص ما يصل إلى 15 مليار شيكل (3.9 مليار دولار)، بما فيها نسب محددة مفروضة من ميزانيات جميع الوزارات، لزيادة الدمج الاقتصادي وتقليص الفجوات المجتمعية بين السكان العرب على امتداد خمس سنوات. واستتنت الخطة المدن اليهودية-العربية المختلطة، مثل اللد والرملة، والقرى البدوية غير المعترف بها. وتشرف على الخطة سلطة التطوير الاقتصادي للوسط العربي في وزارة المساواة الاجتماعية. ورحب السكان العرب بتبني الخطة، رغم الشك في مدى عزم السلطات تنفيذها بشكل كامل. وفي 25 آب/أغسطس، أعلنت وزارة البناء والإسكان اتفاقات مع 15 من المجتمعات المحلية عربياً لتخطيط "مئات الوحدات السكنية والمناطق التجارية" في أول تطبيق للخطة. وخصصت الحكومة أكثر من 2.1 مليار شيكل (550 مليون دولار) لاستخدامها خلال العام، وتم توزيع معظم هذه المخصصات على السلطات الحكومية المعنية بالأمر. وتضمنت المخصصات 424 مليون شيكل (112 مليون دولار) لتحسين البنى التحتية وقطاع المواصلات والنقل، 91 مليون شيكل (24 مليون دولار) لزيادة فرص التعليم العالي، و215 مليون شيكل (57 مليون دولار) لتطوير مناطق صناعية ودعم مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم. وأفادت وزارة الخارجية بأن وزير المساواة الاجتماعية أصدر تعليمات لسلطة التطوير الاقتصادي بمراقبة نشاطات كل مكتب خصصت له أموال بناء على هذه الخطة وضمان التطبيق الفعال.

وواصلت السلطات خلال العام تطبيق مخصصات سابقة منها: قرار يعود إلى عام 2014 خصص 664 مليون شيكل (175 مليون دولار) لتحسين البنية التحتية في المناطق العربية، بما في ذلك النقل والمواصلات، والماء والصرف الصحي، والسياحة، والمناطق الاقتصادية، والتعليم المهني، وقاعات الرياضة، والأمن الشخصي؛ وقرار من عام 2013 خصص 54 مليون شيكل (14 مليون دولار) لتحسين قطاعات التعليم والتوظيف والخدمات الصحية والبنية التحتية في المناطق الدرزية في مرتفعات الجولان.

وتوصلت منظمة سيكوي غير الحكومية، في دراسة أجرتها في 2014، إلى أن السبب الأساسي في تفاوت الموارد بالنسبة للكثير من السلطات المحلية العربية بما فيها المدارس، هو ضالة القاعدة الضريبية، مما يتطلب من الحكومة الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد استهلّت الحكومة وواصلت عدة برامج لدعم الفئات السكانية المحرومة والمجتمعات السكانية التي تعيش في أطراف البلد بشكل عام والسكان العرب بشكل خاص.

ومارست الحكومة سياسة التمييز الإيجابي إزاء الأشخاص المنحدرين من أصل عربي، بمن فيهم السكان الدرزي، وإزاء غير العرب، والتجمعات السكانية الشركسية المسلمة، في سلك الخدمة المدنية. وأفادت وزارة الخارجية بأنه كان هناك، بحلول نهاية العام، 4000 موظف غير يهودي في الخدمة المدنية. كما بدأت وزارة التربية والتعليم بتطبيق خطة لتعيين 500 معلم/معلمة عرب في مناصب في مدارس غالبية تلامذتها من اليهود خلال الأعوام الخمسة القادمة. وقد وفرت الخطة حلاً جزئياً للكثير من العرب الحاصلين على مؤهلات للتعليم ولكنهم لم يتمكنوا من العثور على عمل كأساتذة، وكذلك للمدارس التي تعلم مواد رئيسية بينها الرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم باللغة العبرية وتواجه نقصاً في الأساتذة. وبحلول شهر آب/أغسطس كان هناك 588 أستاذاً عربياً يعلمون في مدارس يهودية. وفي الفترة الممتدة من 2012 إلى 2015 تم توظيف 13,600 رجل وامرأة من أصل 24,000 شخص عربي ودرزي وشركسي عاطلين عن العمل اشتركوا في مراكز التوظيف المقامة بغرض خدمة العاطلين عن العمل منهم.

وأنتجت أنظمة المدارس المنفصلة في النظامين الحكومي وشبه الحكومي تفاوتاً كبيراً في نوعية التعليم، بحيث كانت نسبة الطلبة العرب والدرزي واليهود الأرثوذكس الذين ينجحون في امتحان الثانوية العامة أقل من نسبة نظرائهم اليهود غير الأرثوذكس. وأشارت الحكومة إلى أن لدى وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة التربية والتعليم برامج تقدم دروساً خصوصية مجاناً للتلاميذ العرب لمساعدتهم على النجاح في امتحان الثانوية العامة. ووفقاً لدائرة الإحصاء المركزية، كانت نسبة العرب بين الطلاب الجامعيين في إسرائيل في 2015-2016 هي 14.3 في مرحلة ما قبل الحصول على البكالوريوس و 11.7 بين الساعين إلى الحصول على الماجستير و 6 بالمائة في برامج الدكتوراة. وفي حين أن هذه النسب أقل من النسبة العربية في مجمل السكان، إلا أنها أعلى من نسب 2000-1999 (9.8 بالمائة للبكالوريوس و 3.6 بالمائة للماجستير و 2.8 بالمائة للدكتوراة). وأدارت الحكومة عدة برامج منح دراسية تستهدف بشكل محدد السكان العرب، بينها 650 منحة تقدر قيمتها بـ 10,000 شيكل (2600 دولار) لكل عربي ملتحق بالجامعة للحصول على شهادة البكالوريوس. وأظهرت بحوث إحصاءات نشرتها هارتس ذا ماركر ومركز أبحاث الكنيست أن الطالب العربي يتلقى دعماً حكومياً أكثر قليلاً من مثيله اليهودي غير الأرثوذكسي المتزمت (الحرديم). واستمر نظاماً مدارس تابعان للحرديم في الاستفادة من نسب تمويل أعلى مما تحصل عليه أي أنظمة مدرسية أخرى في البلد. وقالت منظمة مساواة إن المدارس العربية كانت تفتقر إلى 3000 غرفة صف في شهر آب/أغسطس. ووفقاً لوزارة الخارجية، دعا مجلس التعليم العالي إلى تقديم اقتراحات بشأن إقامة وإدارة كلية تمويلها الدولة في موقع عربي في شمال إسرائيل.

وكان تمثيل العرب واللغة العربية في وسائل الإعلام أقل بكثير من نسبتهم بين السكان. وأفادت منظمة مساواة بأن محطتين تلفزيونيتين، القناة 2 والقناة 10 كانتا تستخدمان أقل من 0.5 بالمائة من ميزانيتيهما السنوية للبرامج العربية، وأن ما بين 2 و 3 بالمائة فقط من الخبراء التي تجرى معهم مقابلات في وسائل الإعلام كانوا عرباً. وكانت هناك محطة إذاعة عربية واحدة حاصلة على ترخيص، مقرها في الناصرة، إلا أنه كانت هناك 16 محطة تذيع باللغة العربية بدون رخصة. وفي 8 أيار/مايو، أصدرت الحكومة قراراً يأمر المكاتب الحكومية بزيادة التعددية بين الأفراد الذين يظهرون في إعلاناتها وفي المنشورات الأخرى.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أزلت وزارة المواصلات والنقل إعلانات باللغة العربية تذايع ألياً من حافلات الركاب العاملة في المدن في بئر السبع بعد تلقيها شكاوى من المحافظ والسكان بعد فترة قصيرة من بدء الإعلانات. واستمرت حافلات الركاب في تقديم إعلانات إلكترونية باللغتين العربية والعبرية.

وكان حوالي 93 بالمائة من الأراضي أملاكاً عامة، بما فيها نحو 12.5 بالمائة يملكها الصندوق القومي اليهودي، وهو منظمة غير حكومية، تحظر أنظمتها بيع أو تأجير الأرض لغير اليهود. وفي أعقاب دعوى رفعتها منظمات حقوق الإنسان، أصدر المدعي العام قراراً عام 2004، بأنه لا يجوز للحكومة التمييز ضد المواطنين العرب الإسرائيليين في تسويق وتخصيص الأراضي التي تديرها، بما فيها أراضي الصندوق القومي اليهودي. وسحبت منظمات حقوق الإنسان عريضتها في 27 كانون الثاني/يناير بعد أن وضعت سلطة أراضي إسرائيل والصندوق القومي اليهودي ترتيبات جديدة تسمح للمواطنين العرب بالمشاركة في جميع العطاءات المقدمة بشأن أراضي الصندوق، إلا أن سلطة الأراضي ستمنح الصندوق قطعة أرض أخرى كلما فاز مواطن عربي في المناقصة. وأشارت منظمة عدالة غير الحكومية، التي كانت بين المنظمات التي رفعت الدعوى، إلى أن هذه الترتيبات تحل مشكلة التمييز المحددة في العطاءات الخاصة بالصندوق القومي اليهودي لا التحيز الإثني والقومي الذي هو أساس السياسة.

ويعتبر تشييد المباني الجديدة غير مشروع في المدن التي لا تملك "خطة مفصلة مخولة" للتطوير، والتي يعتبر وضعها من المسؤوليات القانونية للسلطات المحلية. وأفادت الحكومة بأنه يمكن للتجمعات السكانية العربية التي ما زالت تفتقر إلى خطط تطوير تمت الموافقة عليها بشكل كامل الرجوع إلى سلطات بلدياتها لوضع تلك الخطط. وقالت الحكومة إنه بحلول شهر آب/أغسطس 2015، كانت 131 محلة من أصل 133 محلة عربية قد وافقت على خطط تمهيدية للتنمية، فيما أيدت إدارة التخطيط الوطني 84 خطة منها. وأفادت بأن الخطط التمهيدية التي دفعت عجلتها وزارة الداخلية أضافت ما معدله 70 بالمائة إلى أراضي المحلات الموجودة وأشارت إلى أن التأخير في الموافقة على الخطط كان يرتبط في الكثير من الأحيان بعدم وجود بنية تحتية أساسية كأنظمة الصرف الصحي. وأشارت الحكومة إلى أن القرار الحكومي الذي صدر في تموز/يوليو 2015 يتضمن عدة بنود تتناول موضوع مشاكل السكن في المناطق العربية. وفي 25 آب/أغسطس، أعلنت وزارة البناء والسكن عن اتفاقيات مع 15 محلة عربية للتخطيط لـ "مئات المساكن والمناطق التجارية".

إلا أن المنظمات غير الحكومية التي تهتم بأمور السكان العرب أفادت بممارسة تمييز في حقوق التخطيط وتحديد المناطق، مشيرة إلى عدم وجود ممثلين عرباً في اللجان المنطقية التي توافق على التخطيط وتخصيص المناطق للنشاطات المختلفة، وإلى أن التخطيط للمناطق العربية أبداً بكثير من التخطيط للبلديات اليهودية، مما يدفع المواطنين المحبطين إلى بناء أو توسعة بيوتهم دون ترخيص قانوني ومواجهة خطر إصدار الحكومة أمراً بالهدم. والبرنامج السكني، "التمن المستهدف"، التابع لسلطة الأراضي الإسرائيلية، ووضعت لتخفيض كلفة المسكن بنسبة تصل إلى خمس التمن المعتاد في البلاد، لم يشمل البلديات العربية. وعلاوة على ذلك، قامت مجتمعات محلية بالتمييز ضد العرب. وقالت منظمة عدالة عام 2015 إن هيئة فازت بعطاء لتسويق شقق جديدة في حي أورانييم في معلوت-ترشيحا رفضت بيع الشقق للعرب.

وقد واجهت المجتمعات المحلية العربية عموماً صعوبات اقتصادية، وظلت شريحة البدو الشريحة الأسوأ حالاً بين المواطنين العرب. فقد كان أكثر من نصف البدو، الذين يقدر عددهم بـ 230,000 نسمة، يعيشون في سبع تجمعات سكانية خططتها الحكومة. وكان حوالي 30,000 بدوي يعيشون في 11 قرية معترفاً بها في المجلس الإقليمي واحة والمجلس الإقليمي القاسم، المجلس الإقليمي أبو بسمة سابقاً، في حين يعيش حوالي 60,000 من البدو في 35 قرية غير معترف بها مكونة من خيام أو أكواخ ولا يصلها الماء أو الطاقة الكهربائية ولا تتوفر فيها الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. وأشارت المنظمات غير الحكومية وزعماء البدو والحكومة إلى أن بلدات البدو تأتي في ذيل القائمة في المؤشر المعتمد لقياس الوضع

الاجتماعي- الاقتصادي في البلاد، وأن معظمها يحصل على واحد من عشرة في حين لا تحصل إلا رهط وهورا وشقيب السلام على اثنين من عشرة.

وقال منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية إنه في حين كان لدى 11 من أصل 13 قرية معترف بها خطط تحدد أراضي القرية، لم تكن المنازل في معظم المناطق موصولة بالشبكة الكهربائية، ولم تكن هناك أي وصلات تصلها بنظام الصرف الصحي، ولم تكن هناك طرق معبّدة، ولم تتوفر المدارس الثانوية إلا في ست قرى منها. وبالإضافة إلى ذلك، كان السكان مسؤولين عن توفير البنية التحتية لجلب الماء من خط رئيسي إلى ممتلكاتهم.

(أنظر القسم 1.هـ. بشأن عمليات الهدم والتعويض الخاصة بأمالك البدو).

ويحظر القانون لم شمل العائلات إذا كان زوج/ زوجة المواطن شخصاً غير يهودي من مواطني إيران أو العراق أو سوريا أو لبنان. وفي حين أنه يجوز للمواطنات طلب تصاريح زيارة مؤقتة لأزواجهن الفلسطينيين الذين بلغوا الخامسة والثلاثين من العمر أو تخطوها ويجوز للمواطنين الذكور طلب تصاريح زيارة مؤقتة لزوجاتهم الفلسطينيات اللاتي بلغن الخامسة والعشرين أو تخطينها، إلا أنه لا يجوز لهؤلاء الأزواج والزوجات غير المواطنين الحصول على إقامة على أساس الزواج ولا يوجد سبيل يؤدي إلى حصولهم على الجنسية. قامت الحكومة في شهر تموز/يوليو، استجابة لتوصية أصدرتها المحكمة العليا عام 2010 بتقديم خدمات اجتماعية لحوالي 5000 زوج/زوجة فلسطينيين متزوجين من مواطنين مُنحوا "تصاريح بقاء" للعيش قانونياً في البلاد، بإصدار لوائح تنظيمية تحكم توفير التأمين الصحي للأفراد الحاصلين على تصاريح بقاء لن تتم ترقيتهم إلى وضع مقيم قانوني مؤقت.

وفي شهر تموز/يوليو، قبضت الشرطة على أكثر من 50 عضواً في "لا فاميليا"، وهو النادي الرسمي للمعجبين بفريق بينار القدس لكرة القدم ومعروف بهتافاتة العنصرية المعادية للعرب، بتهم حيازة أسلحة واعتداءات، فيما حكمت على أحد المناصرين بالسجن شهراً لهتافه بتعليقات عنصرية. وكان بينار القدس الفريق الوحيد، بين أكبر أربع فرق كرة قدم إسرائيلية، الذي لم يوظف في أي يوم من الأيام لاعبا عربياً.

وتحظر الحكومة بشكل عام على المواطنين والمقيمين الدروز زيارة سوريا. كما أوقفت الحكومة العمل ببرنامج كان قد تم تنسيقه مع قوة مراقبة فك الارتباط التابعة للأمم المتحدة مكن الدروز المقيمين في هضبة الجولان من الدراسة في الجامعات السورية وسمح للزعامة الدينية الدرزية بحضور الاجتماعات الدينية في دمشق. وقد تم اتخاذ تلك الخطوة نتيجة تصاعد النشاطات العسكرية ونشاطات الجماعات المسلحة على الجانب السوري من الحدود مما أدى إلى إغلاق مؤقت لنقطة العبور بين إسرائيل وسوريا التي تشرف عليها قوة مراقبة فك الارتباط التابعة للأمم المتحدة. كما علقت الحكومة العمل بالبرنامج الذي كان يسمح للدروز غير المواطنين المقيمين في مرتفعات الجولان بزيارة الأماكن المقدسة في سوريا من خلال برنامج للحج تديره اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 2014. وما زالت الحكومة تمنع الزيارات العائلية للدروز غير المواطنين إلى سوريا منذ عام 1982. وقد سهلت الحكومة دخول عدة مئات من السوريين، بينهم دروز، إلى إسرائيل لتلقي العلاج الطبي.

واجه حوالي 133,200 يهودي إثيوبي تمييزاً مجتمعياً مستمراً ضدّهم، رغم أن المسؤولين والمواطنين شجّبوا بسرعة وبشكل علني تلك التصرفات التمييزية. وفي 31 تموز/يوليو، استلم رئيس الوزراء نتنياهو علنا توصيات فريق وزاري تم تشكيله لمعالجة قضية التمييز العنصري ضد الإسرائيليين ما أصل إثيوبي،

بما في ذلك تعيين شخص في كل وزارة ليكون بمثابة نقطة اتصال لمكافحة التمييز والعنصرية ووضع آلية لتوظيف الإثيوبيين الإسرائيليين الحائزين على شهادات أكاديمية في القطاع العام. وقال نتنياهو "سننخذ مزيداً من الخطوات في أعقاب هذا التقرير، ويسرني أن هناك أشخاصاً من الرجال والنساء، مصممون على اجتثاث هذه الظاهرة من حياتنا." ووصل بعض الإسرائيليين الإثيوبيين إلى مناصب قيادية في الحكومة، مثل المقدم آفي يسحاق، الذي تخرج من دورة جيش الدفاع الإسرائيلي المخصصة لقادة الألوية في شهر نيسان/أبريل، وأدكو سبحات هايموفيتش وإستر تابيتا غرادي، اللذين اختارتهما هيئة القضاء الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر لشغل منصب قضاة. وكان هناك إسرائيلي-إثيوبي واحد عضو في الكنيست.

في أعقاب اختفاء أفيرا منجستو، وهو إسرائيلي-إثيوبي دخل غزة وكان يُعتقد أن مجموعات إرهابية قبضت عليه في أيلول/سبتمبر 2014، فرض الجيش حظراً على تناول الموضوع في وسائل الإعلام استمر حتى تموز/يوليو 2015. وقال أفراد عائلة منجستو وأصدقاؤه أن قضيتهم لم تحظ بالاهتمام الكافي من قبل الحكومة لأنه إثيوبي. ولكن رئيس الوزراء قام في وقت لاحق بزيارة العائلة. ولم يكن قد ورد أي تحديث عن قضيتهم بحلول نهاية العام.

وفي نيسان/أبريل 2015، احتج المواطنون الإسرائيليون-الإثيوبيون على ما اعتبروه معاملة تمييزية ضدهم في المجتمع. وكان الحدث الذي أثار الاحتجاجات نشر شريط فيديو ظهر فيه ضابط شرطة وامتطوع في الشرطة في حولون يوقفان جندياً إثيوبياً-إسرائيلياً بلباسه العسكري يدعى ديماس فيكادا ويضربانه (أنظر القسم 2.ب). وقد شجب رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس روفين ريفلن والكثير من الوزراء وأعضاء الكنيست الاعتداء على فيكادا، وأثنوا على دعوتهم لتجنب العنف، وتعهدوا بالعمل لتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين قطاعات المجتمع.

وفي مؤتمر عقد في تل أبيب في 30 آب/أغسطس، رد المفتش العام لشرطة إسرائيل روني الشيخ على سؤال حول العنف الشرطة ضد الإثيوبيين بالقول، "لقد أظهرت الدراسات في جميع أنحاء العالم، بدون استثناء، أن المهاجرين ضالعون في الجرائم أكثر من غيرهم،" ولذا "عندما يلتقي الشرطي بمشتبه به، فمن الطبيعي أن تساور عقله الشكوك فيه أكثر مما لو كان شخصاً آخر. هذا شيء طبيعي." وبعد يومين من الاحتجاج الشديد على هذا التبرير الواضح لتركيز الشرطة المفرط على الإسرائيليين-الإثيوبيين، اعتذر الشيخ عما قاله.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر نشرت هيئة البث الإسرائيلية تسجيلاً للباحث الخبير في ممارسة عملية التطهير اليهودية إلياهو أسولين حاخام هاديرا يعرض فيه تيسير تدريب الإسرائيليين-الإثيوبيين على أطفال سودانيين، وهم فئة مهمشة ضعيفة ومستضعفة. وأوضح الحاخام أنه عند التعامل مع هذه المجموعات، "لا توجد مشكلة لأنهم لن يقولوا شيئاً، حتى إذا كان الجرح غير مستقيم، لأنهم لا يفهمون شيئاً." وقد علقت السلطات رخصة ممارسته المهنة كمطهر لمدة ثلاث سنوات.

وأعلنت وزارة الصحة في شهر كانون الأول/ديسمبر أنها لن تحظر بعد الآن قبول التبرع بالدم من الإسرائيليين-الإثيوبيين الذين هاجروا من إثيوبيا. وستقيد التوجيهات الجديدة قبول التبرعات بالدم فقط من أولئك الذين هاجروا من إثيوبيا أو عادوا إلى إسرائيل من إثيوبيا خلال السنة السابقة.

وكانت لدى الحكومة عدة برامج لمعالجة التفاوت الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي بين الإسرائيليين الإثيوبيين وعموم السكان. وكان هذا التفاوت ملحوظاً. فوفقاً للملحق المالي لصحيفة هآرتس ذا ماركر، كانت نسبة 52 بالمائة من العائلات الإسرائيلية-الإثيوبية عام 2015، بمن فيهم 65 بالمائة من الأطفال

الإسرائيليين الإثيوبيين، تعيش تحت خط الفقر. وكانت نسبة الإسرائيليين الإثيوبيين الذين يتسجلون للحصول على خدمات الإنعاش الاجتماعي ضعفي نسبتها بين عموم السكان. ووفقاً لوزارة الشؤون الخارجية، استهدفت أربعة قرارات حكومية اتخذت في الفترة من شباط/فبراير 2014 حتى شهر شباط/فبراير، كلفتها 500 مليون شيكل (130 مليون دولار)، تحسين الدمج والصحة والتعليم والخدمة العسكرية بين صفوف الإسرائيليين-الإثيوبيين.

وقد استمر ورود تقارير متفرقة عن تمييز اليهود الأشكناز المنحدرين من أصل أوروبي ضد اليهود السفرديم (المزراحيين) المنحدرين من الشرق الأوسط. وقالت منظمات تمثل اليهود المزراحيين من دول مختلفة في الشرق الأوسط إن إهمال الحكومة السعي للحصول على تعويضات عن الأملاك التي خسرها اليهود من البلدان العربية وإيران فاقمت وجود الطبقات الاجتماعية على أساس الفوارق الإثنية منذ تأسيس الدولة وخلال موجات الهجرة المتتالية (بعضها قسراً) في وقت لاحق. ويقضي تشريع يعود إلى عام 2010 بأن تحافظ أي مفاوضات سلام تتخرف فيها الحكومة على حقوق اللاجئين اليهود من الدول العربية وإيران بالتعويض.

أشرفت الوكالة اليهودية، في السنوات القليلة الماضية، على نقل حوالي 200 يهودي من اليمن إلى إسرائيل في عمليات متكئة، بينها واحدة في 19 آذار/مارس. وفي أيلول/سبتمبر، أعلنت وزارة التربية والتعليم أنه سيتم إحياء يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر سنوياً في المدارس الإسرائيلية كيوم للتعلم عن إرث اليهود من الدول الإسلامية، وخاصة هجرتهم من تلك الدول في أواخر الأربعينات من القرن الماضي. وقد جاء هذا القرار في أعقاب توصيات وضعتها لجنة خاصة في وقت سابق من العام للأمر باستحداث دراسات مزراحية في النظام المدرسي.

وفي شهر نيسان/أبريل، فرضت سلطة أراضي إسرائيل غرامة على شركة بناء بمونا قدرها 323,000 شيكل (85,000 دولار) لاستخدامها شريط فيديو لتسويق مشروع مبان سكنية في كريات غات لليهود الأشكنازيين من خلال التهكم على اليهود السفيرديم. وقالت منظمة أكري إن هذه هي أول مرة تغرم فيها السلطة شركة بناء بسبب التمييز في التسويق.

وفي شهر حزيران/يونيو، كلف رئيس الوزراء نتنياهو الوزير بدون حقيبة تساتشي هانغبي بإعادة فتح الملفات الحكومية الخاصة بالأطفال الذين اختفوا في إسرائيل بعد فترة قصيرة من هجرتهم من اليمن في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات. وفي شهر تموز/يوليو، أكد هانغبي حقيقة كون الذين لم يحدد هويتهم اختطفوا مئات الأطفال اليمنيين من والديهم، ولكنه لم يكشف عن السبب أو المكان الذي ذهبوا إليه. وكانت توصية هانغبي تقضي، بعد مراجعة وثائق عن 3600 حالة، بأن يتم الكشف عن جميع المعلومات باستثناء تلك التي تنتهك شروط السرية كأسماء الأطفال الذين تم تبنيهم. وقد تم وضع المعلومات الصادرة عن لجنة تقصي الحقائق على موقع على الإنترنت في 28 كانون الأول/ديسمبر.

أعمال العنف، والتمييز، وأشكال الإساءة الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

يحظر القانون التمييز على أساس التوجه الجنسي، وقد طبقت الحكومة بشكل عام هذه القوانين، رغم أن التمييز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية ظل موجوداً. وقد تحققت معظم مكاسب المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وثنائيي الجنس ويعرفون أيضاً بالجنس الثالث أو الخنثى) عن طريق المحاكم لا تشريعات الكنيست. وظل زواج المثليين غير مشروع لأن المحاكم الدينية رفضت هذه الزيجات، وليس لدى البلاد قانون زواج مدني.

وفي أعقاب عريضة رفعتها منظمة أكري بخصوص عشير تايلاندي من نفس الجنس يعيش مع مواطن إسرائيلي وأمر أصدرته المحكمة العليا في أيار/مايو، أعلنت وزارة الداخلية في شهر آب/أغسطس أن السلطات ستطبق على العشاء حسب القانون العام نفس قوانين التجنس المطبقة على الأزواج/الزوجات حسب القانون العام. وعليه، وكما هو وضع الأزواج من جنسين مختلفين، لم يعد يفرض على العشير الأجنبي من نفس الجنس التخلي عن جنسيته/جنسيتها الأجنبية للحصول على الجنسية الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، أصدر المدعي العام تعليمات في تشرين الثاني/نوفمبر تخفض أقصر فترة زمنية للحصول على الجنسية من سبع سنوات إلى أربع سنوات ونصف السنة، لتكون مماثلة للفترة المشترطة للأزواج/الزوجات مختلفي الجنس.

ولا يسمح القانون بتأجير الأرحام إلا للأزواج المختلفين جنسياً. واستجابة للتماس يطعن في هذا القانون تم رفعه إلى المحكمة العليا، رفع المدعي العام رداً وافق فيه على أنه يجب أن تتمتع المرأة غير المتزوجة، لا الرجل غير المتزوج، بحق تأجير الرحم. وكانت المحكمة لا تزال تنظر في القضية بحلول 14 تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي شهر حزيران/يونيو 2015 أصدرت محكمة العمل قراراً يؤكد أنه يتعين أن يحظر قانون تكافؤ الفرص في العمل التمييز على أساس الهوية الجنسية.

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر أفادت صحيفة جيروسالم بوستبان السلطات عينت رامي برخياهو حاكماً أكبر للشرطة الإسرائيلية. وكان برخياهو قد أصدر عندما كان في منصبه السابق حاكماً أكبر لمستوطنة تلمون قراراً يحظر تأجير المباني للمثليين.

ووفقاً لتقرير نشره في آب/أغسطس مركز نير كاتس التابع لجمعية المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وقع 424 حادث كراهية للمثليين في الأشهر السبعة الأولى من العام، أي بزيادة بلغت 66 بالمائة مقارنة بالعام الماضي. وقدّر بأن حوالي ربع الحوادث المتعلقة بالعنف وقع في أماكن عامة.

وكان مغايرو الجنسانية الذي يريدون إجراء جراحات لتغيير نوعهم يواجهون صعوبة في الحصول عليها. وفي أيار/مايو 2015، نشرت هارتس نبار رفض منظمة عناية صحية دفع تكاليف شخصين مغايري الجنسانية يريدان إجراء جراحات لتغيير هويتهما الجنسية. وفي عام 2014، أصدر مدير عام وزارة الصحة تعليمات تنص على أن قائمة الخدمات الصحية التي تمولها الحكومة المقدمة لجميع المواطنين تشمل جراحات تغيير الأعضاء التناسلية. ورغم هذا القرار، تلقى الشخصان معلومات متضاربة من مقدمي العناية الصحية، مما أدى إلى نفقات شخصية كبيرة. ولا يسمح للقاصرين الشروع في عملية تغيير جنسائهم، سواء من خلال عملية جراحية أو بأساليب أخرى.

ورغم أنه تم تنظيم مسيرات ضخمة مؤيدة للمثليين في تل أبيب والقدس، قام المنظمون في شهر تموز/يوليو بإلغاء أول محاولة لتنظيم مسيرة مؤيدة للمثليين في بئر السبع بعد أن رفضت الشرطة طريق المسيرة في الشارع الرئيسي في البلدة، قائلة إن التقارير الاستخباراتية تشير إلى احتمال وقوع عنف. ورفض منظمو المسيرة المرور في شارع اقتصرته المحكمة العليا كحل وسط ونظموا بدل ذلك احتجاجاً أمام مبنى مجلس مدينة بئر السبع. وفي تموز/يوليو 2015، طعن رجل من اليهود الأرثوذكس المتزمتين (الحريديم)، ييشاي

شليس، ستة أشخاص في مسيرة الفخر والتسامح في القدس. وقد توفيت ضحية منهم، وفي سن 16، متأثرة بجراها في وقت لاحق. وكانت السلطات قد أطلقت سراح شليس من السجن قبل ذلك بعدة أسابيع بعد أن أنهى فترة حكم عليه بالسجن عشر سنوات لمهاجمته مسيرة سابقة للمتلين. وفي 26 حزيران/يونيو، حكمت عليه السلطات بالسجن مدى الحياة و30 عاماً إضافية.

وأعرب مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن بواغث قلق بشأن سكان الضفة الغربية الذين قالوا إنهم في وضع يهدد حياتهم بسبب ميولهم الجنسية وطلبوا الحصول على وضع مقيم قانوني في إسرائيل. ولا توجد حالياً آلية لمنح هؤلاء الأشخاص وضعاً قانونياً، مما يعني بقاء أولئك الذين لا يستطيعون العودة إلى الضفة الغربية خوفاً من الاضطهاد معرضين للعنف والاستغلال والسقوط في يد المتجرين بالبشر.

ووردت تقارير بوقوع تمييز في مكان العمل ضد المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثي رغم وجود القوانين التي تحظر مثل هذا التمييز.

أعمال عنف أو تمييز مجتمعي أخرى

هاجم أفراد ومجموعات متشددة أو إرهابية مدنيين، بما في ذلك 11 حادث طعن أو إطلاق نار أو إلقاء حجارة وصفقتها السلطات بأنها هجمات إرهابية قام بها فلسطينيون ومواطنون إسرائيليون عرب وإسرائيليون يهود. (أنظر القسم 1.أ.). (للحصول على معلومات حول العنف ضد طالبي اللجوء، أنظر القسم 2.د.).

القسم 7: حقوق العمال

أ- الحق في تكوين الجمعيات والانتساب إليها وفي التفاوض الجماعي

يحمي القانون حق العمال في تكوين نقابات مستقلة والانضمام إليها، وحقهم في الإضراب، والحصول على الحد الأدنى من الأجر وعلى أجر عن ساعات العمل الإضافية، وحقهم في المفاوضة الجماعية. ومن غير المسموح لعناصر الشرطة أو القوات المسلحة تشكيل نقابات أو الانضمام إلى نقابات. وعقب إعلان نقابة العمال وجود خلاف عمالي، هناك هناك "فترة تهدئة" مدتها 15 يوماً يقوم خلالها الهستدروت، أي الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية، بالتفاوض مع رب العمل لتسوية النزاع. ويسمح للعمال بالإضراب في اليوم السادس عشر. إلا أنه لا يُسمح للعمال الضروريين لأمن الدولة، كعناصر الجيش والشرطة ومصالحه السجون والموساد وجهاز الأمن العام (الشاباك)، بالإضراب. وفي حين يجيز القانون للحكومة إعلان حالة طوارئ لمنع إضراب ترى أنه يمكن أن يهدد الاقتصاد أو التجارة مع دول أجنبية، وفقاً للهستدروت، لم تقم الحكومة بتفعيل هذا القانون إطلاقاً. فعلى سبيل المثال، كان للإضرابات التي قام بها خلال العام عمال الجمارك على المعبر الحدودي مع الأردن وطباري شركة إل عال تأثير سلبي على الاقتصاد، ولكن الحكومة لم تعلن حالات طوارئ في تلك الحالات.

ويحظر القانون تحديداً التمييز ضد النقابات. وتتمتع محكمة العمل بسلطة إصدار أوامر بإعادة العامل الذي تم فصله بسبب نشاطاته النقابية إلى وظيفته. وقد احترمت الحكومة هذه الحقوق، وتوجد عقوبات في حال التوصل إلى أن رب عمل ارتكب إثم طرد عامل بسبب نشاطاته النقابية. إلا أن الهستدروت أعرب، مع ذلك، عن مخاوف بأن الردع لم يكن فعالاً دوماً، وبأن ذلك يعود في المقام الأول إلى طول عملية الاستئناف وأن الغرامات المفروضة على أرباب العمل ضئيلة إلى حد غير ملائم.

تحظر قرارات المحاكم ولوائح اتحادات العمال التنظيمية العضوية في أكثر من نقابة عمالية أو اتحاد عمالي في نفس الوقت. ويتطلب تشكيل نقابة اتفاق ثلث العاملين في مكان العمل على الأقل. ويمكن انتخاب الأعضاء في الهستدروت الذين يدفعون رسوم العضوية لشغل مناصب قيادية في كيانات الاتحاد بغض النظر عن إنثيتهم أو دينهم أو هوياتهم الجنسية.

وقد احترمت السلطات بشكل عام حق العمال المواطنين في تكوين النقابات والانضمام إليها وفي المفاوضة الجماعية، رغم أن العمال الأجانب كانوا يواجهون في الكثير من الأحيان صعوبات في ممارسة هذه الحقوق. وكانت المنظمات العمالية مستقلة عن الحكومة وعن الأحزاب. ولا تفرق القوانين الأساسية، في معظم الأحيان، بين العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

في حين تحظر القوانين العمل القسري أو الإجباري وتجرم استغلال العمال، لم تطبق الحكومة بشكل فعال القوانين الخاصة بالحد الأدنى المقبول لظروف العمل للعمال الأجانب. وقد زادت قوانين العمل التي تم سنها عام 2012 قيمة العقوبات المفروضة على مرتكبي العمالة القسرية إلى 35,000 شيكل (9300 دولار) وساعدت إجراءات التحقيق.

وفقاً للإحصاءات الحكومية، كان هناك، في 30 أيلول/سبتمبر، حوالي 81,000 عامل أجنبي قانوني و16,736 عاملاً أجنبياً غير مشروع يعملون في البلاد. وقد واجه بعض العمال، وخاصة العمال الأجانب، ظروف عمل قسري بما في ذلك الاحتفاظ غير القانوني بجوازات السفر، وتقييد التنقل، والقدرة المحدودة على تغيير العمل أو اختيار رب العمل، وعدم دفع الأجور، وساعات العمل الطويلة إلى حد مفرط، والتهديدات، والاعتداء الجنسي، والإكراه من خلال التهديد الجسدي. وكان العمال الأجانب في قطاعات الزراعة والبناء والرعاية التمريضية - وخاصة النساء - من بين الأكثر عرضة للاستضعاف والتعرض لظروف العمل القسري، بما في ذلك بشكل خاص لعدم دفع أجورهم أو احتجازها لدى أبواب العمل.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص في الموقع [/gov/j/tip/rls/tiprpt.www.state](http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt).

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

تكفل القوانين حماية الأطفال من الاستغلال في أماكن العمل وتحظر العمل القسري أو الإجباري. ويجوز تشغيل الأطفال الذين بلغوا الرابعة عشرة من العمر والأطفال الأكبر سناً أثناء العطلات المدرسية الرسمية لأداء أعمال خفيفة لا تضر بصحتهم. كما يجوز توظيف الأطفال الذين لا تقل أعمارهم عن 15 سنة وأكملوا الصف التاسع كمتدربين. وتفيد اللوائح التنظيمية ساعات العمل في جميع القطاعات بالنسبة للأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة.

وقد طبقت الحكومة هذه القوانين بشكل عام وكانت تقوم بعمليات تفتيش على مدار العام لاكتشاف حالات تشغيل أطفال لم يبلغوا السن القانونية، مع التشديد بشكل خاص على فترات العطل الصيفية والمدرسية. وقد فرضت السلطات في عام 2015 عدداً من العقوبات على أبواب عمل لمخالفات في مجال عمالة الأطفال:

أصدرت السلطات 430 إنذاراً وفرضت 14 غرامة إدارية، بلغ مجموعها 377,870 شيكل (100,00 دولار). وعلاوة على ذلك، قدمت السلطات للمحاكم 4 لوائح اتهام رسمية وفرضت 28 غرامة جنائية وصل مجموعها إلى 542,500 شيكل (144,000 دولار) على بعض من أرباب العمل هؤلاء. وقد استخدم أرباب العمل الأحداث بشكل رئيسي في قطاعات خدمات الطعام والترفيه والضيافة.

د - التمييز في الوظائف أو المهن

يحظر قانون تكافؤ فرص العمل على رب العمل التمييز ضد الموظفين والعاملين بعمود أو الساعين إلى التوظيف على أساس النوع الجنسي أو الجندر (الأنوثة والذكورة) أو التوجه الجنسي أو الوضع الشخصي أو العمر أو العرق أو الدين أو القومية أو البلد الأصلي أو الرأي أو الانتماء السياسي أو الأهلية الطبية للخدمة في الجيش. ويكفل قانون تكافؤ الأجرة حصول العمال الذكور والإناث على نفس الأجر عند قيامهم بنفس العمل. ويحظر قانون مساواة حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقات التمييز ضد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (أنظر القسم 6). ولا يحظر القانون بشكل صريح التمييز على أساس اللغة والجنسية والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز أو غيره من الأمراض السارية. كما تحظر اللوائح التنظيمية التمييز في مجالات ظروف العمل والترقية والتدريب الوظيفي وتعويض الفصل أو الرفض والمبلغ المقرر كتقاعد.

وقد أوكل قانون تكافؤ الفرص في العمل مسؤولية تنفيذ قانون تكافؤ فرص العمل وتطبيقه على الصعيد المدني إلى مفوضية تكافؤ فرص العمل. وتضم المفوضية المؤلفة من 26 عضواً ممثلاً عن كل من المنظمات التي تؤيد حقوق العرب المسلمين والعرب المسيحيين والدروز والشركس والحريديم والمهاجرين وكبار السن والنساء والمحاربين القدامى. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن يكون في اللجنة تمثيل كاف للمواطنين من أصل إثيوبي ولذوي الإعاقات. ويجيز القانون فرض عقوبات تصل إلى 120,000 شيكل (31,700 دولار) دون الحاجة إلى إثبات وقوع الضرر. ولم توفر الحكومة أي تفاصيل بشأن انتهاكات القانون أو نشاطات فرض تطبيقه (أنظر القسم 7.ب. و 7.هـ. للاطلاع على كيفية معاملة العمال المهاجرين).

في 4 نيسان/أبريل، توصلت محكمة العمل الإقليمية في تل أبيب، معتمدة على وثيقة مفصلة من "صديق المحكمة" قدمتها مفوضية تكافؤ الفرص، إلى أن رب عمل طرد المواطن العربي الإسرائيلي إيهاب نوفل من وظيفته في شركة "ألبار" لتأجير وبيع السيارات وإدارة قوافل السيارات للشركات والمنظمات لأنه عربي. وحكمت المحكمة على الشركة بدفع 80,000 شيكل (21,000 دولار) كتعويض لنوفل.

هـ. ظروف العمل المقبولة

يتم تحديد الحد الأدنى للأجور في 1 نيسان/أبريل من كل عام على أن يعادل 47.5 بالمائة من معدل الدخل في البلد. وكان الحد الأدنى للأجور 25.94 شيكل (6.86 دولار) في الساعة، وكان أقل من ذلك بقليل للأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر، الذين كانوا يحصلون على ما يعادل 70 إلى 83 بالمائة من الحد الأدنى للأجور. وفي عام 2015، أصدرت السلطات 25 إنذاراً إدارياً وفرضت 309 عقوبات مالية بسبب انتهاكات تتعلق بالحد الأدنى للأجور، بلغ مجموعها 12.498.810 شيكل (3.3 مليون دولار). وأجاز القانون أسبوع عمل قوامه 43 ساعة عمل كحد أقصى بالأجر الاعتيادي ونص على إجازة سنوية مدفوعة الأجر. وكان الأجر بالنسبة للعمل الإضافي هو 125 بالمائة لأول ساعتين إضافيتين تتحول بعد ذلك إلى 150 بالمائة للساعات الإضافية التالية، على ألا تتجاوز 15 ساعة عمل إضافية في الأسبوع. وفي شهر

آذار/مارس 2013، حكمت المحكمة العليا بأن بنود قوانين العمل المتعلقة بالساعات الإضافية لا تسري على العمال المهاجرين الأجانب العاملين في قطاع تقديم الرعاية داخل المنازل للمرضى والمسنين. وأفادت دائرة الإحصاء المركزية بأن معدل مرتب العامل العربي عام 2015 كان أقل بـ46 بالمائة من مرتب العامل اليهودي (وهي زيادة في الفرق مقارنة بعام 2014)، وبأن مرتب العاملة العربية كان أقل بـ43 بالمائة من مرتب العاملة اليهودية (بزيادة في الفرق بلغت 31 بالمائة مقارنة بعام 2014). وأفادت الحكومة بأن مستوى خط الفقر لعام 2014 كان دخلاً شهرياً يقل عن 3,077 شيكل (815 دولاراً) للأفراد، 4,923 شيكل (1300 دولار) للزوجين، و 9,230 (2,440 دولاراً) لعائلة مؤلفة من خمسة أشخاص.

وقامت إدارة التفتيش في أماكن العمل، إلى جانب ممثلين عن الاتحادات العمالية، بفرض تطبيق معايير العمل والصحة والسلامة في أماكن العمل، رغم أن محدودية الموارد حددت من المقدرة على التطبيق. وكانت هذه المعايير ملائمة ومحدثة ثلاثم الفترة. ويتمتع العمال قانونياً بحق النأي بأنفسهم عن أوضاع عمل تشكل خطراً على صحتهم أو سلامتهم دون أن يؤثر ذلك سلباً على وظيفتهم، وقد كفلت الحكومة هذا الحق. وتكاد لا تتوفر أي معلومات حول الحماية ومستويات فرض القوانين في الاقتصاد غير الرسمي.

وقد أفاد بعض المنظمات غير الحكومية بأن البلاد أخفقت في تطبيق قوانينه العمالية بشكل تام في ما يتعلق بالحد الأدنى للمستوى المقبول من ظروف العمل للأجانب، بمن فيهم طالبو اللجوء، وقالت تلك المنظمات إن العقوبات المتوفرة لم تكن قاسية بما فيه الكفاية للردع عن المخالفة. وكان الكثير من العمال الأجانب يحصل على أجور أقل بكثير من الحد الأدنى المقرر للأجور. وكان هناك العديد من الحالات الموثقة عن عمال أجانب يعيشون في ظروف قاسية ويتم إخضاعهم لعبودية الدين، ولكن السلطات لم تقم بمقاضاة سوى عدد ضئيل فقط من أرباب العمل.

وقد وسع قرار أصدرته المحكمة العليا عام 2007 نطاق الحماية التي كفلها قانون العمل الإسرائيلي إذ أصبحت تشمل معظم الفلسطينيين الموظفين في مؤسسات أعمال في الضفة الغربية. إلا أن وزارة العدل قامت، في شهر آب/أغسطس، بإصدار قانون يجب بمقتضاه على كل عامل غير مواطن موظف لدى شركة إسرائيلية، سواء في الضفة الغربية أو في إسرائيل، أن يودع مبلغاً مالياً لرفع شكوى حقوق عمالية ضد رب العمل في محكمة إسرائيلية. وقد أعربت منظمات المجتمع المدني مثل لجنة العمل اليهودية ومنظمة كاف لعوفيد (خط العامل) عن معارضتها لهذا العائق دون الممارسات العمالية العادلة.

أبرمت الحكومة اتفاقيات عمل ثنائية مع بلغاريا ومولدوفا ورومانيا لتنظيم رسوم التوظيف بالنسبة لعمال البناء، واتفاقية مع تايلاندا لتنظيم رسوم التوظيف بالنسبة لعمال القطاع الزراعي. وكان يتم تنسيق عملية توظيف العمال الأجانب برمتها في هاتين الصناعتين فقط عن طريق مكاتب حكومية وحدها دون سواها، مما أدى إلى تقلص كبير سريع في رسوم التوظيف التي يدفعها العمال الأجانب في قطاعي البناء والزراعة. إلا أن دفع الرسوم للتوظيف ظل مستمرا. وأفادت منظمة كاف لعوفيد بأن السلطات كانت تفرض على العمال التايلانديين، عند وصولهم إلى المطار، دفع 450 دولاراً أميركياً لمنظمة الهجرة الدولية و850 دولاراً لوكالات يد عاملة إسرائيلية. وباستثناء برنامج تجريبي صغير تم تطبيقه مع نيبال في عام 2015، لم يكن قد تم توقيع أي اتفاقيات عمل ثنائية في أضخم قطاع للعمالة الأجنبية، وهو الرعاية في المنازل، الذي يوظف عشرات الآلاف من العاملات المهاجرات، معظمهم من الفلبين وشبه القارة الهندية.

تنص الاتفاقيات على توفير معلومات للعمال المهاجرين عن حقوقهم العمالية وتقديم نسخة مترجمة لهم بلغتهم عن عقد عملهم قبل وصولهم إلى البلاد. ونتيجة لارتفاع وعي العمال بحقوقهم القانونية وتقلص ديونهم

المتأتية عن دفع رسوم التوظيف، ارتفع عدد العمال المستعدين لتبليغ المنظمات غير الحكومية بالانتهاكات أو للاستقالة من العمل والعودة إلى الوطن عما كان عليه قبل الاتفاقيات. وقد أنشأت الحكومة خطأً ساخناً وساعدت في تمويله للعمال المهاجرين كي يبلغوا عن الانتهاكات. وفي عام 2014، تلقى الخط الساخن 1372 شكوى من عمال في القطاع الزراعي وقطاع البناء. وحققت الكيانات الحكومية المسؤولة عن فرض تطبيق القوانين في جميع هذه الشكاوى.

إلا أن الأبحاث التي أجرتها المنظمات غير الحكومية حول أوضاع معيشة العمال المهاجرين الأجانب وظروف عملهم في قطاعي البناء والزراعة استمرت في الكشف عن انتهاكات لحقوقهم. وقامت الحكومة في عام 2014 بإصدار 36 إنذاراً إدارياً وفرضت عقوبة مالية واحدة قيمتها 35,070 شيكل (9,280 دولاراً) على أرباب عمل في قطاع البناء في أعقاب شكاوى من موظفين بشأن انتهاكات قوانين العمل. وأفادت صحيفة هآرتسفي شهر أيلول/سبتمبر بأن 29,000 عامل في قطاع البناء تلقوا من 2011 إلى 2015 تعويضات من مؤسسة التأمين الوطني بعد إصابتهم بأذى في مواقع بناء، وبأن العدد شهد تزايداً من عام لآخر، مع استثناء الإصابات التي لم يتم التبليغ عنها أو اعتراف المؤسسة بها. ومن حالات الوفيات الـ42 التي وقعت في مواضع البناء، حددت المحكمة 12 منها كحادث ناجم عن عيوب لا ترتبط عادة بالسلامة والصحة المهنية، كالإخفاقات في الهندسة.

ظلت انتهاكات أرباب العمل لقوانين العمل شائعة جداً أيضاً في القطاع الزراعي. وقد توصل تحقيق أجرته في عام 2014 منظمة هيومان رايتس ووتش في أوضاع 1,010 مجموعات عمالية تايلاندية متفرقة في تجمعات زراعية مختلفة أن جميع أرباب العمل باستثناء رب عمل واحد كانوا يضعون العمال في أماكن بديلة مؤقتة غير ملائمة للسكن فيها، وأخضع جميع أرباب العمل في جميع التجمعات العمال لأجور متدنية بصورة غير قانونية وساعات عمل أطول من المنصوص عليها قانونياً. وقد جسد انتشار الانتهاكات إلى هذا الحد الكبير وعدم فرض الحكومة عقوبات أن فرض تطبيق قوانين العمل في هاتين الصناعتين ما زال بعيداً عن أن يكون ملائماً رغم الاتفاقيات الثنائية. وعزت منظمة هيومان رايتس ووتش عدم قيام الحكومة بتطبيق قوانينها الخاصة بالعمال المهاجرين التايلانديين إلى مجموعة من العوامل: توزيع غير ضروري لمسؤوليات تطبيق اللوائح التنظيمية على عدة جهات؛ وحدات فرض تطبيق غير مزودة بما يكفي من الموارد؛ عدم تكملة آلية تفاعلية للشكاوى بنظام استباقي من عمليات التفتيش العشوائية دون إنذار؛ وعدم فرض عقوبات مادية، يجيزها القانون على أرباب العمل وشركات القوى البشرية ومقاولي الخدمات. ولم يكن عدد المفتشين عن أوضاع العمل كافياً لفرض تطبيق القانون بصورة فعالة.

ويتحایل بعض أرباب العمل في القطاع الزراعي على الاتفاقية الثنائية مع تايلاندا من خلال جلب طلبة من بلدان فقيرة على أساس أنهم سيلتحقون ببرامج دراسية زراعية بناء على تأشيرة طالب ثم يُجبرونهم على العمل في القطاع الزراعي بعد وصولهم إلى البلاد. وقالت منظمة كاف لعوفيد إن عدد العمال الطلبة تضاعف من 2012 إلى حوالي 4500 عامل خلال العام. وفرض أرباب العمل على المشاركين في البرنامج دفع رسوم مرتفعة لواحدة من ست شركات خاصة مقابل المشاركة في ما اعتقدوا أنه برامج دراسية، إلا أن السلطات لم تهتم بالإشراف على أوضاعهم المعيشية أو ظروف عملهم لكونهم يفكرون إلى تصاريح العمل ولكونهم جاؤوا ظاهرياً للدراسة. وقد اتهمت دعوى جماعية رفعتها منظمة كاف لعوفيد غير الحكومية في تموز/يوليو 2015 على شركة أغروستديز (أي الدراسات الزراعية)، وهي فرع من تعاونية غرانوت الزراعية، التي كانت نشطة أيضاً في توظيف وجلب العمال التايلانديين، اتهمت الشركة بالتلمص من عدد من القوانين الإسرائيلية الخاصة بالعمل والدراسة بهذه الطريقة. وقد نفت أغروستديز هذه الاتهامات، وكانت الدعوى لا تزال قائمة في 14 كانون الأول/ديسمبر.

وظلت الانتهاكات في مجال توظيف مقدمي الرعاية في المنازل منتشرة على نطاق واسع واشتملت على رسوم التوظيف مفرطة الارتفاع والوصف الكاذب لما تنص عليه بنود عقود العمل. وقد أدت ترتيبات العيش في المنزل وانعدام الحماية القانونية والزيارات التفتيشية إلى الكثير من حالات ظروف عمل استغلالية للعاملات المهاجرات. ورفعت المنظمات غير الحكومية المحلية مئات الشكاوى دفاعاً عن العاملات الأجنبيات اللاتي يقدمن الرعاية في المنازل، بما فيها ادعاءات بعدم دفع كامل الأجرة، وبالتعرض للعنف الجسدي، والتحرشات الجنسية، وظروف العمل غير الملائمة.

تقرير حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة لعام 2016

(بما فيها المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية)

الملخص التنفيذي

يوجد لدى السلطة الفلسطينية، وفقاً لقانونها الأساسي، رئيس ومجلس تشريعي تم انتخاب كل منهما ديمقراطياً. وقد مارست السلطة الفلسطينية درجات متفاوتة من السلطة على الضفة الغربية بسبب استمرار وجود قوات الدفاع الإسرائيلية. ولم تمارس أي سلطة على السكان العرب في القدس الشرقية بسبب بسط إسرائيل القانون والسلطة الإسرائيلية على القدس الشرقية عام 1967 وفرضها الحظر على أي نشاط للسلطة في أي مكان في القدس. وتملك السلطة الفلسطينية وحدها سلطة السيطرة الأمنية والمدنية على المنطقة "أ" في الضفة الغربية. بينما تملك سلطة مدنية فقط على المنطقة "ب" في الضفة الغربية وسلطة أمنية مشتركة مع إسرائيل. ولم يكن للسلطة الفلسطينية أي سلطة إطلاقاً على الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية ولا على الفلسطينيين المقيمين في المنطقة "ج" من الضفة الغربية، (التي تفرض إسرائيل السلطة الأمنية والمدنية عليها). ورغم أن قوانين السلطة الفلسطينية تنطبق على قطاع غزة، إلا أنه لم يكن لها سوى سلطة ضئيلة في القطاع حيث تمارس حماس السلطة بحكم الأمر الواقع. ويرأس حكومة السلطة الفلسطينية رئيس الوزراء رامي الحمد الله. ويشغل محمود عباس، الذي يتولى منصب الرئاسة منذ انتخابه عام 2005 لفترة أربعة أعوام، أيضاً منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومنصب القائد العام لفتح. وقد فاز في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، التي كانت مستوفية عموماً للمعايير الديمقراطية، المرشحون الذين دعمتهم حماس بـ 74 من أصل 132 مقعداً. ولكن المجلس التشريعي لم يمارس مهامه منذ عام 2007. ففي عام 2007، استولت حماس بالقوة على منشآت حكومة السلطة في قطاع غزة وما زالت تدير حكومة قائمة بحكم الواقع في القطاع.

وقد احتفظت كل من السلطة الفلسطينية والسلطات المدنية الإسرائيلية بسيطرة فعالة على قواتها الأمنية. وسيطرت حماس على قوات الأمن في قطاع غزة.

وكانت أهم انتهاكات تحقوق الإنسان الهجمات الفلسطينية الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية، التي أدت إلى مقتل ثمانية إسرائيليين في القدس الشرقية والضفة الغربية. وتضمنت انتهاكات حقوق الإنسان المهمة أيضاً استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة المفرطة أو المميته في عدد من تفاعلاتها مع المدنيين الفلسطينيين بما فيها الاعتقال التعسفي وما يرتبط به من التعذيب وسوء المعاملة المزعمين، مع الإفلات من العقاب في كثير من الأحيان، على يد عدد من الأطراف في المنطقة، والقيود على الحريات المدنية، خاصة التي تفرضها حماس في غزة، وهدم إسرائيل للبيوت الفلسطينية وما يتبعه من تشريد. وكانت لدى سكان الأراضي المحتلة قدرة محدودة على مساءلة ومحاسبة السلطات الحاكمة على الانتهاكات.

وتتضمن المشاكل الأخرى لحقوق الإنسان في مناطق الضفة الغربية الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية إيذاء المحتجزين وإساءة معاملتهم، واكتظاظ مرافق الاحتجاز وسوء أوضاعها، والاحتجاز لفترات طويلة، وانتهاك حقوق الخصوصية. كما استمر فرض القيود على حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التجمع. وكانت هناك قيود على حرية تأسيس الجمعيات والانتساب إليها وحرية التنقل. وكان الفساد، وخاصة

المحسوبية أو محاباة الأقارب، والعنف ضد النساء والتمييز المجتمعي مشاكل خطيرة. ولم تقم السلطة الفلسطينية ولا وسائل الإعلام التابعة لها ولا وسائل التواصل الاجتماعي أحياناً بشجب الإرهاب واعتبرت الأشخاص الذين يموتون أثناء قيامهم بهجمات على مدنيين إسرائيليين "شهداء". وكانت إساءة معاملة الأطفال والتمييز ضد ذوي الإعاقات مشكلتين خطيرتين أيضاً. واستمر التمييز على أساس التوجه الجنسي والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وكانت هناك بعض القيود على حقوق العمال مع وجود حالات العمالة القسرية. وظلت عمالة الأطفال، بما فيها العمالة القسرية، مشكلة خطيرة.

وتضمنت انتهاكات حقوق الإنسان تحت حكم حماس قيام قوات الأمن بالقتل والتعذيب واحتجاز الخصوم تعسفاً ومضايقتهم، بمن فيهم أعضاء فتح، وغيرهم من الفلسطينيين، مع الإفلات من العقاب. وأطلقت منظمات إرهابية وفصائل مقاتلة في قطاع غزة صواريخ وقذائف هاون على أهداف مدنية في إسرائيل، وقامت بذلك من، أو قرب، مواقع مدنية في غزة. وأفادت منظمات غير حكومية بأن السلطات احتجزت السجناء في أوضاع مزرية في مراكز احتجاز في قطاع غزة. وقامت حماس علناً وبشكل غير قانوني بإعدام أشخاص دون محاكمة أو بعد إجراءات لا تستوفي معايير "المحاكمة العادلة". وانتهكت حماس أيضاً حقوق الخصوصية. وقيدت حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التجمع وتكوين الجمعيات والانتساب إليها والحرية الدينية وحرية التنقل بالنسبة لسكان قطاع غزة. وكان التمييز ضد المرأة والعنف الأسري مشكلتين جسيمتين. وكذلك شكلت إساءة معاملة الأطفال والتمييز ضد ذوي الاحتياجات الخاصة مشكلتين أيضاً. وكانت حماس تشجع في الكثير من الأحيان معاداة السامية. وظل التمييز على أساس الميول الجنسي والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قائماً. كما استمر فرض القيود على حقوق العمال. وكانت هناك عمالة قسرية، بما فيها عمالة الأطفال.

قتلت القوات الإسرائيلية 91 فلسطينياً، كان بعضهم كان يحاول مهاجمة إسرائيليين. وفي عدد من هذه الحوادث، كانت هناك تقارير تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها ادعاءات بقتل غير قانوني، مرتبطة بتصرفات السلطات الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، كانت هناك تقارير تفيد بإساءة معاملة المحتجزين الفلسطينيين، وخاصة أثناء الاعتقال والاستجواب، ومرافق الاحتجاز المكتظة غير المريحة، وإساءة استخدام إجراءات الاحتجاز الأمني، وهدم ومصادرة أملاك الفلسطينيين، والقيود على حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانتساب إليها، والقيود المشددة على حرية تنقل الفلسطينيين في الداخل وعلى سفرهم إلى الخارج. كما ظل العنف المستوطنين ضد الفلسطينيين مشكلة قائمة، وإن كان على مستوى أقل مقارنة بما كان عليه عام 2015. ونادراً ما كانت تحقيقات السلطات الإسرائيلية في العنف المستوطنين تؤدي إلى توجيه اتهامات. وذكر أن عمليات مضايقة ومهاجمة المجموعات اليهودية المتطرفة للفلسطينيين في القدس كانت معتادة، ونادراً ما أسفرت تلك الحوادث عن إجراء تحقيق أو توجيه اتهامات. وأبقى جيش الدفاع الإسرائيلي والحكومة المصرية على القيود المشددة على التنقل من وإلى قطاع غزة. وزادت السلطات الإسرائيلية من تضييق الخناق على سفر الفلسطينيين إلى خارج غزة، بما فيه الحالات الإنسانية، وسفر رجال الأعمال، والمرضى، والمشاركين في برامج تبادل ودبلوماسية عامة تمولها بعض الحكومات، وسفر الموظفين المحليين العاملين لدى حكومات أجنبية.

وقد اتخذت السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية خطوات لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب أو لتقليص الانتهاكات. إلا أنه كانت هناك انتقادات مفادها أن الطرفين لم يقوموا بالتحقيق واتخاذ الإجراءات التأديبية المتعلقة بالانتهاكات على النحو الوافي بالعرض. وكان الإفلات من العقاب مشكلة رئيسية في ظل حكم حماس.

القسم 1: احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من القتل غير القانوني أو القتل بدوافع سياسية

ورد تقرير واحد عن ارتكاب أجهزة أمن السلطة الفلسطينية عملية قتل غير قانونية. ففي 23 آب/أغسطس، انهالت قوات أمن السلطة الفلسطينية بالضرب على أحمد حلاوة حتى الموت أثناء احتجاجه في سجن جنيد التابع للسلطة. وكان حلاوة المشتبه الرئيسي في عملية إطلاق النار في 18 آب/أغسطس وقتل ضابط في الشرطة المدنية الفلسطينية وضابط في قوات الأمن الوطني الفلسطيني. وفتحت الضابطة العدلية لقوات أمن السلطة تحقيقاً في وفاة حلاوة. وكان التحقيق لا يزال جارياً بحلول كانون الأول/ديسمبر.

وقد ارتكبت مجموعات إرهابية وأفراد لا ينتمون إلى منظمات أعمال قتل غير مشروع قُتل فيها ثمانية من المدنيين والعناصر الأمنية الإسرائيلية في هجمات إرهابية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، في استمرار العنف الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2015. وفي 30 حزيران/يونيو، طعن مراهق فلسطيني هليل أريئيل، 13 سنة، وهي أميركية-إسرائيلية مزدوجة الجنسية في بيتها في مستوطنة كريات أربع في الضفة الغربية، فقتلها. كما طعن محمد ناصر محمود طرايره، 16 سنة، حارساً خاصاً بالمستوطنة وأصابه بجراح قبل أن يطلق الحارس النار عليه ويرديه قتيلاً.

وفي 1 تموز/يوليو، أطلق فلسطيني النار على الإسرائيلي ميخائيل مارك، 48 سنة، فقتله وأصاب زوجته وطفليه بجراح قرب مستوطنة أوتنيل في الضفة الغربية. وفي وقت لاحق، قام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار وقتل المهاجم المشتبه به، محمد جبارة أحمد الفقيه، 29 سنة، وقتله في تبادل لإطلاق النار في بلدة صوريف في الضفة الغربية.

كما وقعت حوادث مهاجمة مدنيين وعناصر من قوات الأمن في القدس طوال العام. ففي 3 شباط/فبراير، أطلق ثلاثة فلسطينيين النار فقتلوا المجندين في حرس الحدود هدار كوهين، 19 سنة، وأصابوا شخصين آخرين بجراح خارج بوابة دمشق في المدينة القديمة. وأطلقت الشرطة النار على الجناة الثلاثة وقتلتهم لوقف الهجوم، وهم أحمد نجاح عبد اللطيف أبو الرب، 20 سنة، ومحمد أحمد محمد كميل 19 سنة، وأحمد ناجح إسماعيل ناصر، 19 سنة.

خلال العام، قام مسلحون يقيمون في غزة بإطلاق 15 صاروخاً إلى داخل إسرائيل. وقالت الأمم المتحدة ومنظمة "سلامة" الدولية غير الحكومية إن ذلك أقل عدد يتم إطلاقه منذ عام 2005. وأفادت وسائل الإعلام المحلية بأن حماس أعدمت ثلاثة أشخاص في قطاع غزة لما ادعي من ارتكابهم جريمة القتل وشخصاً آخر - عضواً في جناح حماس العسكري، "لتجاوزاته السلوكية والأخلاقية" المدعى بها. وأصدرت المحاكم التي تسيطر عليها حماس أحكاماً بالإعدام على عدة أشخاص اتهموا بالتعاون مع إسرائيل. وينص القانون على أنه يتعين أن يصادق رئيس السلطة الفلسطينية على كل عقوبة إعدام قبل تنفيذها. إلا أن حماس واصلت الإعدامات وإصدار أحكام بالإعدام دون موافقة رئيس السلطة نظراً لسيطرة حماس الفعلية على قطاع غزة.

وخلال العام، قتلت القوات الإسرائيلية 91 فلسطينياً في الضفة الغربية والقدس، كان بعضهم يحاول، أو ادعي بأنه كان يحاول، مهاجمة إسرائيليين. وكانت هناك تقارير في بعض الحالات عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية قوة مفرطة ضد فلسطينيين مدنيين، وقع معظمها أثناء محاولة أو ما ادعي بمحاولة مهاجمة

عناصر قوات الأمن، أو في سياق استخدام قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية والرصاص الفولاذي المغلف بالمطاط لمواجهة مظاهرات عنيفة على حواجز التفتيش أثناء عمليات أمنية. ولم يكن الفلسطينيون الذين تم قتلهم يشكلون في بعض الحالات خطراً على الحياة. ونشرت منظمات غير حكومية عدداً من التقارير اتهمت فيها قوات الأمن الإسرائيلية بارتكاب عمليات قتل غير قانونية. وكان بعض الذين قتلوا في الضفة الغربية والقدس قاصرين.

في 24 آذار/مارس، أطلق الجندي في الجيش الإسرائيلي إيلور عازاريا النار وقتل عبد الفتاح الشريف، 20 سنة، بعد أن طعن الشريف جندياً في حي تل الرميدة في الخليل، قرب المستوطنة الإسرائيلية التي تحمل نفس الاسم. وأظهر شريط فيديو حصلت عليه منظمة بتسيلم غير الحكومية وشهادات شهود عيان أن الجندي أطلق النار على رأس الشريف بعد أن كان قد سقط مصاباً دون حركة على الأرض. كما أصدرت منظمة العفو الدولية أيضاً تصريحاً جاء فيه أن إطلاق النار على شخص مصاب وغير قادر على الحركة عمل لا مبرر له. وذكر أن الجيش الإسرائيلي فكر باتهام عازاريا بارتكاب جريمة قتل مع سبق الإصرار، ثم خفف التهمة إلى القتل دون سبق الإصرار. وكانت المحاكمة لا تزال مستمرة بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر.

وفي 20 حزيران/يونيو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على سيارة مرافقين فلسطينيين، فقتلت محمود بدران، 15 سنة، وأصابت أربعة آخرين بجراح، أثناء عملية تفتيش على مشتبه بهم فلسطينيين ذكر أنهم ألقوا حجارة وقنابل مولوتوف على عربات إسرائيلية تسير في الطريق السريع 443. وقد انتقدت منظمات حقوق الإنسان إجراءات قوات الدفاع الإسرائيلية وقوانينها المتعلقة بالاشتباكات وقالت إنه كان بإمكان السلطات إيقاف السيارة وتفتيشها. وكان المحامي العام العسكري لا يزال مستمراً في التحقيق في الحادث بحلول كانون الأول/ديسمبر.

وفي 16 آب/أغسطس، أطلق جنود في الجيش الإسرائيلي النار فقتلوا محمد يوسف صابر أبو هشيش، 19 سنة، وأصابوا 32 فلسطينياً آخر بجراح أثناء عملية مدهامة في مخيم الفوار للاجئين. وقال ناطق عسكري إسرائيلي إن الفلسطينيين قاموا بإلقاء حجارة، وقنابل مولوتوف، وعبوات متفجرة محلية الصنع على الجنود، وإن الجنود ردوا بإجراءات السيطرة على الجماهير، بما فيها إطلاق رصاص من عيار 0.22. وأفادت منظمة بتسيلم بأن أبو هشيش وشباناً آخرين صعّدوا إلى سطح مبنى لإلقاء حجارة على الجنود الذين كانوا على أسطح مبانٍ مجاورة. إلا أن تحقيق منظمة بتسيلم أشار إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت النار على أبو هشيش وأردته قتيلاً لدى خروجه من منزله ولم يكن يشكل أي خطر على الجنود آنذاك.

وقد وردت تقارير مفادها أن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية ذخيرة حية من عيار أقل بغية استعمال تكتيك أقل فتكاً أدى إلى إصابة فلسطينيين في الضفة الغربية بإصابات بالغة وإلى مقتلهم. وأفاد فلسطينيون بأن قوات الأمن الإسرائيلية كانت تتعمد استهداف أطراف المتظاهرين السفلى بالذخيرة الحية من عيار 0.22 لتفريق مظاهرات الاحتجاج العنيفة والرد على إلقاء الحجارة أو ما يدعى بأنه إلقاء حجارة. وفي شهر آب/أغسطس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار وأصابت 15 فلسطينياً على الأقل في ركبهم أو سيقانهم أثناء عمليات أمنية في مخيم الدهيشة للاجئين في بيت لحم. وفي مدهامة أخرى في كانون الأول/ديسمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار وأصابت أربعة فلسطينيين في سيقانهم بعد إلقاء شبان حجارة وزجاجات فارغة على جنود. ومنذ عام 2015، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار وقتلت أربعة فلسطينيين على الأقل، بينهم قاصر، بذخيرة من العيار الخفيف أصابتهم في الرأس أو الجذع.

وواصل النائب العسكري العام وآلية تقصي الحقائق التي يرأسها الآن اللواء اسحق إيتان التحقيق في الحوادث التي وقعت أثناء القتال بين إسرائيل من جهة وحماس ومنظمات مسلحة أخرى من الجهة الأخرى في غزة عام 2014. وفي 24 آب/أغسطس، أصدر النائب العسكري العام التحديث الخامس لتحقيقه في حرب غزة في عام 2014، عملية الجرف الصامد، التي لقي فيها 1462 فلسطينياً حتفهم. ومن أصل أكثر من 360 حادثاً التي تم إعلام السلطات الإسرائيلية بها، فتح النائب العسكري العام تحقيقاً في 31 "حادثاً استثنائياً" ووجه 3 اتهامات، بالتهب. وأغلق ملف 80 حادثاً دون التحقيق فيها كما أغلق ملفات 13 حادثاً بدون توجيه أي اتهامات بعد استكمال التحقيق فيها. وظل حوالي ثلاثة أرباع الحوادث قيد التحقيق فيه بعد مرور سنتين على انتهاء الحرب. وأعربت منظمات حقوق الإنسان عن تحفظات قوية بشأن نطاق وأساليب ومدى استقلالية تحقيق المدعي العسكري العام.

واستمرت المنظمات غير الحكومية في اتهام إسرائيل باستخدام قوة مفرطة وإطلاق نار عشوائي دون تمييز لمواجهة تهديد الصواريخ وقذائف المدفعية المطلقة من قطاع غزة، مدعية أن ذلك أدى إلى إصابات غير ضرورية ومفرطة العدد بين المدنيين أثناء عملية الجرف الصامد. وقد نشرت منظمة بتسيلم في شهر أيار/مايو تقريراً يحلل 2202 وفاة بين الفلسطينيين حصلت إبان الأعمال العدائية في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2014، توصلت فيه إلى أن 63 بالمائة (1394) من الذين قتلوا، بمن فيهم 526 طفلاً، كانوا غير مقاتلين.

كما وصفت المنظمات غير الحكومية والمراقبون ردّ الجيش الإسرائيلي على صاروخ أطلقه مسلحون فلسطينيون في 21 آب/أغسطس وسقط في سديروت بأنه "غير متناسب". وقد قامت إسرائيل، كرد على إطلاق الصاروخ، بـ11 غارة جوية أطلقت فيها 23 صاروخاً. كما أطلق الجيش الإسرائيلي 37 قذيفة مدفعية. وكنتيجة لهذا القصف، أصيب فلسطيني واحد بجراح.

وقد وجهت الحكومة الإسرائيلية بين الفترة والأخرى ضربات إلى قطاع غزة، ضد أهداف محددة ورداً على إطلاق مجموعات مسلحة النار من أسلحة خفيفة أو الصواريخ على إسرائيل. وقد أطلقت القوات الأرضية الإسرائيلية والدبابات والسفن والطائرات الحربية والأسلحة التي يتم التحكم بها عن بعد النار على فلسطينيين داخل قطاع غزة. وقالت بتسيلم إن هذه الهجمات أدت إلى مقتل فلسطينيين يشاركون في العمليات، وفلسطينيين لا يشاركون فيها، وبعض الفلسطينيين الذين كانوا هدف عمليات القتل المستهدف. وفي 12 آذار/مارس، لقي صبي في العاشرة من العمر وطفلة في السادسة من عمرها حتفهما عند انهيار منزلهما عقب غارة جوية إسرائيلية استهدفت موقعاً عسكرياً لحماس مجاوراً لمنزلهما. وكانت الغارة الجوية رداً على إطلاق صواريخ من غزة إلى جنوب إسرائيل.

كما كانت هناك تقارير متعددة عن قتل القوات الإسرائيلية فلسطينيين في المناطق التي يحظر دخولها في قطاع غزة. وقد حذرت إسرائيل الفلسطينيين مراراً من أنهم يعرضون أنفسهم لخطر إطلاق النار عليهم في حال دخولهم "المنطقة العازلة" التي تمتد من السلك الحدودي إلى مسافة 328 ياردة (300 متر) داخل أراضي قطاع غزة. في 15 كانون الثاني/يناير، أطلق جنود في الجيش الإسرائيلي النار وقتلوا فلسطينيين يلقبان الحجارة قرب السلك الحدودي شرق مخيم البريج للاجئين. وفي 5 أيار/مايو، أطلق الجيش قذائف من دبابات تستهدف مركز مراقبة لحماس، فقتلوا امرأة في الرابعة والخمسين من العمر، رداً على إطلاق مسلحين فلسطينيين قذائف هاون نحو قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. وتردد أن إسرائيل كانت تقوم بشكل منتظم بفرض المنطقة العازلة عن طريق إطلاق النار باتجاه الفلسطينيين أثناء اقترابهم وهم على مسافة أبعد من 328 ياردة عن السلك الحدودي.

ب- الاختفاء

في الضفة الغربية، لم تكن هناك أي تقارير عن حوادث اختفاء بدوافع سياسية، إلا أن بعض المحتجزين قدموا شكاوى إلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان قالوا فيها إن اعتقالهم كان تعسفياً. أما في قطاع غزة، فقد قامت خلال العام عناصر تابعة للأمن في حماس بعمليات احتجاز خارج سياق الإجراءات القضائية على أساس الانتماء السياسي. ولم تتوفر معلومات بشأن مكان وجود أولئك المحتجزين وأحوالهم بشكل متسق أو يمكن التعويل عليه. كما حرمت حماس الكثير من هؤلاء المحتجزين من المحاكمة وفق الإجراءات القانونية السلمية ومن الاتصال بعائلاتهم أو بمحام. ولم ترد أي معلومات إضافية بشأن اختفاء مواطنين إسرائيليين خلال عامي 2014 و2015 عبر الحدود إلى غزة، وقيل إن حماس قبضت عليهما ووضعتهما في الحبس الانفرادي من غير اتصال بالآخرين.

ج- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر النظام الأساسي في السلطة الفلسطينية التعذيب أو استخدام القوة ضد المحتجزين. إلا أن منظمات حقوق إنسان دولية ومحلية ذكرت أن التعذيب وإساءة المعاملة ظلا مشكلة قائمة. ورغم التزام الرئيس عباس بالتحقيق في التقارير التي أشارت إلى وقوع التعذيب في تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لعام 2012، لم تتخذ وزارة الداخلية أي إجراءات تحقيقية خلال العام. وشارك ضباط قوات أمن السلطة الفلسطينية خلال العام في دورات تدريبية أقامتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حول حقوق الإنسان واستخدام القوة.

وقد سجل محتجزون تعقلهم قوات أمن السلطة الفلسطينية شكاوى إساءة معاملة وتعذيب لدى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. وقد تضمنت عمليات إساءة المعاملة التي مارستها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وتم التبليغ عنها، إجبار السجناء، بما في ذلك أشخاص اتهموا بالعضوية في حماس، على الجلوس في وضع مؤلم لفترات طويلة، والضرب، واللكم، والجلد، والتخويف، والضغط النفسية. وأشار مراقبون مستقلون إلى أن إساءة المعاملة لم تكن تمارس بشكل منتظم أو روتيني في السجون التابعة للسلطة الفلسطينية، رغم أن بعض السجناء تعرضوا لسوء المعاملة أثناء الاعتقال أو الاستجواب. واستمرت إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، التابعة لسلطة وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية، في اعتماد آلية للنظر في شكاوى السجناء المتعلقة بسوء المعاملة في السجون المدنية. ولكنها لم تبلغ عن وقوع أي إساءة معاملة على يد موظفيها.

ورفع المحتجزون لدى حماس شكاوى بوقوع تعذيب وإساءة معاملة إلى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. وأفادت منظمات حقوق إنسان أخرى بأن رجال جهاز الأمن الداخلي التابع لحماس ووحدة المخدرات في "قوات الشرطة المدنية" ومباحث "الشرطة" التابعين لحماس قاموا بتعذيب المحتجزين. وذكر أن وحدات مكافحة المخدرات استخدمت التعذيب وإساءة المعاملة لانتزاع الاعترافات. وأفادت منظمة هيومان رايتس ووتش بأن ضباط الأمن الموجودين بحكم الواقع في قطاع غزة قاموا بضرب وركل المحتجزين، وحرموهم من النوم والطعام الملائم، وسلطوا عليهم الماء البارد والساخن من خراطيم المياه، وأجبروهم على البقاء في أوضاع مرهقة لفترات طويلة. كما أبلغت منظمة هيومان رايتس ووتش أيضاً بوجود تعذيب على يد جناح حماس العسكري، بما في ذلك التعليق من السقف والضرب المبرح. وأفادت تقارير بأن حماس اتخذت إجراءات بسيطة جداً أو لم تتخذ أي إجراءات على الإطلاق، للتحقيق في الشكاوى الخاصة بالتعذيب، وكان التبليغ عن إساءة المعاملة وتوثيقه محدوداً نظراً لخوف الضحايا من الانتقام منهم ولعدم تمكن المنظمات غير

الحكومية أو المسؤولين في السلطة الفلسطينية من الوصول إلى السجناء في قطاع غزة، ولعدم تمكن السجناء من الاطلاع على حقوقهم.

وأفادت منظمات مثل اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل (باكتي) والحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال - فرع فلسطين بأن أساليب الاستجواب الجسدية" التي يبيحها القانون الإسرائيلي وتستخدمها العناصر الأمنية الإسرائيلية يمكن أن ترقى إلى مستوى التعذيب. وتتضمن هذه الأساليب الضرب، وإجبار الشخص على البقاء في وضع مجهد لفترات طويلة، والضغط المؤلم من الأصفاة أو القيود التي توضع على الساعدين. وقال المسؤولون الإسرائيليون إنهم لا يستخدمون أساليب يمكن أن ترقى إلى مستوى التعذيب. وواصلت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية انتقاد هذه الممارسات وغيرها من ممارسات الاحتجاز الإسرائيلية التي وصفتها هذه المنظمات بأنها ممارسات تعسفية، بما فيها العزل والحبس الانفرادي لفترات طويلة، والحرمان من النوم وشحة الطعام والتعريض للعوامل الطبيعية وإساءة المعاملة النفسية، كالتهديد باستجواب الزوجات/الأزواج أو الأشقاء/الشقيقات أو الوالدين المسنين أو بهدم منازل العائلات.

وذكر أن السلطات الإسرائيلية كانت تستخدم أساليب مماثلة مع القاصرين الفلسطينيين. فقد ذكرت منظمة "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فلسطين"، وغيرها من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية واصلت استخدام إساءة المعاملة، وفي بعض الحالات التعذيب، لانتزاع الاعترافات من الأحداث القاصرين الذين كثيراً ما تقبض عليهم العناصر الأمنية للاشتباه بأنهم يلغون الحجارة أو يقومون بأعمال عنف أخرى. وكان من بين التكتيكات المستخدمة الضرب وتكبيل اليدين لفترات طويلة والتهديد والتخويف والحبس الانفرادي. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، أصدرت منظمة مراقبة المحاكم العسكرية مذكرة توجيهية، أفادت بأنه تم تقييد يدي 90 بالمائة من الأطفال الفلسطينيين الذين تعتقلهم قوات الدفاع الإسرائيلية، وعصب عيني 84 بالمائة منهم، والاعتداء البدني على 58 بالمائة منهم، وعدم السماح لـ 91 بالمائة منهم بالاتصال بمحام قبل الاستجواب. ووفقاً لبيانات معلومات مصلحة السجون الإسرائيلية، كانت قوات الأمن الإسرائيلية تحتجز في آب/أغسطس 319 طفلاً فلسطينياً تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 سنة-- أي بزيادة بنسبة 82 بالمائة مقارنة بالمعدل الشهري لعام 2015. وأفادت منظمة مراقبة المحاكم العسكرية بأن الإحصاءات الرسمية أوردت على الأرجح عدداً أقل من الواقع بالنسبة لعدد الأحداث القاصرين المحتجزين ولم تشمل في بياناتها بشكل عام القاصرين الذين تحتجزهم المؤسسة العسكرية وتطلق سراحهم بعد ساعات قليلة أو بعد يوم -- وهو عدد كبير على الأرجح ويشمل الأطفال الذين لم يبلغوا الحد الأدنى من العمر لتحمل المسؤولية الجنائية.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

تردد أن الأوضاع الفعلية في السجون ومراكز الاحتجاز في الضفة الغربية كانت سيئة. واستمرت إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل التابعة لسلطة وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية في اعتماد آلية للنظر في شكاوى السجناء المتعلقة بسوء المعاملة في السجون المدنية. ولكنها لم تبلغ عن وقوع أي إساءة معاملة على يد موظفيها.

أما الأوضاع المادية الأساسية في سجون قطاع غزة فكانت بشكل عام تقي بالحد الأدنى من الاحتياجات؛ فعلى سبيل المثال كانت هناك حمامات مزودة برشاش الماء للاغتسال وأماكن للنوم. إلا أنه تردد أن الظروف كانت سيئة. فعلى سبيل المثال، كانت زنانات السجون مكتظة.

وكان احتمال استيلاء مراكز احتجاز المعتقلين الأمنيين التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية للمعايير الدولية أقل من احتمال استيلاء السجون الإسرائيلية المدنية لها.

وأفادت منظمات غير حكومية بأن مراكز السجن التابعة لكل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل وغزة كانت تفتقر إلى المرافق الوافية بالغرض وإلى الرعاية الطبية المتخصصة للمحتجزين والسجناء من ذوي الاحتياجات الخاصة.

الأوضاع المادية: ظلت بعض السجون التابعة للسلطة الفلسطينية مكتظة تفتقر إلى أنظمة التهوية والتدفئة والتبريد والإنارة المتطابقة مع المعايير الدولية. وكانت بعض السجون تفتقر إلى الحيز الكافي للبرمجة والترفيه. ولم تبلغ السلطات عن وقوع وفيات في سجون السلطة الفلسطينية بسبب الأوضاع غير الملائمة. وكانت السلطات تقوم أحياناً باحتجاز الأحداث الذكور مع السجناء الذكور البالغين. وكانت الأجهزة الأمنية تستخدم مرافق احتجاز منفصلة. وكانت أوضاع سجون النساء مماثلة تماماً لأوضاع سجون الرجال؛ إلا أنه كان يوجد لدى بعض مراكز احتجاز النساء أماكن خارجية أكثر محدودية للترويح عن النفس في الهواء الطلق.

وكان بعض مرافق الاحتجاز الحكومية الإسرائيلية، مثل مركز اعتقال عوفر، ذات مساحة صغيرة جداً لا تبلغ أحياناً أكثر من 15 قدماً مربعة (1.4 متر مربع) للمعتقل الواحد. وقالت المنظمات غير الحكومية إنه يبدو أن السلطات كانت تستخدم الأوضاع السيئة أو التعريض لعوامل الطبيعة كأسلوب استجواب أو تخويف. وواصل السجناء الشكوى أيضاً من عدم توفر الرعاية الطبية الملائمة. وذكرت منظمات "اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل" و"الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فلسطين" و"مراقبة المحاكم العسكرية" أن معظم ما يتم التبليغ عنه بشأن وقوع إساءة معاملة أو أوضاع سيئة كان يحدث أثناء الاعتقال والاستجواب، وبشكل عام خلال الساعات الثماني والأربعين الأولى بعد إلقاء القبض على الشخص.

احتجزت السلطات معظم السجناء الفلسطينيين الذين قبضت عليهم قوات الأمن الإسرائيلية في الأراضي المحتلة خارج أراضي إسرائيل. ووفقاً لمصادر منظمات غير حكومية، نقلت السلطات الحكومية الإسرائيلية واحتجزت ما لا يقل عن 7000 محتجز فلسطيني، أي ما معدله 84 بالمائة من مجمل عدد المحتجزين من الضفة الغربية، في سجون إسرائيلية داخل الخط الأخضر.

الإدارة: كان حفظ السلطة الفلسطينية للسجلات في الضفة الغربية ملائماً، وكانت دائرة مراكز الإصلاح والتأهيل تخزن المعلومات على أجهزة الكمبيوتر، إلا أن الاطلاع على السجلات لم يكن متوفراً لعامة الناس. ويجوز قانونياً لأي شخص يُحکم عليه بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أن يلتزم من المدعي العام تعيين عمل له يؤديه خارج السجن بدل إضفاء فترة عقوبته في السجن، ما لم ينص الحكم الصادر بحقه على حرمانه من هذا الخيار. ورغم أن القانون يجيز ذلك إلا أن النظام القانوني لم يكن يملك القدرة على تطبيق مثل هذه العملية. ورغم أنه لا يمكن لأمناء المظالم العمل نيابة عن السجناء، إلا أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان قامت بدور أمين المظالم. وقد حققت السلطة الفلسطينية في الشكاوى بوقوع سوء معاملة.

ولم تتوفر سوى معلومات ضئيلة جداً حول إدارة السجون في قطاع غزة.

وكان حفظ السلطات الإسرائيلية للسجلات في الضفة الغربية يتم في الكثير من الأحيان باللغة العبرية فقط لا غير مما يجعل من غير الممكن لعامة الفلسطينيين الاطلاع عليها. ولم ترد أي تقارير تفيد بتحسن في حفظ

السجلات. وكان هناك أمين مظالم. كما كان يُسمح للمعتقلين الموجودين تحت السيطرة الإسرائيلية بتلقي الزيارات. وأفادت منظمات حقوق الإنسان بأن عائلات السجناء الفلسطينيين، وخاصة الغزاويين، تمتعوا بقدرة محدودة فقط على زيارة السجناء بسبب أماكن وجود السجون داخل إسرائيل وعدم توفر تصاريح الدخول إلى إسرائيل لمعظم الفلسطينيين. وبشكل إجمالي، احتجزت إسرائيل 84 بالمائة من المحتجزين البالغين وحوالي 60 بالمائة من القاصرين من أهالي الضفة الغربية في سجون تقع في إسرائيل لا في الضفة.

وقالت منظمات غير حكومية بأنه كان هناك إخفاق منهجي في التحقيق بالادعاءات بسوء المعاملة التي يرفعها الفلسطينيون الموجودون في مرافق الاستجواب والاحتجاز الإسرائيلية المختلفة. وأفادت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، بأنه رغم توجيهها أكثر من 1000 شكوى منذ عام 2001 بشأن استخدام التعذيب في عمليات الاستجواب التي يقوم بها جهاز الأمن العام -- بما في ذلك ادعاءات بالضرب والحرمان من النوم والإجبار على البقاء في أوضاع مرهقة والانتهاك الجنسي -- لم تؤد أي شكوى بالتعذيب إلى تحقيق جنائي أو مقاضاة أو إدانة. وقالت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل إن الحكومة كانت تقوم بصورة منتظمة برفض الشكاوى المتعلقة بإساءة المعاملة بعد إجراء موظف في جهاز الأمن الداخلي مراجعة أولية لها. وقد استئنفت السلطات المرافق التابعة لجهاز الأمن العام (الشاباك) من عمليات التفتيش المستقلة. وأفادت منظمات غير حكومية بأن عمليات التحقيق في حوادث إساءة المعاملة في منشآت قوات الدفاع الإسرائيلية والشرطة كانت بطيئة وغير فعالة؛ ونادرا ما كانت تؤدي إلى ملاحقات قضائية. ومن أصل 154 شكوى رفعتها اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل من عام 2007 إلى عام 2015 بشأن عنف قوات الدفاع الإسرائيلية ضد المحتجزين في الضفة الغربية، لم تؤد سوى اثنتين من هذه الشكاوى إلى توجيه اتهامات رسمية بالاعتداء إلى جندي.

المراقبة المستقلة: سمحت السلطة الفلسطينية بشكل عام للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة المحتجزين وسمحت بالتفتيش على أوضاع السجون بشكل منتظم وفق آليات الصليب الأحمر المعتمدة. وأشارت منظمات حقوق إنسان ومنظمات إنسانية ومحامون إلى أنه كانت هناك، كما حدث في الأعوام الماضية، بعض الصعوبات في الاتصال بمحتجزين محددتين، وأن الأمر كان يتوقف على المنظمة الأمنية التي تدير المنشأة.

وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق إنسان أخرى بزيارات تفقدية لبعض السجناء في قطاع غزة. ولكن سلطات حماس رفضت السماح لممثلي الصليب الأحمر بزيارة سجناء ومحتجزين بارزين.

وسمحت الحكومة الإسرائيلية بزيارات مراقبين مستقلين لحقوق إنسان. فقد وافقت الحكومة على اللجنة الدولية للصليب الأحمر لأوضاع السجون وفق آليات الصليب الأحمر المعتمدة. كما أرسلت منظمات غير حكومية ممثلين عنها للقاء السجناء، بمن فيهم المضربون عن الطعام، وتفقد أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز والمنشآت التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية، باستثناء منشآت الاحتجاز والاستجواب التابعة لجهاز الأمن العام، نظرا لكون زيارة السجناء الأمنيين والمنشآت الأمنية ظلت غير متاحة للمراقبين المستقلين. وقد انتقدت منظمات غير حكومية مثل أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل السلطات الإسرائيلية، لرفضها السماح لأطباء مستقلين بزيارة السجناء المضربين عن الطعام إن كانت زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترصد أوضاع هؤلاء المحتجزين ولرفضها الكشف عن سجلات أولئك المحتجزين الطبية. وأفادت عائلات المحتجزين ومنظمات حقوق الإنسان بقيام السلطات الإسرائيلية بالتأجيل ووضع صعوبات أمام القدرة على مقابلة محتجزين محددتين. كما أفادت بأنه كان يتم نقل المحتجزين دون إشعار، وقالت إن السلطات استخدمت هذه الممارسات كعقاب أحيانا ضد سجناء مشاركين في الإضراب عن الطعام.

وفي شهر آب/أغسطس، أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوجود سلسلة مظاهرات "لم يسبق لها مثيل" تتصف أحياناً بالعنف خارج مكاتب اللجنة في القدس الشرقية تقوم بها مجموعات فلسطينية احتجاجاً على ما تنظر تلك الجماعات إليه على أنه إخفاق من قبل اللجنة في الدفاع عن الفلسطينيين المضربين عن الطعام وتقليصها زيارة العائلات للسجناء الذكور من مرتين في الشهر إلى مرة واحدة في الشهر. وأفادت اللجنة بوقوع عملية إشعال حرائق استهدفت عربتين من عرباتها الرسمية وأغلقت مكتبها في القدس الشرقية لفترة قصيرة بسبب تهديدات لموظفيها.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الفلسطيني اعتقال أو احتجاز الأشخاص على نحو تعسفي، وكان المدعون العامون التابعون للسلطة يوجهون الاتهامات بسرعة بشكل عام إلى المشتبه بهم كشرط مفروض لاحتجازهم. إلا أن نظام العدالة الجنائية في السلطة الفلسطينية لم يكن يؤدي في الكثير من الأحيان إلى محاكمة سريعة بدون تأخر. وكانت هناك أيضاً حالات احتجاز بدون توجيه تهمة أو محاكمة بالنسبة لمحتجزين أمنيين معينين موجودين لدى قوات أمن السلطة الفلسطينية. في 6 أيلول/سبتمبر، أمرت محكمة صلح تابعة للسلطة الفلسطينية السلطة بإطلاق سراح ستة محتجزين دون محاكمة منذ آذار/مارس، اتهمت السلطات بعضهم بالتآمر على القيام بهجوم إرهابي ضد إسرائيليين. وقالت بعض منظمات حقوق الإنسان إن المحتجزين ادعوا أن السلطات قامت بتعذيبهم لانتزاع اعترافات منهم بقيامهم بما اتهمتهم به.

كما زعمت حماس أيضاً أن السلطة الفلسطينية قامت مراراً باحتجاز أشخاص خلال العام على أساس انتماهم إلى حماس فقط لا غير خاصة أثناء عمليات التفتيشات الأمنية اللافتة للنظر وفي الفترة السابقة لانتخابات البلديات المقررة في تشرين الأول/أكتوبر (التي قامت السلطة الفلسطينية بعد ذلك بتأجيلها إلى أجل غير محدد). ووردت تقارير مفادها أن حماس مارست الاحتجاز التعسفي على نطاق واسع في قطاع غزة، خاصة ضد أعضاء فتح والناشطين في المجتمع المدني والصحفيين وآخرين اتهموا بانتقاد حماس علناً. وادعى المسؤولون في فتح أمام وسائل الإعلام أن حماس اختطفت وهددت واعتقلت عدة أعضاء في فتح كانوا يعملون على تنظيم انتخابات البلدية في قطاع غزة قبل تأجيل الانتخابات إلى أجل غير محدد.

وينص القانون المدني الإسرائيلي على ضمانات ضد الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، إلا أن هناك ضمانات أساسية لا تسري على المحتجزين الأمنيين الفلسطينيين. ويُخضع القانون العسكري الإسرائيلي السجناء الأمنيين لولايتهم، مما يجيز الاحتجاز لمدة ثمانية أيام قبل المثول أمام محكمة عسكرية. ولا يوجد شرط يتطلب تمكين المحتجز من الاتصال بمحام إلا بعد عملية الاستجواب، وهي عملية قد تمتد أسابيع. وتصل المدة القصوى لأمر يغطي فترة الاستجواب، وفقاً للقانون العسكري، إلى 90 يوماً. إلا أنه يمكن للسلطات تجديد فترة الاحتجاز مرات متعددة إذا ما اعتبرت قوات الأمن الإسرائيلية ذلك ضرورياً. وأفادت منظمات غير حكومية بأن السلطات كانت تحتجز في الكثير من الأحيان الأشخاص الخاضعين للاستجواب معزولين عن العالم الخارجي لعدة أسابيع. وقد نفت الحكومة الإسرائيلية مثل هذه الاتهامات. ويمكن للسلطات احتجاز المحتجزين الأمنيين بعد الاستجواب دون محاكمة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد على أساس أمر "احتجاز إداري" من قائد عسكري. وكانت هناك حالات حرمان من الزيارات العائلية ومن لقاء عاملين في المجال الطبي من خارج منشأة الاحتجاز أو لقاء آخرين غير عناصر جهاز الأمن الداخلي أو قوات الدفاع الإسرائيلية أو العاملين في السجن.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

تتحمل السلطة الفلسطينية رسمياً مسؤولية السيطرة الأمنية والمدنية في مناطق الضفة الغربية التي يقطنها فلسطينيون، ومعظمها "المنطقة أ" كما حددت في اتفاقيات حقبة أوسلو، والتي تضم 55 بالمائة من الفلسطينيين يعيشون في حوالي 18 بالمائة من أراضي الضفة الغربية. ولكن قوات الأمن الإسرائيلية ما فتئت تقوم بشكل منتظم منذ عام 2002، عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، بعمليات أمنية في مدن "المنطقة أ" بدون التنسيق مع قوات أمن السلطة الفلسطينية في الكثير من الأحيان. وقد ازدادت هذه التوغلات بعد اندلاع العنف في تشرين الأول/أكتوبر 2015 واستمرت بدرجة أقل طوال العام. وتملك السلطة الفلسطينية السيطرة المدنية في "المنطقة ب" بالضفة الغربية، التي تضم 41 بالمائة من السكان يعيشون في حوالي 21 بالمائة من مساحة الضفة، وهي في معظمها منطقة مكونة من قرى فلسطينية صغيرة وأراض زراعية، وتتشاطر فيها إسرائيل والسلطة الفلسطينية السيطرة الأمنية. وتحتفظ إسرائيل بالسيطرة المدنية والأمنية التامة في "المنطقة ج" التي تشكل 61 بالمائة من أراضي الضفة، والتي تحتوي على مستوطنات إسرائيلية ومنشآت عسكرية إسرائيلية ونسبة 4 بالمائة من مجمل فلسطينيي الضفة تعيش في قرى فلسطينية صغيرة وأراض زراعية ومناطق ريفية مفتوحة.

وكانت هناك ستة أجهزة أمنية تابعة للسلطة الفلسطينية تعمل في الضفة الغربية. وكان الكثير من القوات الأمنية خاضعاً لوزارة داخلية السلطة الفلسطينية في الناحية العملية ويتبع توجيهات رئيس الوزراء. وكان جهاز الشرطة المدنية التابع للسلطة الفلسطينية الجهاز المسؤول في المقام الأول عن المحافظة على النظام المدني والمجتمعي. أما قوات جهاز الأمن الوطني فتقوم بعمليات أمنية شبيهة بعمليات الدرك في الظروف التي تتجاوز قدرات الشرطة المدنية. ويعالج جهاز الاستخبارات العسكرية المسائل الاستخباراتية والجنائية المتعلقة بأفراد قوات أمن السلطة الفلسطينية، بما فيها الاتهامات بإساءة المعاملة والانتهاكات. وجهاز الاستخبارات العسكرية هو المسؤول عن التحقيقات في الادعاءات المتعلقة بوقوع سوء معاملة وفساد يكون رجال قوات أمن السلطة الفلسطينية ضالعين فيها ويمكنه إحالة قضايا إلى المحكمة. ويعتبر جهاز المخابرات العامة الجهة المسؤولة عن جمع المعلومات الاستخباراتية في الخارج وعن العمليات الخارجية؛ بينما يشكل جهاز الأمن الوقائي الجهة المسؤولة عن جمع المعلومات الاستخباراتية في الداخل والقيام بالتحقيقات المتعلقة بحالات الأمن الداخلي (مثلاً، مكافحة الإرهاب، والخروقات المتعلقة بالأسلحة، وتبييض الأموال). ويقوم الحرس الرئاسي بحماية المنشآت ويوفر الحماية لكبار الشخصيات. وبشكل عام، استمرت أجهزة الأمن الفلسطينية في إظهار مستويات أداء احترافية، خاصة أثناء المحافظة على النظام خلال المظاهرات في الأيام ذات الأهمية الوطنية بالنسبة للفلسطينيين مثل يوم "النكبة" ويوم "النكسة" وطوال فترة ازدياد التوتر والمظاهرات ابتداء من الربع الأخير من عام 2015. وقد واصلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تبليغ السلطة الفلسطينية عن اتهامات تتعلق بسوء المعاملة والتعذيب على يد عناصر أجهزة الأمن التابعة للسلطة.

وقد اتخذت السلطة الفلسطينية خطوات مهمة لإشراك النساء في جهاز الشرطة في الضفة الغربية لإتاحة المجال أمام تخطي أعمال الشرطة للحوازر التي يضعها المجتمع بين الجنسين. وكان جهاز الشرطة المدنية الفلسطينية المؤلف من 7,798 عنصراً يضم 335 امرأة. ويمكن للنساء في جهاز شرطة السلطة الفلسطينية القيام بعمليات تفتيش عن سلع محظورة تحت ملابس النساء. وفي عام 2014، أنشأ الحرس الرئاسي فصيلاً أمنياً نسائياً متخصصاً في حماية الشخصيات ومكافحة الإرهاب والعمليات الخاصة، وهو أول وحدة نسائية يعهد إليها القيام بعمليات في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وواصلت السلطة الفلسطينية جهودها لمنع محاكم القطاع الأمني من محاكمة مدنيين.

واحتفظت السلطة الفلسطينية بسيطرة فعالة على القوات الأمنية ولديها آليات للتحقيق في الانتهاكات والفساد والمعاقبة عليهما. وفي أيلول/سبتمبر 2015، قامت عناصر من الشرطة المدنية الفلسطينية وقوات الأمن الوطني بضرب فلسطيني في مظاهرة احتجاج أثناء منعها مجموعة من المتظاهرين من الوصول إلى حاجز إسرائيلي في منطقة بيت لحم. وقد أدانت السلطات ستة ضباط في قوات أمن السلطة الفلسطينية بتهمة الضرب وحكمت عليهم بالسجن مدة شهر ونصف. وفي 2 آب/أغسطس، ضربت عناصر من قوات أمن السلطة خمسة مشاركين في نشاط احتجاجي أثناء تفريقها مظاهرة في منطقة طولكرم. وقالت وسائل الإعلام المحلية إن بعض المتظاهرين رشقوا الضباط بالحجارة. وقد شكلت السلطة لجنة للتحقيق في الحادث. وفي 23 آب/أغسطس، قامت عناصر في قوات أمن السلطة بضرب الفلسطيني، أحمد حلاوة، حتى فارق الحياة، أثناء احتجازه في سجن جنيد. وكان حلاوة مطلوباً من قبل السلطات للاشتباه في أنه قتل ضابطين من قوات الأمن بإطلاق الرصاص عليهما في 18 آب/أغسطس. وبحلول شهر أيلول/سبتمبر، كانت السلطة قد شكلت لجنة للتحقيق في حادث وفاة حلاوة، وكان التحقيق لا يزال مستمراً بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر.

أما في قطاع غزة، فقد مارست قوات حماس السيطرة بحكم الأمر الواقع. وأشارت التقارير الصحفية وتقارير المنظمات غير الحكومية إلى أن حماس فرضت سيطرة مشددة على جميع قطاعات المجتمع. إلا أن الإفلات من العقاب ظل مشكلة قائمة في قطاع غزة. وكانت هناك حالات عديدة لم تقم فيها قوات حماس بردع العنف، كإطلاق الصواريخ إلى داخل إسرائيل.

وقد حافظت السلطات الإسرائيلية على وجودها الأمني في الضفة الغربية من خلال قوات الدفاع الإسرائيلية وجهاز الأمن العام (الشاباك) والشرطة الوطنية الإسرائيلية وحرس الحدود. واتخذت السلطات الإسرائيلية بعض الخطوات للتحقيق في الانتهاكات والفساد والمعاقبة عليهما، إلا أنه كانت هناك تقارير تفيد بعدم اتخاذ إجراءات تأديبية في حالات إساءة المعاملة (أنظر القسم 1.أ). وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية فتح التحقيقات بصورة تلقائية في ادعاءات التعرض لإساءة المعاملة أثناء الاحتجاز لدى الشرطة العسكرية. إلا أن منظمات غير حكومية ذكرت أن التحقيقات التلقائية كانت تنطبق فقط على بعض النشاط العسكري في الضفة الغربية، ولكنها لا تنطبق على الأشخاص الذين يبلغون عن سوء معاملة أثناء الاحتجاز. وأفادت المنظمات غير الحكومية بأن الإفلات من العقاب بين قوات الأمن الإسرائيلية ظل مشكلة، وأن السبب في ذلك يعود جزئياً إلى عدم فعالية آليات التحقيق في الادعاءات. ويتم تحويل التقارير المتعلقة بإساءة المعاملة إلى مكتب المدعي العام. وأفادت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل بأن السلطات كانت تقوم بشكل منتظم بتجاهل الاتهامات بوقوع إلحاق أذى. وفي شهر أيار/مايو، أعلنت منظمة بتسيلم أنها لن تحيل بعد ذلك أي شكاوى فلسطينية عن أي أذى أو إصابة تلحقها قوات الدفاع إلى المحققين العسكريين الإسرائيليين أو إلى المدعي العسكري العام، مشيرة إلى رغبة في "عدم الاستمرار في المساهمة" في ما وصفته بأنه "التواجد الظاهري" لجهاز تطبيق قوانين عسكري في الضفة الغربية. وفي تقريرها بعنوان "ورقة التوت التي تغطي عورة الاحتلال: جهاز تطبيق القانون العسكري كمنظومة لطمس الحقائق"، انتقدت بتسيلم "الإخفاقات الهيكلية الكامنة" في إجراءات السلطات العسكرية الإسرائيلية في التحقيق والإشراف ونسبة الـ 3 بالمائة من الجنود الذين تم توجيه اتهامات إليهم تجاوباً مع أكثر من 700 شكوى عن إلحاق أذى تم رفعها منذ عام 2000.

وانتقدت منظمات غير حكومية أيضاً إجراءات المساءلة والمحاسبة الإسرائيلية والجهود الإسرائيلية للتحقيق في التقارير التي تبلغ عن حوادث قتل مدنيين. وقالت منظمة بتسيلم إن إسرائيل بدأت تحقق في عام 2011 في كل حادث تقتل فيه قوات الدفاع الإسرائيلية مدنيين في الضفة الغربية لا يشاركون في أعمال عدائية. وأفاد الجيش الإسرائيلي بأنه كان قد فتح بحلول شهر آب/أغسطس تحقيقات في أكثر من 20 حادثاً وأغلق

عدداً من القضايا. وأفادت بتسليم بأن التحقيق في هذه الحوادث منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015 أسفر عن توجيه لائحة اتهام رسمية واحدة. ويفيد القانون الإسرائيلي قدرة الفلسطينيين المتضررين من إجراءات الجيش الإسرائيلي على السعي إلى الحصول على تعويضات عن طريق المحاكم الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، لم تكن المحكمة، بعد مرور حوالي ثلاث سنوات على إطلاق قوات الامن الإسرائيلية النار على سمير عوض، 16 سنة، وقتله في قرية بدرس، قد وجهت لوائح اتهامات رسمية إلى أي من الجنديين الضالعين في عملية القتل. وذكر أن قوات الأمن أطلقت النار على عوض وأصابته أثناء وجوده بين سياجين يحاول الفرار. وقال المسؤولون العسكريون إنه كان ينوي قذف حجارة على الجنود. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، قدم مكتب النائب العام لائحة اتهامات باستخدام سلاح ناري بشكل متهور ومتهاون. وفي شهر أيلول/سبتمبر، أجل قاضي محكمة صلح إسرائيلية جلسة استماع إلى التهم بناء على طلب محامي الجنود. وقد ظلت الدعوى معلقة.

في 20 أيلول/سبتمبر، نشرت بتسليم تقريراً بعنوان إجراءات طمس الحقائق: التحقيق المزعوم في أحداث عملية الجرف الصامد، خلص إلى أن الكيانات المسؤولة عن التحقيق في أحداث حرب عام 2014 خلقت انطباعاتاً زائفاً بوجود نظام يؤدي وظيفته ويسعى إلى اكتشاف الحقيقة، في الوقت الذي لم يحقق فيه مع "أصحاب الرتب القيادية العالية" في الجيش المسؤولين عن الانتهاكات أثناء الحرب.

أفادت تقارير منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية وتقارير صحفية بأن قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الشرطة الوطنية الإسرائيلية لم تواجه بشكل كاف حوادث العنف التي ارتكبتها مستوطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن عدد الهجمات التي ارتكبتها المستوطنون ضد الفلسطينيين خلال العام انخفض مقارنة بما كان عليه عام 2015. فحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر، حدد المكتب 101 حادث عنف قام به المستوطنون (مقارنة بـ 221 حادثاً في عام 2015) وأسفر إما عن إصابات بين الفلسطينيين أو إلحاق أضرار بممتلكات فلسطينيين. وأفادت منظمة يش دين غير الحكومية، ناقلة عن أرقام صادرة عن قوات الدفاع الإسرائيلية والمدعي العام الإسرائيلي، بأن السلطات أغلقت 85 بالمائة من ملفات التحقيق في حوادث عنف مدعى بقيام المستوطنين بها، بسبب إخفاق محقق الشرطة في معرفة مكان المشتبه بهم أو العثور على أدلة كافية تمكن من توجيه اتهام رسمي. وقالت يش دين إن الإخفاقات الإدارية في تطبيق القانون أدت إلى نتائج هزيلة في مجالي توجيه اتهامات إلى الجناة وإدانتهم. وأسفر حوالي ثلث الـ 7 بالمائة من عمليات التحقيق (أو 1.9 بالمائة من مجمل عمليات التحقيق) في عنف المستوطنين التي أدت إلى توجيه اتهامات رسمية، عن إدانات.

في كانون الثاني/يناير، وجه مكتب النائب العام للمنطقة الوسطى الإسرائيلية تهماً ليهوديين مشتبه فيهما في حادث "دفع الثمن" في تموز/يوليو بإشعال حريق في منزل عائلة فلسطينية في قرية دوما في الضفة الغربية، قتل فيه طفل رضيع ووالداه كما أسفر عن أصابة شقيقه، 4 سنوات، بإصابات بالغة. كما كتب المهاجمان بالدهان المرشوش كلمة "انتقام!" ورسماً نجمة داوود على جدار المنزل. واستمرت المحاكمة طوال العام دون أن يتم الفصل فيها.

وقالت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (أكري) وغيرها من منظمات حقوق الإنسان إن قوات الأمن الإسرائيلية والمسؤولين عن العدالة العاملين في القدس الشرقية التي يشكل العرب غالبية سكانها استخدموا القوة المفرطة وأظهروا تحيزاً ضد السكان العرب في تحقيقاتهم في حوادث تضمنت عرباً وإسرائيليين. وأشارت تقارير الشرطة الإسرائيلية الداخلية، التي تم الحصول عليها ضمن طلب خاص بحرية الاطلاع على المعلومات، إلى أن الشرطة العاملة في بعض مناطق القدس الشرقية قامت بعمليات صُممت كي "تثير

احتكاكا" مع السكان الفلسطينيين. وقد أسفرت هذه العمليات عن استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المغلف بالمطاط، مما أوقع إصابات بين الفلسطينيين.

وقالت أكري إن قوات الأمن الإسرائيلية قامت أثناء عمليات مدهامات مختلفة في القدس الشرقية بإطلاق الرصاص المغلف بالمطاط على رؤوس وأجذع الفلسطينيين، بمن فيهم القاصرون، منتهكة بذلك قوانين الشرطة الخاصة بالاشتباكات. ووردت تقارير متعددة عن حوادث إصابات بالعمى وبالإصابات الخطيرة من الرصاص المصنوع من المطاط الاصطناعي الذي بدأ استخدامه محل الرصاص الأخف المغلف بالإسفنج في بداية صيف 2014. ووفقاً لأكري، أدى استخدام الرصاص المغلف بالمطاط منذ صيف 2014 إلى حوالي 40 إصابة خطيرة، بما فيها فقدان 14 شخصاً البصر في عين واحدة أو في العينين معاً، وكان نصف هؤلاء الضحايا من القاصرين. وفي 6 كانون الثاني/يناير، أطلق ضباط حرس الحدود النار على أحمد أبو الحمص، 12 سنة، وأصابوه برصاصة مغلفة بالإسفنج في رأسه، خلال اشتباكات بين فلسطينيين وعناصر حرس الحدود التي دخلت حي العيسوية في القدس الشرقية. وقد أصيب أبو الحمص بأضرار بالغة في الدماغ وكان لا يزال موصولاً بجهاز التنفس الاصطناعي بحلول شهر أيلول/سبتمبر. وقالت الشرطة الإسرائيلية إنها تقوم بالتحقيق في الحادث. وقال الفلسطينيون إن السلطات أغلقت معظم ملفات التحقيق بشأن الإصابات الناجمة عن الرصاص المغلف بالمطاط والرصاص المغلف بالإسفنج في القدس الشرقية بسبب عدم توفر الأدلة. ومكنت قواعد المواجهة المخففة التي تم اعتمادها في حزيران/يونيو الشرطة الوطنية الإسرائيلية وحرس الحدود، اللتان تشكلان القوات الأمنية الرئيسية العاملة في القدس الشرقية، من استخدام الذخيرة الحية كخيار أول ضد من يشتبه بأنهم يلقون قنابل المولوتوف، أو يطلقون المفرقات، أو يستخدمون المقلاع (المخدفة).

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يفرض قانون السلطة الفلسطينية الحصول على مذكرة توقيف للقيام بالاعتقال وينص على وجوب الحصول على قرار قضائي سريع بقانونية الاحتجاز، وقد تم تطبيق هذه الأحكام إلى حد كبير، ولكن ليس بشكل متسق. إلا أن هناك حالات استثنائية تجيز الاعتقال بدون مذكرة. ويسمح قانون السلطة الفلسطينية للشرطة باحتجاز المعتقلين لمدة 24 ساعة إن كان لديهم أدلة كافية لتوجيه تهمة إليهم واحتجازهم لمدة تصل إلى 45 يوماً بموافقة من المحكمة. ووفقاً لشكاوى تلقفتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، احتجزت السلطات بعض السجناء، الذين اعتقلوا بأوامر من محافظين فلسطينيين، في مراكز احتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة. فعلى سبيل المثال، لم تكن السلطات، في شهر آب/أغسطس، قد سمحت بمثل محتجزين اعتقلهما جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني في شهر تموز/يوليو أمام قاض. ويفرض القانون بدء المحاكمة خلال فترة ستة أشهر، وإلا يجب إطلاق سراح المعتقل. وفي حين ذكر أن بعض قوات الأمن التابعة للسلطة احتجزت أشخاصاً دون اتباع الإجراءات القانونية الملائمة، بما فيها عدم حصولها على مذكرات توقيف ودون تقديمهم للسلطات القضائية خلال الفترة الزمنية المحددة، إلا أنه لم يكن هناك حالات احتجاز معروفة تجاوزت الفترة المحددة بدون محاكمة. وكانت السلطات تبلغ المحتجزين بشكل عام بالتهمة الموجهة إليهم، رغم أنها لم تقم بذلك في بعض الأحيان إلا عند استجوابهم. وكان إطلاق السراح بكفالة والإفراج المشروط عن المحتجزين متاحين إذا ارتأت السلطات القضائية ذلك. وقد منحت السلطات المحتجزين القدرة على الاتصال بمحام. وقامت المحاكم الفلسطينية دوماً بتعيين محامين للمعوزين المتهمين بارتكاب جنایات. إلا أنه لم يكن يتم في الكثير من الحالات توفير محامين للمعوزين المتهمين بارتكاب جنح، رغم نجاح جهود المنظمات غير الحكومية أحياناً في تمثيل الأحداث والبالغين المعوزين المتهمين بارتكاب جنح. وأفادت منظمة العفو الدولية بأن قوات الأمن

السلطانية لم تسمح بالاتصال الفوري بمحام لبعض المحتجزين، مما كان يعني فعلياً احتجازهم مع منعهم من الاتصال بالخارج أثناء الاستجواب.

ويعمل جهاز الاستخبارات العسكرية الفلسطينية التابع للسلطة دون تكليف رسمي محدد لخدماته، ولكنه يعمل بحكم الواقع الفعلي للتحقيق في عناصر قوات الأمن والمدنيين المشتبه بارتكابهم "جرائم أمنية"، كالإرهاب. ولكن جهاز الاستخبارات العسكرية قام بهذه النشاطات بشكل متنسق مع الأجهزة الأمنية الأخرى التابعة للسلطة. واستمرت حماس في اتهام السلطة الفلسطينية باحتجاز أشخاص خلال العام لا لسبب سوى انتمائهم إلى حماس، ولكن السلطة الفلسطينية قدمت أدلة على أنها وجهت إلى الكثير من هؤلاء الأشخاص تهم ارتكاب جرائم جنائية بمقتضى القوانين المدنية أو العسكرية.

وفي قطاع غزة، أفادت التقارير بأن حماس احتجزت خلال العام عدداً كبيراً من الأشخاص، ولم يُتَح لهؤلاء الأشخاص في معظم الأحيان الاستعانة بمحاميين، أو قيام القضاء بالنظر في أمرهم، أو السراح بكفالة. وكانت هناك أيضاً حالات قامت فيها السلطات بإصدار مذكرات توقيف بأثر رجعي بعد عملية الاعتقال وباستخدام مذكرات توقيف عسكرية لا اعتقال مدنيين.

وقد عملت السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بموجب مدونات قوانين عسكرية ومدنية. كان القانون العسكري الإسرائيلي القانون المطبق على الفلسطينيين في الضفة الغربية، في حين كان القانون المدني الإسرائيلي القانون المطبق على المستوطنين الإسرائيليين. ويمكن للسلطات بناء على القانون العسكري الإسرائيلي احتجاز المعتقلين لمدة أقصاها 90 يوماً بدون السماح لهم باستشارة محام، مع إمكانية تجديد التسعين يوماً عدة مرات. وكثيراً ما كانت السلطات تنقل المحتجزين من الضفة الغربية إلى إسرائيل لاحتجازهم أو استجوابهم. وكان معدل الإدانات في المحاكم العسكرية الإسرائيلية يزيد عن 99 بالمائة بالنسبة للفلسطينيين. وكان يتم إبلاغ المحتجزين بالتهمة الموجهة إليهم أثناء الاعتقال. ولكن منظمة مراقبة المحاكم العسكرية (شاهد) أفادت بأن السلطات لم تكن تبلغ في الكثير من الأحيان القاصرين وعائلاتهم بالتهمة عند اعتقالهم. وقالت السلطات الإسرائيلية إن سياستها هي أن تضع إشعاراً بالاحتجاز خلال 48 ساعة، إلا أنه يجوز لكبار الضباط تأجيل الإشعار لمدة 12 يوماً، مما يعني فعلياً إبقاء المحتجزين معزولين عن العالم الخارجي خلال عملية الاستجواب. ويجوز للقائد العسكري أن يطلب من القاضي تمديد هذه الفترة. وكانت السلطات الإسرائيلية تقوم عادة، عملاً منها بالقوانين، بالسماح للفلسطينيين المحتجزين في مرافق الاحتجاز العسكرية الإسرائيلية داخل إسرائيل بالاتصال بمحام يختارونه (وكان يتم توفير محام للمعوزين)، إلا أن المحتجزين لم يحصلوا على محام في الكثير من الأحيان إلا بعد الاستجواب الأولي، كما أن العوائق الموجودة أمام التنقل في طرق الضفة الغربية أو على نقاط العبور كثيراً ما كانت تجعل التشاور بين المحامي وموكله صعباً وتؤدي إلى تأجيل المحاكمات والجلسات. وقالت منظمة مراقبة المحاكم العسكرية (شاهد) إن معظم القاصرين المحتجزين رأوا محاميهم لأول مرة خلال مثلهم أمام محكمة عسكرية. وترفض المحاكم العسكرية إطلاق السراح بكفالة في معظم الدعاوى بما فيها القضايا الخاصة بالقاصرين.

وقالت منظمات حقوق إنسان إن السلطات الإسرائيلية لم تكن تقوم في أحيان كثيرة بإبلاغ أهالي بسبب اعتقال السلطات لأبنائهم أو بالمكان الذي أخذوا إليه الأحداث الفلسطينيين القاصرين عند القبض عليهم. فعلى سبيل المثال، يخضع القاصرون الذين يبلغ عمرهم 16 و17 سنة، وفقاً للقانون، لنفس فترات احتجاز البالغين. وفي 2013، قلص أمر عسكري الفترة التي يجوز فيها للسلطات احتجاز الأطفال الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين 12-15 سنة قبل المثل أمام قاضي محكمة عسكرية، ولكنه لم يدخل أي تعديل بشأن الذين تبلغ أعمارهم 16 و17 سنة. وأفادت منظمة "شاهد" (مراقبة المحاكم العسكرية) غير الحكومية في

وقت لاحق بأن فترات الاعتقال هذه ظلت تبلغ على الأقل ضعفي تلك المطبقة على الأطفال الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية. ولا يفرض القانون تسجيل عمليات استجواب الأطفال على أشرطة فيديو. وقد دخلت قوات الدفاع الإسرائيلية ليلاً أيضاً إلى بيوت فلسطينيين إما للقبض على قاصرين أو لالتقاط صور لهم. وأفادت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فلسطين بأن السلطات قامت بإساءة معاملة قاصرين لإجبارهم على الاعتراف (أنظر القسم 1.ج.)، وقالت بعض منظمات حقوق الإنسان إن هذه المعاملة ربما كانت تبلغ حد التعذيب في بعض الحالات. وقد دحض المسؤولون الإسرائيليون مثل هذه الادعاءات في الماضي. وقد بدأت السلطات العسكرية بتوفير ترجمة بالعربية لبعض التغييرات الأخيرة التي أدخلت على القوانين العسكرية المتعلقة بالقاصرين.

أفادت المنظمات غير الحكومية بزيادة كبيرة في عدد عمليات احتجاز القاصرين، بما فيها العمليات التي تتم في منطقة القدس، وخاصة الاحتجاز المؤقتة التي لم تسجلها السلطات أبداً في نظام السجون الإسرائيلي. وفي الضفة الغربية، كان الحد الأدنى لسن تحمل المسؤولية القانونية وفرض عقوبة بالسجن على قاصري 12 من العمر. وفي شباط/فبراير، اعتقلت قوات الدفاع الإسرائيلية طفلة فلسطينية عمرها 12 سنة لما ادعي أنها تخطط لهجوم طعن بسكين في مستوطنة كرمي تسور قرب الخليل. وقد استجوبتها السلطات دون حضور والديها أو محام يمثلها واحتجزتها لتسعة أيام قبل قبولها اتفاقاً تفاوئياً لتخفيف العقوبة يقضي بقضائها 4 أشهر في منشأة أحداث قرب بيت لحم.

وقد قلص فعلياً تشريع إسرائيلي تمت الموافقة عليه في آب/أغسطس الحد الأدنى لسن تحمل المسؤولية القانونية في القدس الشرقية في الجرائم الخطرة مثل محاولة القتل إلى 12 سنة. أما الحد الأدنى للسن التي يجاز فيها فرض عقوبة السجن في القدس الشرقية فهو 14 سنة. وأفادت المنظمات غير الحكومية بأن ارتفاع عدد الأحكام وفرض إنزال عقوبات لا تقل عن فترة سجن محددة وفقاً للقوانين الإسرائيلية المدنية على البالغين المدانين بتهم إلقاء الحجارة، التي تم اعتمادها في أواخر عام 2015، أدى إلى ازدياد استخدام الاحتجاز قبل المحاكمة وإلى أحكام بالسجن فترات أطول على الأحداث الفلسطينيين في القدس الشرقية الذين يتم اعتقالهم بنفس التهم. فعلى سبيل المثال، حكمت محكمة في القدس في آذار/مارس على سبعة قاصرين فلسطينيين بالسجن فترات تتراوح بين 12 شهراً و39 شهراً لإلقاءهم حجارة. وقد انتقدت منظمة أكرى التغييرات في السياسات الأمنية الخاصة بالأحداث في القدس الشرقية لتقويضها حماية أساسية في قانون الأحداث الإسرائيلي لكونها تركز على ردع الأحداث لا على تأهيلهم.

وفي عام 2013، أصدر صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسف) تقريره الأطفال المحتجزون لدى السلطات الإسرائيلية: ملاحظات وتوصيات الذي جاء فيه أنه "يبدو أن إساءة معاملة الأطفال الفلسطينيين في نظام المعتقلات الإسرائيلية العسكري أمر منتشر على نطاق واسع، ونظامي، ومؤسستي". وأجرى المدعي العسكري العام لمنطقة يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) بعد ذلك حواراً مع اليونسف حول حقوق الأطفال أثناء وجودهم في الاحتجاز العسكري وحول إجراءات محددة يمكن للسلطات اتخاذها لتحسين حماية هؤلاء الأطفال. وفي وقت لاحق من عام 2013، نفذت القيادة العسكرية الوسطى للضفة الغربية عملية تجريبية في الضفة الغربية استخدمت فيها مذكرات استدعاء بدل ممارسة القبض ليلاً على الأطفال المشتبه بارتكابهم جرائم أمنية. وفي عام 2014 أوقفت السلطات هذا البرنامج التجريبي إلى أجل غير محدد. وقالت منظمة "مراقبة المحاكم العسكرية" (شاهد) إن السلطات سلمت استدعاءات قبل مدهامات الاعتقال الليلية في 1 بالمائة فقط من الحالات. وكانت مدهامات الاعتقال الليلية، بما فيه اعتقال القاصرين الفلسطينيين، أمراً روتينياً في القدس الشرقية. وأشارت السلطات الإسرائيلية إلى إصلاحات مهمة في مجال القانون الجنائي والممارسة في ما يتعلق بالأحداث في الضفة الغربية. وأفادت "شاهد" بأنه لم يكن هناك

تحسن يستحق الذكر منذ نشر تقرير اليونيسف وبأن المعلومات المستقاة من شهادات أكثر من 400 محتجز أمام "مراقبة المحاكم العسكرية" جمعتها "شاهد" في الفترة الممتدة بين عامي 2013 و2016 كانت تميل إلى تأكيد صحة ما توصلت إليه اليونيسف من أن إساءة معاملة الأطفال المحتجزين كانت واسعة الانتشار.

وواصل جهاز الأمن العام الإسرائيلي خلال العام ممارسة الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي بما في ذلك منع المحتجزين من الاجتماع مع المراقبين ومع محاميهم ومع عائلاتهم طوال عملية الاستجواب. وأفاد بعض المنظمات غير الحكومية بأن العزل كان يستعمل لمعاقبة المحتجزين أو لإسكات المحتجزين السياسيين المرموقين الفلسطينيين. إلا أن الحكومة الإسرائيلية قالت إن مصلحة السجون الإسرائيلية لا تحتجز المعتقلين معزولين عن الآخرين كعقاب لهم أو لدفعهم إلى الاعتراف. وقالت الحكومة الإسرائيلية إنها تقوم بذلك فقط عندما يشكل المحتجز خطراً على نفسه أو على الآخرين وتكون السلطات قد استنفدت جميع البدائل الأخرى أو، في بعض الحالات، خلال فترة الاستجواب للحيلولة دون إفشاء المعلومات. وأكدت الحكومة الإسرائيلية على أن المحتجز يتمتع في هذه الحالات بحق الاجتماع مع ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبموظفي مصلحة السجون الإسرائيليين، وبعاملين في المجال الطبي عند اللزوم.

الاعتقال التعسفي: قالت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إن الاعتقال التعسفي من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية كان ممارسة مألوفة، خاصة الاعتقالات القائمة على أساس الانتماء السياسي إلى حماس. وكانت هناك تقارير عديدة عن قيام قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بإلقاء القبض بطريقة غير صحيحة على صحفيين فلسطينيين. كما اعتقل مسؤولون أمنيون في السلطة أيضاً فلسطينيين نشروا انتقادات للسلطة على الإنترنت، بما في ذلك على صفحاتهم في موقع فيسبوك، وأساءوا معاملتهم.

وقد تلقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان شكاوى بوقوع اعتقالات تعسفية قامت بها حماس في قطاع غزة. وبدا أن الكثير من هذه الاعتقالات والاحتجازات كان بدوافع سياسية، مستهدفاً الخصوم السياسيين وأولئك الذين يشتهر بأنهم على علاقة مع إسرائيل.

واستمر ورود تقارير خلال العام مفادها أن قوات الأمن الإسرائيلية في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية قامت بإلقاء القبض بشكل تعسفي على العديد من المحتجين والناشطين الفلسطينيين واحتجزتهم، وخاصة أولئك الذين كانوا يشاركون في تظاهرات ضد الحاجز الفاصل أو يحتجون على مقتل فلسطينيين.

الاحتجاز قبل المحاكمة: لم يكن من الواضح طول المدة التي قضاها المحتجزون لدى حماس في مرافق الاحتجاز قبل المحاكمة، أو ماهية الإجراءات القانونية، إن وجدت، التي استخدمتها حماس لاحتجاز الأفراد. ويسمح قانون السلطة الفلسطينية للشرطة باحتجاز المعتقلين لمدة 24 ساعة إن كان لديهم أدلة كافية لتوجيه تهمة إليهم واحتجازهم لمدة تصل إلى 45 يوماً بموافقة من المحكمة. ويفرض القانون بدء المحاكمة خلال فترة ستة أشهر، وإلا تعين إطلاق سراح المعتقل. وواصلت السلطات الإسرائيلية احتجاز بعض الأشخاص "احتجازاً إدارياً" (أي احتجاز أشخاص يشتهر بارتكابهم جرائم لفترة غير محددة الاجل دون توجيه تهم أو تقديمهم للمحاكمة) لأسباب أمنية، لفترات ستة أشهر قابلة للتجديد. وكان الجرائم الأمنية تشمل التحريض المزعوم على العنف على وسائل التواصل الاجتماعي. وكانت السلطات الإسرائيلية تحتجز حوالي 720 فلسطينياً احتجازاً إدارياً لدى حلول شهر تشرين الأول/أكتوبر. وكانت السلطات الإسرائيلية تحتجز 14 قاصراً احتجازاً إدارياً بحلول شهر نيسان/أبريل وطالب الكثير من المنظمات غير الحكومية بوقف فوري للاحتجاز الإداري. ويتعين أن توافق محكمة عسكرية على قرار الحجز، ويمكن للمحتجزين استئناف هذا القرار أمام محكمة الاستئناف العسكرية ومحكمة العدل العليا الإسرائيلية. إلا أن محكمة العدل العليا لم تقم

إطلاقاً حتى الآن بإطلاق سراح شخص فلسطيني محتجز في الاحتجاز الإداري. وفي 11 أيلول/سبتمبر، أيدت محكمة العدل العليا قانوناً صدر في تموز/يوليو 2015 يجيز الإطعام القسري للفلسطينيين المضربين عن الطعام، الذين كان معظمهم يحتج على أحكام السجن الإداري الصادرة ضدهم. ولم تكن هناك أي حالة حاولت فيها السلطات الإسرائيلية إطعام محتجز فلسطيني مضرب عن الطعام، بما في ذلك المحتجز الإداري أنس شديد، 19 سنة، والمحتجز الإداري أحمد أبو فرح، 29 سنة، اللذين دخلا الشهر الرابع من الإضراب عن الطعام في كانون الأول/ديسمبر. وقد عارضت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيل قرار محكمة العدل العليا، وأفادت الصحف المحلية بأن معظم الأطباء في إسرائيل يرفضون المشاركة في إطعام السجناء قسراً. وقالت منظمة بتسيلم إنه كان لدى السلطات الإدارية، في عام 2014، 69 فلسطينياً محتجزاً إدارياً لمدة سنة أو أكثر.

قدرة المحتجز على الطعن في قانونية الاحتجاز أمام محكمة: واجه المحتجزون الفلسطينيون عقبات وضعتها سلطات مختلفة أمام قدرتهم على الطعن في المحاكم بالأساس القانوني أو الطبيعة التعسفية لاحتجازهم والحصول على إطلاق سراح فوري وتعويض في حال التوصل إلى أنه تم الاحتجاز بشكل غير قانوني. فالفلسطينيون المحتجزون إدارياً لا يتمتعون بحق الحصول على محاكمة ولا يستطيعون الطعن في قانونية احتجازهم إلا أمام قاضي محكمة عسكرية في جلسة مغلقة؛ وفي حال كون الأدلة التي تثبت التهم الموجهة إلى المحتجز سرية، لا يملكون أي سبيل للاطلاع على الأدلة، وفي بعض الحالات، على التهم كي يطعنوا في الاحتجاز. وقد قامت السلطات الإسرائيلية بتأجيل زيارات عائلات أو محامي المحتجزين الفلسطينيين لهم، أو بحرمان المحتجزين من هذه الزيارات. وأفاد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بأن السلطة الفلسطينية واصلت ممارسة الاحتجاز التعسفي دون توجيه اتهامات رسمية إلى المحتجزين ودون إجراءات الاحتجاز الصحيحة. وواجه المحتجزون لدى السلطة الفلسطينية تأخيراً في تطبيق أحكام المحاكم المتعلقة باحتجازهم، خاصة وجوب إطلاق سراح المشتبه بهم الذين قدموا كفالة.

هـ الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية على استقلال السلطة القضائية. وقد احترمت السلطة الفلسطينية بشكل عام استقلالية القضاء والمجلس القضائي الأعلى، وحافظت على سلطتها على معظم عمليات المحاكم في الضفة الغربية. وقال المدعون العامون والقضاة التابعون للسلطة الفلسطينية إن إجراءات حظر التنقل التي تفرضها قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القيود المفروضة على القدرة على نقل المحتجزين وإحضار الشهود، أعاققت قدرتهم على تحقيق العدالة. وقد شغلت نساء مناصب قضاة في نظامي المحاكم الجنائية والعسكرية.

وكان لدى نظام المحاكم العسكرية التابع للسلطة، حتى عام 2011، صلاحية النظر في جرائم يرتكبها المدنيون ضد أمن الدولة أو ضد قوات الأمن. وفي أعقاب انتقاد المنظمات الفلسطينية غير الحكومية لهذه الممارسة، أمرت السلطة الفلسطينية بأن يمثل المدنيون أمام محاكم مدنية. وقد ضغطت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية على العاملين في محكمة العدل العسكرية التابعة للسلطة كي تقوم باحتجاز مدنيين متهمين بانتهاكات تتعلق بأمن الدولة.

وقد نظرت المحاكم المدنية والصلحية والدينية في الدعاوى المدنية ووفرت قضاء مستقلاً وغير متحيز في معظم المسائل. إلا أنه كانت هناك تقارير لم يتم التثبت منها بمحاولة فصائل سياسية مختلفة التأثير على القرارات القضائية. ويحق للمواطنين رفع الدعاوى على الحكومة إلا أنهم نادراً ما قاموا بذلك. وكان ن

النادر استخدام السبل الإدارية المتاحة إلى جانب سبل الانتصاف القضائية. ولم تقم السلطات دائماً بتنفيذ أوامر المحاكم.

وأدار مدعون عامون وقضاة عينتهم حماس المحاكم في قطاع غزة، رغم أن السلطة الفلسطينية اعتبرتهم غير شرعيين. ولم تشغل أي امرأة منصب مدع في محكمة جنائية في قطاع غزة.

ويمكن لسكان قطاع غزة رفع دعاوى مدنية. وقالت تقارير غير رسمية مستندة إلى حالات فردية إن محاكم قطاع غزة كانت تعمل مستقلة عن حكومة حماس، وأنها كانت غير متحيزة في بعض الأحيان. وأفادت منظمة هيومان رايتس ووتش بأن الأمن الداخلي التابع لحماس كان يقوم بصورة منتظمة بمحاكمة دعاوى مدنية في محاكم عسكرية.

ينص القانون الإسرائيلي على استقلال القضاء، وقد احترمت الحكومة بصفة عامة استقلال المحاكم المدنية. وقد حاكمت قوات الدفاع الإسرائيلية الفلسطينيين المتهمين بارتكاب جرائم أمنية (تراوحت بين إلقاء الحجارة والعضوية في منظمة إرهابية والتحريض) في محاكم عسكرية، قالت بعض المنظمات غير الحكومية إنها كانت غير ملائمة وغير منصفة. ويُعرف القانون الإسرائيلي الجرائم الأمنية بحيث تشمل أي جرم يُرتكب في ظروف يمكن أن تثير اشتباهاً بأنه يضر أمن إسرائيل وأي جرم تعتقد قوات الدفاع الإسرائيلية أنه مرتبط بنشاط إرهابي.

إجراءات المحاكمة

ينص قانون السلطة الفلسطينية على الحق في محاكمة عادلة، وقد كفل النظام القضائي المستقل هذا الحق بصورة عامة. ويتمتع المتهمون بحق اعتبارهم أبرياء إلى أن يثبت جرمهم وبحق الحصول بسرعة على معلومات مفصلة بشأن التهم الموجهة إليهم وبحق الحصول على ترجمة مجانية عند الضرورة منذ لحظة اتهامهم حتى انتهاء جميع مراحل الاستئناف. وأفادت منظمة العفو الدولية بأن السلطات السياسية والقضائية التابعة للسلطة الفلسطينية لم تقم أحياناً بضمان التقيد بحقوق الإجراءات القانونية الأساسية المعمول بها، بما فيها توجيه التهم بسرعة إلى المشتبه بهم. والمحاكمات علنية إلا في الحالات التي تقرر فيها المحكمة أن أمن السلطة الفلسطينية، أو العلاقات الخارجية، أو حق أحد الأطراف أو الشهود في الخصوصية، أو حماية ضحية جريمة جنسية، أو جريمة "شرف" يتطلب ذلك. ويكفل القانون حق المتهم في أن يكون لديه مستشار قانوني يمثلته، على نفقة الدولة إذا لزم الأمر، في الدعاوى الجنائية، ولكن خلال مرحلة المحاكمة فقط. ويتمتع المتهمون بحق حضور المحاكمة واستشارة محام في الوقت المناسب خلال المحاكمة، رغم أن المتهم يتمتع فقط بحق المراقبة خلال مرحلة التحقيق. للمتهمين الحق في الحصول على الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لإعداد دفاعهم. كما يمكن للمتهمين الاطلاع على الأدلة الموجودة بحوزة الحكومة، ومواجهة أو استجواب الشهود الذين يشهدون ضدهم وتقديم شهود وأدلة لصالحهم أثناء المحاكمة ولكن لا يحق لهم ذلك في مرحلة التحقيق. وينص قانون الإجراءات الجزائية في نظام القضاء في السلطة الفلسطينية على أنه يحق للمتهمين والمشتبه بهم التزام الصمت أثناء استجواب المدعي العام لهم. كما يتمتع المتهمون بحق قانوني في أن يكون لديهم مستشار قانوني أثناء الاستجواب والمحاكمة. ويحق لهم استئناف الحكم الصادر بحقهم. وقد احترمت السلطات بشكل عام هذه الحقوق.

وتتبع سلطات حماس، في قطاع غزة، نفس قانون الإجراءات الجنائية الذي تعتمده السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ولكنها لم تكن تطبق هذه الإجراءات بشكل منتظم.

وكانت السلطات الإسرائيلية تحاكم الإسرائيليين الذين يعيشون في مستوطنات في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية بموجب القانون المدني الإسرائيلي في أقرب محكمة مركزية إسرائيلية. وكانت القوانين المدنية الإسرائيلية تسري على الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية. وقد أخضعت إسرائيل فلسطينيي الضفة الغربية الذين كانت تعتقلهم السلطات الإسرائيلية للمحاكمة في المحاكم العسكرية الإسرائيلية. وتمنح المحاكمات في المحاكم العسكرية من يحاكمون فيها من الفلسطينيين وغيرهم في الأراضي المحتلة بعض، ولكن ليس كل، الحقوق الإجرائية التي تمنحها المحاكم الجنائية. وتعتمد في المحاكم العسكرية نفس القواعد الخاصة بالأدلة التي تُعتمد في القضايا الجنائية الإسرائيلية؛ فعلى سبيل المثال، لا يمكن للسلطات الإدانة على أساس الاعترافات فقط. ولا يحصل المحتجزون المعوزون بصورة تلقائية على محام بالمجان في المحاكمات العسكرية، إلا أنه كان هناك في الواقع لدى جميع المحتجزين تقريباً محامون يدافعون عنهم، ويعود ذلك جزئياً إلى أن المنظمات غير الحكومية كانت تقوم بتمثيلهم. وتستخدم المحاكم العسكرية اللغة العبرية، إلا أنه يحق للمتهم الحصول على ترجمة فورية في كل جلسة. وقالت منظمات حقوق إنسان مختلفة أن توفر الترجمة الفورية العربية لم يكن كافياً وأن نوعية الترجمة لم تكن وافية بالمراد، نظراً لأن معظم المترجمين لم يكونوا محترفين. فقد كان المترجمون، بدلاً من ذلك، إسرائيليين يتقنون اللغتين يقومون بأداء خدمتهم العسكرية الإلزامية. ويمكن للمتهمين الاستئناف أمام محكمة الاستئناف العسكرية وتقديم التماس إلى محكمة العدل العليا. ونادراً ما كانت المحاكم العسكرية الإسرائيلية تبرئ الفلسطينيين المتهمين بارتكاب جرائم أمنية؛ رغم أنها كانت تقوم أحياناً بتخفيف العقوبة عند الاستئناف.

وقالت عدة منظمات غير حكومية إن المحاكم العسكرية الإسرائيلية، التي نظرت في قضايا الآلاف من فلسطينيي الضفة الغربية خلال العام، لم تكن مهياًة للفصل في كل قضية بشكل صحيح. وأفادت منظمات غير حكومية ومحامون بأن الكثير من المتهمين اختار القول إنه مذنب والحصول على عقوبة مخففة بدل الإصرار على أنه بريء وخوض محاكمة يمكن أن تستغرق شهوراً، وأحياناً أكثر من عام. كما أفاد المحامون المختصون بقضايا حقوق الإنسان بأن بنية المحاكمات العسكرية، التي تجرى في مرافق عسكرية يكون فيها القضاة والمدعون العامون وموظفو المحكمة من الضباط العسكريين وفيها قيود أمنية مشددة، كانت تحد من حقوق المتهمين في محاكمة علنية وفي الاستعانة بمحاميين.

وأفادت منظمات غير حكومية بأن السلطات الإسرائيلية استمرت في استخدام الاعترافات التي يوقعها القاصرون الفلسطينيون، والتي كانت تكتب باللغة العبرية التي لا يستطيع معظمهم قراءتها، كأدلة ضدهم في المحاكم الإسرائيلية العسكرية. وقالت منظمة مراقبة المحاكم العسكرية (شاهد) إن السلطات أطلعت 72 بالمائة من القاصرين الفلسطينيين، أو أجبرتهم على التوقيع على، وثناق باللغة العبرية عند ختام استجوابهم. وأفاد بعض المنظمات غير الحكومية بأن السلطات كانت تنتزع هذه الاعترافات قسراً في الكثير من الأحيان أثناء عمليات الاستجواب. وطعنات السلطات الإسرائيلية في صحة هذه النتائج التي تم التوصل إليها، وأفادت بأن الاستجابات تتم باللغة العربية فقط وبأن السلطات لم ترفع أي اتهامات على أساس اعتراف مكتوب باللغة العبرية فقط لا غير.

السجناء والمحتجزون السياسيون

أفادت منظمات حقوق الإنسان بحدوث اعتقالات لأسباب سياسية في الضفة الغربية وغزة. إلا أنه لم يتوفر تقدير جدير بالثقة لعدد السجناء السياسيين الذين كانوا معتقلين لدى السلطة الفلسطينية خلال العام.

واعتقلت حماس ما يقدر بعدة مئات من الأشخاص زعم أن اعتقالهم كان بسبب انتماءاتهم السياسية أو انتقادهم حماس علناً أو الاشتباه في تعاونهم مع إسرائيل، واحتجزتهم لفترات زمنية متفاوتة. وربط المراقبون بين هذه الاعتقالات والادعاءات العديدة بغياب الأصول القانونية السليمة. وكانت قدرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية على الاجتماع مع السجناء محدودة. وأفادت منظمة الضمير الفلسطينية غير الحكومية بأن إسرائيل استمرت في احتجاز أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، كانت لمعظمهم بعض الارتباطات بحماس.

ولم تكن السلطات الإسرائيلية تمنح المعتقلين إدارياً فرصة دحض الادعاءات المقدمة ضدهم أو الاطلاع على المواد الاستدلالية المقدمة ضدهم في المحكمة. وقد سمحت السلطات الإسرائيلية للجنة الدولية للصليب الأحمر بالاجتماع مع المحتجزين إدارياً.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانصاف

يمكن للمواطن رفع دعوى ضد السلطة الفلسطينية، بما في ذلك دعوى بشأن أمور تتعلق بادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن ذلك لم يكن مألوفاً.

ويجوز لسكان قطاع غزة رفع الدعاوى المدنية، بما فيها تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن ذلك لم يكن مألوفاً.

ويمنح القانون الإسرائيلي الفلسطيني إمكانية الحصول على تعويض في بعض حالات انتهاك حقوق الإنسان، حتى عندما تكون الإجراءات قانونية.

استعادة الأملاك

كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تمنح الفلسطينيين في حالات نادرة فرصاً للحصول على تعويض عن المنازل الفلسطينية التي يتم هدمها أو مصادرتها، (أنظر القسم 1.و.) وذلك رهناً بعملية تقييم وتثبت واستئناف. وكان الفلسطينيون عموماً يرفضون ذلك مشيرين إلى رغبتهم في عدم إضفاء الشرعية على عملية المصادرة. وكانت الحكومة الإسرائيلية تفرض [على الفلسطينيين] أحياناً دفع رسوم لهدم البيوت مما دفع الفلسطينيين في بعض الأحيان إلى القيام بهدم بيوتهم بأنفسهم لتجنب الكلفة الأعلى لعملية الهدم الإسرائيلية. وقد واجه الفلسطينيون صعوبة في إثبات ملكيتهم للأراضي في المحاكم الإسرائيلية وفقاً لتعريفات إسرائيل لملكية الأرض.

و- التدخل التعسفي أو غير المشروع في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يفرض قانون الإجراءات الجزائية في السلطة الفلسطينية بشكل عام على المدعي العام إصدار مذكرات تفتيش لدخول وتفتيش الممتلكات الخاصة، إلا أنه يمكن لضباط الشرطة القضائية دخول المنازل دون حصولهم على مذكرات تفتيش في ظروف استثنائية.

ولم ترد أي تقارير محددة عن قيام السلطة الفلسطينية بمضايقة أفراد عائلة بسبب مخالفت يدعي أن أحد أفرادها ارتكبها، رغم أن منظمات غير حكومية أفادت بأن ذلك التكتيك كان مألوفاً.

وأفادت تقارير من وسائل الإعلام المحلية ومن مصادر في المنظمات غير الحكومية بأن سلطات حماس كانت تتدخل في أحيان كثيرة بشكل تعسفي في الشؤون الخاصة وفي شؤون الأسرة والبيت في قطاع غزة. وتذكر أن سلطات حماس قامت بتفتيش البيوت ومصادرة ممتلكات دون الحصول على مذكرات تفتيش. واستهدفت هذه العمليات الصحفيين والمولين لفتح والناشطين في المجتمع المدني والناشطين الشباب وأولئك الذين اتهمتهم أجهزة حماس الأمنية بالقيام بنشاطات إجرامية. وراقبت قوات حماس أنظمة الاتصالات الخاصة، بما فيها خطوط الهاتف، والبريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي. وكانت تطلب تزويدها بكلمات الدخول السرية والاطلاع على المعلومات الشخصية وتقوم بمصادرة أجهزة المحتجزين الإلكترونيات الشخصية. وفي حين أن العضوية في حماس لم تكن تبدو شرطاً للحصول على المسكن أو التعليم أو الخدمات الحكومية، كانت السلطات تقوم عادة بقصر التوظيف في بعض المناصب الحكومية في غزة، كالمناصب في الأجهزة الأمنية، على أعضاء حماس فقط. وقد احتجزت حماس في عدة حوادث أشخاصاً لاستجوابهم ومضايقتهم، وخاصة الشبان الناشطين المؤيدين للديمقراطية، على أساس أفعال مزعومة قام بها أفراد من عائلاتهم.

وكانت قوات الدفاع الإسرائيلية تقوم بشكل متكرر بمداخلة بيوت الفلسطينيين ودخولها، بما في ذلك في المنطقة "أ"، وفي أغلب الأحيان ليلاً، وقد قالت إنها كانت تقوم بذلك لضرورات عملياتية. وقد ازدادت هذه الاقتحامات منذ شهر تشرين الثاني/أكتوبر 2015 واستمرت بشكل أقل، وإن كانت قد ظلت بمستويات أعلى من مستواها التاريخي، خلال العام. وبمقتضى أوامر الاحتلال، لا يحق إلا لضباط قوات الدفاع الإسرائيلية فقط برتبة مقدم فما فوق التصريح بدخول البيوت والمؤسسات الفلسطينية الخاصة في الضفة الغربية بدون إذن تفتيش، استناداً إلى الضرورة العسكرية. ولم ترد أي تقارير تفيد بمعاينة جنود في قوات الدفاع الإسرائيلية بسبب خرقهم لهذا المتطلب.

وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية، واصلت الإدارة المدنية الإسرائيلية (وهي جزء من وزارة الدفاع الإسرائيلية) وبلدية القدس، ووزارة الداخلية الإسرائيلية، هدم المنازل والصهاريج وغيرها من المباني والأماكن التي شيدها فلسطينيون في مناطق تقع تحت السيطرة المدنية الإسرائيلية على أساس أن تلك المباني تقتصر إلى رخص التخطيط الإسرائيلية. وقد هدمت السلطات 1085 مبنى فلسطينياً في الضفة الغربية والقدس الشرقية، أي أكثر من ضعفي عدد المباني التي قامت بهدمها عام 2015 (536) وأكثر من عدد ما سجل من هدم المنازل في أي عام منذ 2009، عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وضع سجلات شاملة لعمليات الهدم. ولم يكن يتم عرض دفع تعويضات في هذه الحالات. كما ظلت أيضاً المباني القريبة من الحاجز الفاصل أو من منشآت عسكرية تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية أو من ميادين الرماية عرضة لتهديد أكبر بالهدم أو المصادرة. وفي 26 تموز/يوليو، هدمت بلدية القدس ووزارة الداخلية 19 مبنى فلسطينياً، بينها 13 منزلاً في أحياء قلنديا والعيصوية وراس العامود في القدس الشرقية لافتقارها إلى تصاريح البناء. وقالت الأمم المتحدة إن عمليات الهدم هذه كانت مجتمعة أضخم عملية هدم في يوم واحد في القدس الشرقية منذ عام 2009 على الأقل. وأفاد السكان ومنظمات غير حكومية بأن السلطات هدمت 11 منزلاً في قلنديا لأنها كانت قريبة جداً من حاجز الفصل.

وقد أعربت منظمات غير حكومية عن قلق بالغ بشأن عمليات الهدم في "المنطقة ج" في الضفة الغربية. وهدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية 896 مبنى في المنطقة ج في 220 عملية، مشردة 1326 شخصاً ومؤثرة على عدد أكبر بكثير من الأشخاص. وكان 301 من المباني الـ896 التي تم هدمها ممولاً من قبل متبرعين. ومقارنة بذلك، هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية 453 مبنى في الضفة الغربية في عام 2015. ولم تستهدف

الإدارة المدنية الإسرائيلية المباني السكنية فقط (بما في ذلك المغارات الطبيعية)، وإنما استهدفت أيضا المباني التجارية والبنى التحتية كالطرق وصهاريج وأنابيب المياه والألواح الشمسية. وفي إحدى قرى المنطقة ج، خربة طانا قرب نابلس، قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بأربع عمليات هدم، مدمرة ما بين 23 إلى 53 مبنى ومشردة من 12 إلى 87 شخصاً في كل عملية؛ وقد بنى القرويون الكثير من المباني التي تم هدمها من الحطام الناجم عن عمليات هدم سابقة.

في شهر شباط/فبراير، هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية 43 مبنى وشردت 59 شخصاً في عملية استغرقت يوماً واحداً في قرية عين الرشاش قرب رام الله. وفي أغلبية عمليات الهدم في المنطقة ج، ادعت الإدارة المدنية الإسرائيلية بأن المباني كانت بدون تصاريح بناء إسرائيلية و/أو كانت موجودة بشكل غير مشروع في منطقة عسكرية مغلقة. وقد أعلنت السلطات الإسرائيلية أجزاء ضخمة من المنطقة ج مناطق عسكرية مغلقة بعد عام 1967.

وواصل الجيش الإسرائيلي اعتماد سياسته في "الهدم العقابي". وقد قامت السلطات الإسرائيلية بعمليات هدم جزئية أو كلية لمنازل 29 عائلة فلسطينية قام أحد أفرادها بمهاجمة إسرائيليين في القدس أو الضفة الغربية أو إسرائيل منذ 2014. وأفادت الأمم المتحدة بأن هذه العمليات كانت تؤدي في الكثير من الأحيان إلى جعل المباني السكنية القريبة من المنزل المهدم غير صالحة للسكن وأدت إلى تشريد 142 فلسطينياً، بمن فيهم أطفال. وقد وجهت المنظمات غير الحكومية انتقادات كثيرة إلى الهدم العقابي بوصفه عقاباً جماعياً. وانتقدت بعض المنظمات غير الحكومية والفلسطينيون إسرائيل لعدم قيامها بتطبيق سياسة الهدم العقابي بشكل متساو من خلال القيام أيضا بهدم منازل عائلات الإسرائيليين الثلاثة الذين أدينوا عام 2014 باختطاف وقتل محمد أبو خضير، 16 سنة، من القدس الشرقية. وقد ادعت وزارة الدفاع الإسرائيلية في رسالة إلى عائلة أبو خضير بأن التأثير الردعي لهدم المنازل لن يكون ذا شأن في المجتمع الإسرائيلي.

وعلى سبيل المثال، في 4 نيسان/أبريل، هدمت السلطات الإسرائيلية ثلاثة منازل في قباطية، قرب جنين، لعائلات مهاجمين فلسطينيين، أطلقت السلطات النار عليهم وقتلتهم عندما حاولوا القيام بهجوم قرب بوابة دمشق في المدينة القديمة في القدس في 3 شباط/فبراير. وشردت عمليات الهدم 19 شخصاً، بينهم سبعة أطفال، وأصابت محلاً تجارياً مجاوراً بأضرار. وفي 15 آب/أغسطس، هدمت السلطات الإسرائيلية منازل بني نعيم (قرب الخليل) تخص عائلة المهاجم الفلسطيني، 17 سنة، الذي قتل الطفلة الإسرائيلية هليل آرييل، 13 سنة، طعنا في مستوطنة كريات عربية في 30 حزيران/يونيو. وقامت السلطات بهدم طابق المبنى الأول جزئياً، مما جعل بقية المبنى غير صالحة للسكن وسبب أضراراً ضئيلة للمنازل المجاورة.

وأفاد الفلسطينيون ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بأن قوات الدفاع الإسرائيلية لم تكن تتخذ في معظم الحالات أي إجراءات إزاء ما يقوم به المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك هدم الأملاك الفلسطينية والمزروعات الفلسطينية. (أنظر القسم 6، الأقليات القومية والعرقية والإثنية).

القسم 2: احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ- حرية التعبير والصحافة

يكفل النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية حق كل شخص في حرية الفكر والوجدان والتعبير، شفويًا وكتابيًا وبأي شكل آخر. ولا تنص قوانين السلطة بشكل محدد على حرية الصحافة. وقد واصلت قوات أمن السلطة

في الضفة الغربية وعناصر أجهزة حماس الأمنية في قطاع غزة تقييد حرية التعبير والصحافة خلال العام الماضي، وخاصة من خلال المضايقة والتخويف والاعتقال.

ويكفل القانون الإسرائيلي حمايات معينة للفلسطينيين من سكان القدس والضفة الغربية وغزة. وكانت هناك معايير وحمايات قانونية للإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية مختلفة عن تلك المتوفرة لسكان الضفة الفلسطينيين. ولكن السلطات الإسرائيلية واصلت رغم ذلك تقييدها للتغطية الصحفية ووضعت قيوداً على أشكال معينة من التعبير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة من خلال تقييد حقوق الصحفيين في التنقل وعن طريق العنف والاعتقالات والترهيب.

حرية الرأي والتعبير: رغم أنه لا يوجد لدى السلطة الفلسطينية قانون يحظر انتقاد الحكومة، أشارت تقارير وسائل الإعلام إلى أن السلطة الفلسطينية قبضت على بعض الصحفيين والناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي الذين انتقدوا السلطة الفلسطينية ومسؤولين فيها، أو غطوا أخبار نشاطات انتقدت السلطة الفلسطينية والمسؤولين فيها. وبالإضافة إلى ذلك، وردت عدة شكاوى خلال العام تفيد بمنع السلطة الفلسطينية الصحفيين من تغطية نشاطات في الضفة الغربية ادعت أنها متحيزة لحماس.

وفي قطاع غزة، كان الأشخاص الذين ينتقدون السلطات علناً يعرضون أنفسهم لخطر اقتصاص حماس منهم، بما في ذلك باعقالاتهم واستجوابهم ومصادرة ممتلكاتهم ومضايقتهم. وواجه ممارسو الإعلام المتهمون بانتقاد حماس علناً، بمن فيهم الناشطون في المجتمع المدني والناشطون الشباب ومؤيدو وسائل التواصل الاجتماعي والصحفيون، إجراءات عقابية، بينها مدهامة منشأتهم ومنازلهم، واحتجازهم تعسفاً، ورفض السماح لهم بالسفر إلى خارج غزة.

وفرضت سلطات حماس الحاكمة بحكم الأمر الواقع قيوداً على عمل الصحفيين الأجانب في قطاع غزة، منها إخضاعهم لعمليات استجواب طويلة عند نقاط الدخول إلى قطاع غزة وإما رفض تزويدهم بتصاريح دخول إلى القطاع أو تأخير قيامها بمنحهم إياها بشكل مطول. وبدا أن بعض هذه المضايقات كانت رداً عقابياً على ما اعتبرته حماس تغطية صحفية انتقادية.

وفي مدينة القدس، حظرت السلطات الإسرائيلية إظهار الرموز السياسية الفلسطينية، كالعلم الفلسطيني، أو الإعراب علناً عن مشاعر مناهضة لإسرائيل، وفرضت غرامات وعقوبات بالسجن على من يفعل ذلك. ولكن السلطات الإسرائيلية لم تقم دوماً بتطبيق هذه القيود. وقد حظرت مسؤولو الأمن الإسرائيليون على المجموعات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية أو للسلطة الفلسطينية الاجتماع في القدس. كما قيدوا تغطية أنباء الحوادث التي يمكن أن تظهر السياسات الإسرائيلية بصورة سيئة.

فعلى سبيل المثال، ألغت السلطات الإسرائيلية حدثاً كان مقرراً في مسرح الحكواتي الوطني الفلسطيني في القدس الشرقية بعنوان "إجراءات الطوارئ لإعادة الحياة للمؤسسات الفلسطينية الثقافية في القدس الشرقية" بسبب عزم وزير الثقافة في السلطة الفلسطينية الحضور.

وفي 2 شباط/فبراير، اعتقل جهاز الاستخبارات الإسرائيلي نادر بييرس، مدير برنامج "صباح الخير يا قدس" وهو برنامج يخرج التلفزيون الفلسطيني في القدس. وذكر أن السلطات قامت باستجوابه بخصوص المناقشات السياسية في البرنامج التي كان الكثير منها انتقادياً للسياسات الإسرائيلية.

الصحافة والحريات الإعلامية: عملت وسائل الإعلام المستقلة في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية وغزة وسط قيود عليها. ففي الضفة الغربية، طلبت وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية من المراسلين الإسرائيليين الذين يغطون أحداثاً في الضفة التسجيل لديها. وقال نائب وزير الإعلام في السلطة إن السلطة تمنح تصاريح عمل للصحفيين الإسرائيليين فقط إن كانوا غير قاطنين في مستوطنة. وفي حين أن السلطة كانت منفتحة رسمياً على تغطية مراسلين إسرائيليين للأحداث في الضفة الغربية، ذكر أن الصحفيين الفلسطينيين ضغطوا على الصحفيين الإسرائيليين أحياناً لعدم حضور نشاطات السلطة الفلسطينية.

وفي حين اتخذت السلطة الفلسطينية خطوات للسماح بمطبوعات حماس في الضفة الغربية، إلا أنها فرضت أيضاً قيوداً على قناة تلفزيونية تابعة لحماس. ففي 2014 قامت السلطة الفلسطينية بإلغاء حظر كان مفروضاً على توزيع صحيفتي فلسطين و الرسالة المؤيدتين لحماس. إلا أن السلطات الإسرائيلية أجبرت المطبعة التي تتخذ من رام الله مقراً لها على التوقف عن طباعة وتوزيع هاتين الصحيفتين المؤيدتين لحماس في الضفة الغربية. وقامت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية بتوزيع تعليمات على شركات الاتصالات الفلسطينية بالتوقف عن تقديم أي خدمات لتلفزيون الأقصى التابع لحماس.

قامت السلطات الإسرائيلية وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية في حالات كثيرة خلال العام، باعتقال صحفيين مقرهم في الضفة الغربية يعملون لدى مؤسسات إعلامية تملكها حماس أو الجهاد الإسلامي، بما في ذلك فضائية الأقصى وصحيفة فلسطين وتلفزيون فلسطين اليوم.

وكانت حماس قد خففت قليلاً في وقت سابق بعض القيود المفروضة على المطبوعات التابعة للسلطة الفلسطينية أو المؤيدة لها في قطاع غزة، رغم استمرار وجود قيود لا يستهان بها. ففي عام 2014، رفعت حماس الحظر الذي كانت قد فرضته على توزيع أعداد ثلاثة صحف مقرها في الضفة الغربية، هي القدس والأيام و الحياة الجديدة. وسمحت حماس ببث التقارير والمقابلات التي يتم إجراؤها مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية في غزة. كما سمحت حماس، مع بعض القيود، بعمل وسائط البث الإعلامية غير التابعة لحماس في قطاع غزة. وذكر أن تلفزيون فلسطين الذي تدعمه السلطة الفلسطينية كان يتمتع بالقدرة على العمل في قطاع غزة.

وقد سعت حماس إلى تقييد تنقل الصحفيين في غزة، على معابر الحدود وداخل القطاع أيضاً. وفي 22 آب/أغسطس أصدر اتحاد الصحفيين الأجانب بياناً يعرب عن مخاوفه إزاء القيود التي فرضتها حماس على عمل الصحفيين الأجانب في قطاع غزة. وقال إن عدداً من الصحفيين الأجانب اشتكى من عمليات التحقيق التطفلية أثناء دخولهم إلى قطاع غزة وعند تقديمهم طلبات الحصول على تصاريح الإقامة. وقد رفضت السلطات، في حالات قليلة، منح المراسلين الصحفيين التصاريح، أو منحهم تصاريح لمدد قصيرة جداً يستحيل تبريرها أو أبلغتهم بأن تصاريحهم مشروطة بعدم العمل مع صحفيين فلسطينيين محددين.

وفي مناطق الضفة الغربية التي تتحكم إسرائيل بالدخول إليها والخروج منها، اشتكى الصحفيون الفلسطينيون من أن السلطات الإسرائيلية تقيّد حريتهم في الحركة والتنقل وقدرتهم على تغطية الأنباء. ولا تعترف قوات الدفاع الإسرائيلية بالبطاقات الصحفية الفلسطينية أو بطاقات الاعتماد الصحفي الممنوحة من الاتحاد الدولي للصحفيين. وكان لدى قلة من الفلسطينيين بطاقات اعتماد صحفية إسرائيلية في أعقاب سحب إسرائيل الغالبية العظمى من وثائقهم خلال الانتفاضة الثانية التي بدأت في عام 2000. وقد أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في شهر أكتوبر/تشرين الأول تقريره السنوي حول حرية الصحافة في 2015-2016 موثقاً ما ادعى أنه تصعيد مهم في انتهاكات السلطات الإسرائيلية ضد العاملين في وسائل الإعلام.

ولا تصدر إسرائيل تصاريح خاصة للصحفيين الفلسطينيين للسفر إلى القدس أو إلى الجانب الغربي من الحاجز الفاصل. وأبلغ الصحفيون الفلسطينيون الذين تمكنوا من الحصول على تصاريح لأسباب أخرى، كما أبلغ الصحفيون الفلسطينيون المقدسة أيضاً، عن حوادث مضايقة وعنصرية وأحياناً عنف عند سعيهم لتغطية أنباء في القدس خاصة في البلدة القديمة والمناطق المحيطة بها.

فعلى سبيل المثال، أفادت وسائل الإعلام بأن الشرطة الإسرائيلية هاجمت المصور الصحفي المستقل سعيد ركن في 30 نيسان/أبريل أثناء تغطيته جنازة سجين فلسطيني سابق في مدينة القدس القديمة. وقال ركن إن ضابطاً في الشرطة الإسرائيلية اقترب منه من الخلف أثناء تصويره الحدث ورشه بالفلفل مباشرة في وجهه، مما جعل ركن يفقد وعيه لفترة قصيرة.

وفي حين أن إسرائيل لا تمارس سلطة داخل غزة، إلا أنها قامت باعتقال أو استجواب صحفيين أثناء مغادرتهم (إلى) أو عودتهم من المنطقة. وفي 23 نيسان/أبريل أقت السلطات القبض على الصحفي الفلسطيني ونائب رئيس نقابة الصحفيين الفلسطينيين عمر نزال عند نقطة عبور حدودية إسرائيلية-أردنية أثناء سفره إلى سراييفو لحضور اجتماع لاتحاد الصحفيين الأوروبيين. وبحلول أيلول/سبتمبر، كان لا يزال في الاحتجاز الإداري دون توجيه أي تهمة إليه. ووفقاً للاتحاد الدولي للصحفيين، احتجزت السلطات إدارياً ثلاثة صحفيين فلسطينيين منذ بداية العام.

العنف والمضايقة: وردت تقارير عديدة تفيد بأن قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية قامت خلال العام بمضايقة صحفيين، واعتقالهم (مستخدمة العنف في بعض الأحيان)، ومقاضاتهم، وفرض غرامات مالية عليهم. وبالإضافة إلى ذلك، دُكر أن قوات الأمن التابعة للسلطة كانت تأمر أحياناً أيضاً بمسح أجزاء من اشربة مصورة يظهر فيها مسؤولون في الأجهزة الأمنية.

وإدعى بعض الصحفيين الفلسطينيين أن السلطة الفلسطينية عرقلت نشاطات المؤسسات الإعلامية المتعاطفة مع حماس وقيدت تغطية وسائل الإعلام التي تنتقد السلطة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أمرت السلطة الفلسطينية بإغلاق مكتب صحيفة العربي الجديد التي تمولها قطر (ولكنها لم تنفذ القرار)، متهمه الصحيفة بالافتقار إلى وثائق الاعتماد المشترطة وبنشر أنباء حاقة سيئة النية عن أجهزة السلطة الأمنية. وفي 8 حزيران/يونيو، استدعت السلطة الفلسطينية المراسل الصحفي محمد عبد ربه للاستجواب بسبب تقرير استقصائي كتبه. وقد استجوبت قوات أمن السلطة عبد ربه، ولكن السلطات أطلقت سراحه دون توجيه اتهام إليه.

وكان سجل السلطة الفلسطينية غير متسق أيضاً في مجال حماية الصحفيين الإسرائيليين والدوليين بسبب مضايقات المدنيين الفلسطينيين أو موظفي السلطة نفسها لهم.

وفي قطاع غزة، قامت حماس أحياناً باعتقال ومضايقة الصحفيين والضغط عليهم، مستخدمة القوة أحياناً. ودُكر أن حماس استدعت واحتجزت صحفيين فلسطينيين وأجانب للتحقيق معهم بهدف تخويفهم. كما قيدت حماس حرية تنقل الصحفيين خلال العام، محاولة حظر الوصول إلى بعض المباني الرسمية، وكذلك إلى عدة نشاطات احتجاجية مؤيدة للديمقراطية.

في 3 كانون الثاني/يناير، أُلقت شرطة حماس القبض على الصحفي الفلسطيني أيمن العالول، الذي كان يعمل لدى محطة تلفزيونية عراقية، واحتجزته مدة ثمانية أيام لـ"الإخلال بالنظام العام و التلاعب بالرأي العام." وأفادت منظمة هيومان رايتس ووتش بأن السلطات عذبت العالول أثناء احتجازه. وقد أطلقت حماس سراحه بعد عدة أيام بعد أن تعهد في اتفاق وقع عليه أنه لن يغطي التطورات السياسية في غزة.

وبالإضافة إلى ذلك، قبضت سلطات حماس في 1 أيلول/سبتمبر، على الصحفي الفلسطيني محمد عثمان، الذي كان يعمل في غزة لدى قناة العربي الجديد التي تبث للعالم العربي ولدى موقع إخباري أجنبي على الإنترنت. ورغم أن السلطات لم تفصح عن أي أسباب محددة لاعتقاله، كان عثمان يكتب تقارير استقصائية تنتقد حماس في الكثير من الأحيان. وقد أطلقت السلطات سراحه في اليوم التالي ريثما يتم استكمال التحقيق، ثم عاودت السلطات إطلاق سراحه مجدداً دون توجيه أي تهمة إليه بعد اعتقاله لاحقاً لاستجوابه في 5 أيلول/سبتمبر.

ووردت خلال العام تقارير عن عشرات الإجراءات الإسرائيلية التي منعت الصحفيين الفلسطينيين أو الإسرائيليين- العرب من تغطية الأنباء في الضفة الغربية وغزة والقدس. وتضمنت هذه الإجراءات مضايقات من قبل الجنود وأعمال عنف ضد الصحفيين. كما قال الصحفيون الفلسطينيون إن قوات الأمن الإسرائيلية احتجزت صحفيين فلسطينيين وأجبرتهم على مسح الصور وأشرطة الفيديو تحت التهديد بالعنف أو بالاعتقال/الاحتجاز الإداري.

في 3 شباط/فبراير، اعتدت الشرطة الإسرائيلية جسدياً، حسبما تردّد، على مصور تلفزيون فلسطيني علي ياسين أثناء تغطيته أحداثاً قرب مدينة القدس القديمة.

وفي 23 أيار/مايو، انتقد اتحاد الصحفيين الأجانب في القدس ما وصفه بأنه "تفتيش أممي مهين" فرض على عاطف الصفدي، وهو مصور عربي يعمل لدى الوكالة الأوروبية للتصوير وكان يحمل بطاقة صحفية صادرة عن الحكومة الإسرائيلية. وكان الصفدي مصوراً ممثلاً لجميع الوكالات الأجنبية يومذاك وقد عهد إليه بمهمة تغطية الاجتماع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس الوزراء الفرنسي. وقد طلب منه ضباط الأمن الإسرائيليون خلع ملابسه كجزء من عملية التفتيش الأمني.

وقد وردت تقارير عديدة عن إصابة صحفيين بالرصاص الفولاذي المغلف بالمطاط والذخيرة الحية أو الغاز المسيل للدموع أثناء تغطيتهم للمظاهرات والاشتباكات بين محتجين فلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. وفي 6 أيار/مايو، أطلق جنود الجيش الإسرائيلي رصاصتين مطاطيتين على الصحفي في تلفزيون فلسطين أحمد عثمان أثناء تغطيته مظاهرة في قليلية ضد النشاطات الاستيطانية في كفور قدوم في الضفة الغربية. كما أطلق جنود الجيش الإسرائيلي النار في نفس المظاهرة على المصور الصحفي المستقل سمير ديك وأصابوه بأربع رصاصات مطاطية في كتفه وساقه. وأكد الصحفيون الفلسطينيون أن عناصر الجيش الإسرائيلي استهدفهم لمنعهم من تغطية المظاهرات المناوئة لإسرائيل. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، أطلق جندي إسرائيلي رصاصة مطاطية على المصور [الصحفي] مجدي اشتية الموظف لدى وكالة أنباء الأوسشبيتد برس أثناء تغطيته اشتباكات شمال القدس.

الرقابة أو تقييد المحتوى: تحظر السلطة الفلسطينية الدعوة إلى العنف، وإظهار السلاح، والشعارات العنصرية في وسائل الإعلام التي تمولها وتسيطر عليها السلطة. ولم ترد أي تقارير مؤكدة عن أي إجراءات قانونية أو ملاحقات قضائية ضد أي شخص نشر مواد تخالف توجيهات السلطة الفلسطينية هذه. وأفادت

وسائل الإعلام في مختلف أنحاء الأراضي المحتلة بأنها مارست الرقابة الذاتية. ووردت تقارير عن محاولات قامت بها السلطة الفلسطينية لمحو صور أو أفلام مصورة من كاميرات أو هواتف الصحفيين الخليوية.

في 11 حزيران/يونيو، اعتدت الشرطة الفلسطينية بدنيا على الصحفي جهاد قاسم والمصور الصحفي أمير حمائل العاملين لدى تلفزيون وطن ومنعتهما من تغطية نشاطات الشرطة في مخيم الأمعري للاجئين قرب رام الله. وطلبت الشرطة من قاسم إلغاء قفل هاتفه النقال الشخصي، وعندما رفض ذلك، فألقت البض عليه وعلى حمائل وأخذتهما إلى مركز شرطة قريب، حيث قامت السلطات في نهاية المطاف بإطلاق سراحهما.

وفي 16 أيلول/سبتمبر، هاجمت عناصر أمن السلطة الفلسطينية مجموعة من الصحفيين أثناء تغطيتها مسيرة سياسية في مدينة جنين. وأجبرت العناصر الأمنية بعض الصحفيين على محو التسجيلات الموجودة في كاميراتهم.

وأفادت منظمات المجتمع المدني بأن حماس فرضت رقابة على برامج التلفزيون ومحتوى المطبوعات، كالصحف والكتب. فعلى سبيل المثال، استجوبت أجهزة حماس الأمنية جميل معمر المحرر في إذاعة فلسطين الرسمية بشأن مقال كتبه عن الفساد المالي في قيادة حماس.

رغم أن السلطات الإسرائيلية تحتفظ بحق مراجعة المحتوى والموافقة عليه قبل نشره في جميع المطبوعات العربية التي تتخذ من القدس مقراً لها بحثاً عن مواد تعتبر مثيرة للهواجس الأمنية (كما تفعل في تعاملها مع وسائل الإعلام الإسرائيلية)، أشارت الأدلة القولية إلى أن السلطات الإسرائيلية لم تراجع بشكل فعال محتوى صحيفة القدس التي تصدر في القدس أو محتوى غيرها من المطبوعات العربية التي تتخذ من القدس مقراً لها. وأفادت المطبوعات التي تصدر في القدس بأنها، بناء على تجاربها السابقة مع الرقابة الإسرائيلية، أصبحت تعرف مع مرور الوقت ما يعتبره الرقيب مقبولاً وأصبحت تمارس الرقابة الذاتية على هذا الأساس.

واصلت الحكومة الإسرائيلية مداومة محطات الإذاعة الفلسطينية وإغلاقها وذلك في المقام الأول بزعم كونها تخرض على العنف ضد المدنيين الإسرائيليين أو الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وتحكم القوانين العسكرية الإسرائيلية التحريض في الضفة الغربية. وقالت منظمات غير حكومية ومراقبون آخرون إن هذه القوانين كانت مصاغة بشكل مبهم وقابل لأكثر من تفسير. وكان جيش الدفاع الإسرائيلي يستشهد بقانونين في أوامره العسكرية عند إغلاقه محطات الإذاعة الفلسطينية: قانون الطوارئ [البريطاني الانتدابي] لعام 1945 والأمر بشأن تعليمات الأمن لعام 2009. ويعرّف هذان القانونان التحريض بأنه محاولة التأثير على الرأي العام بشكل من الممكن أن يؤدي إلى الإضرار بالسلامة العامة أو النظام العام. وينطبق القانون المدني الإسرائيلي على المواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين المقيمين في القدس ويوفر أعلى معيار مسموح به عند تحديد ماهية التحريض. ويحدد القانون الجنائي الإسرائيلي، على سبيل المثال، التحريض بأنه يتعلق فقط بحوادث قام فيها شخص بنشر مواد بغرض التحريض على العنف أو الإرهاب وشريطة أن تكون هناك إمكانية حقيقية بأن النشر سوف يؤدي إلى ارتكاب عمل العنف أو الإرهاب.

في 31 آب/أغسطس، داهم الجيش الإسرائيلي محطة إذاعة السنايل في منطقة الخليل وصادر أجهزتها وأصدر إشعاراً بإغلاقها لثلاثة أشهر (تنتهي في 30 تشرين الثاني/نوفمبر) على أساس تهمة بـ"القيام مراراً متكررة بإذاعة محتوى محرضاً". وكانت تلك رابع مرة تدخل فيها القوات الإسرائيلية في العام الماضي من جانب واحد [أي دون التنسيق مع السلطة] المنطقة لإغلاق محطة إذاعة فلسطينية. وامتنعت الحكومة في

هذه المرة، كما امتنعت في المرات السابقة، عن ذكر فحوى محددة أثارت المخاوف. وكانت الإذاعة قد عادت إلى البث في شهر كانون الأول/ديسمبر.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أغلقت الحكومة الإسرائيلية ثلاث محطات إذاعة في الخليل وصادرت أجهزة البث. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أغلق الجيش إذاعة الحرية الموالية لفتح وإذاعة راديو الخليل وإذاعة راديو الأحلام. وكانت المحطات الثلاث التي تم إغلاقها في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 قد عاودت البث بحلول نهاية العام. وهددت قوات الدفاع الإسرائيلية محطتين إذاعيتين آخرين بالإغلاق لما ادعي من تحريضهما على العنف. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، تلقت إذاعة راديو الناس، وهي واحدة من إذاعتين رئيسيتين في جنين، في شمال الضفة الغربية، رسالة تحذيرية من قوات الدفاع الإسرائيلية تنذرهما بوجوب التوقف والكف عن التحريض على العنف. وكانت إذاعة راديو إف إم، مقرها في الخليل، قد تلقت نفس رسالة الإنذار من الجيش الإسرائيلي في اليوم السابق، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تتخذ أي إجراءات أخرى ضد المحطتين.

وواجه تلفزيون وطن المحلي الفلسطيني خلال العاميين الماضيين نكسات إضافية في جهوده القانونية لاستعادة أجهزته التي تم تمويل شرائها من الخارج وصادرتها قوات الدفاع الإسرائيلية في 2012 من استوديوهاته في رام الله (في المنطقة "أ" من الضفة الغربية). ففي عام 2014، رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية عريضة الوطن التي تطعن في مصادرة أجهزته، بعد عدة جلسات لم تسمح السلطات خلالها لمحامي الوطن، لما زعم به أسباب أمنية، بالإطلاع على الأدلة التي قدمتها قوات الدفاع ضد الوطن. وجادل محامو تلفزيون الوطن بأنهم أثبتوا أن البث لا يشكل أي تهديد للاتصالات في إسرائيل (كاتصالات المطارات)، واشتكوا من العملية القانونية غير الشفافة التي سمحت للحكومة بعدم إطلاع الأطراف في القضية على الشهادات على أساس مخاوف أمنية. ولم تتخذ السلطات الإسرائيلية أي إجراءات إضافية بشأن الالتماس خلال العام.

قوانين التشهير / القذف: كانت هناك بعض الاتهامات الموجهة إلى الصحفيين بالقذف والتشهير في الضفة الغربية بالإضافة إلى كبت الصحفيين لأسباب تتعلق بالأمن الوطني. فعلى سبيل المثال، اعتقل جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية في 25 تموز/يوليو الصحفي الفلسطيني محمد خبيصة واتهمه بالتشهير بوكالة حكومية ونشر أخبار كاذبة مشوهة للسمعة. وقد نشر خبيصة، الذي يعمل لدى وكالة الأناضول للأخبار، مقالاً على صفحته في فيسبوك انتقد فيه ما وصفه بحجم الميزانية غير المتناسب المخصص لوكالة أخبار وفا الفلسطينية الرسمية. واستشهد مقال خبيصة بأرقام نشرتها وزارة مالية السلطة الفلسطينية. وقد أفرجت السلطات عنه في اليوم التالي.

ووردت تقارير أثناء عملية الجرف الصامد في قتال عام 2014 تقيد بأن حماس استخدمت المبررات الأمنية أو قوانين القذف والتشهير لكبح النقد العلني.

واستخدمت السلطات الإسرائيلية تبريرات أمنية أو قوانين القذف والتشهير لكبح الانتقاد العلني، خاصة في محطات الإذاعة الفلسطينية التي تتخذ من الضفة الغربية مقراً لها.

حرية الإنترنت

كان يمكن الوصول بشكل عام إلى الإنترنت واستخدامها في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. ولكن انقطاع التيار الكهربائي المتكرر في غزة عطل القدرة على الوصول إلى الإنترنت. كما أن إسرائيل لم تسمح

باستيراد تكنولوجيا الجيل الثالث وتكنولوجيا وسائل الاتصالات عن بعد الأحدث إلى الضفة الغربية وغزة، مما يحد بشكل كبير من القدرة على استخدام الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة [كالهواتف].

في حين أن السلطة الفلسطينية لم تفرض قيوداً على استخدام الإنترنت، إلا أنه كانت هناك تقارير مفادها أن السلطة راقبت بفعالية وسائل التواصل الاجتماعي، وقامت بالضغط على النشطاء والصحفيين ومضايقتهم. وكان هناك أكثر من حالة اعتقال فيها السلطة الفلسطينية أو احتجزت فلسطينيين بسبب ما نشره على مواقع التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، اعتقل جهاز المخابرات العامة التابع للسلطة، في 24 كانون الثاني/يناير، الناشط المستقل عبد الله بني عودة بسبب كتابات نشرها على صفحته في فيسبوك. وقد احتجزت السلطة عوده مدة ثلاثة أيام ادعى أن السلطات قامت خلالها بضربه واتهامه بالتحريض على وسيلة تواصل اجتماعي وبالقيام بنشاطات مثيرة للشك في الجامعات الفلسطينية.

وقالت منظمات مجتمع مدني فلسطينية مقرها غزة ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت إن سلطات حماس راقبت نشاطات سكان غزة على الإنترنت واتخذت إجراءات لتخويفهم ومضايقتهم.

فعلى سبيل المثال، استدعت السلطات في مكتب المدعي العام التابع لحماس رمزي حرز الله، وهو موظف في مكتب صراف عملة وعضو سابق في حماس، وأبلغته أن وزارة الداخلية بحكم الواقع رفعت شكوى تتهمه فيها بأنه شهِر بمسؤولين في الوزارة على فيسبوك. وفي 3 كانون الثاني/يناير، قبض مسؤولو الأمن التابعون لحماس عليه وصادروا هاتفه الخلوي وأجهزة الكمبيوتر الخاصة به. ووفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، قامت سلطات حماس باستجواب حرز الله ومضايقته أثناء وجوده في الاحتجاز ومنعت سلطات حقوق الإنسان من الاجتماع به. وقد أطلقت سلطات حماس سراحه بعد بضعة أيام ولكنها أبلغته بأن بإمكانه الإعراب عن انتقادات ولكن ليس إهانة حكومة حماس القائمة بحكم الواقع.

لم تقيد السلطات الإسرائيلية الوصول إلى الإنترنت واستخدامها؛ ولكنها راقبت نشاطات الفلسطينيين على الإنترنت، واعتقلت عدداً من الفلسطينيين بتهم التحريض، على أساس ما نشره على وسائل التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، اعتقلت السلطات الإسرائيلية في 9 آذار/مارس سامي السع، وهو محرر ومراسل تلفزيون الفجر الجديد، في بيته في طولكرم في الضفة الغربية. وأصدرت محكمة عسكرية إسرائيلية على الساعي حكماً بالسجن تسعة أشهر للتحريض على العنف.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

لم تفرض السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية قيوداً على الحرية الأكاديمية، ولم تكن هناك أي تقارير معروفة عن فرض السلطة الفلسطينية رقابة على المناهج المدرسية أو المسرحيات، أو الأفلام، أو المعارض في الضفة الغربية. ويكفل القانون الفلسطيني الحرية الأكاديمية، إلا أنه ذُكر أن بعض الأفراد أو المسؤولين في مؤسسات أكاديمية كانوا يمارسون الرقابة الذاتية على المناهج. أفاد أعضاء هيئات التدريس بوجود عناصر أمنية داخل الحرم الجامعية بين الطلاب وهيئات التدريس، وهو أمر يكون قد أدى إلى ممارسة الرقابة الذاتية.

وقد اعتمدت المدارس الحكومية العامة ومدارس الأونروا (منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) في غزة نفس المنهاج الدراسي الذي اعتمدته مدارس الضفة الغربية. وأفاد الفلسطينيون سكان غزة بأنه كان هناك تدخلاً محدوداً من قبل حماس في المراحل الابتدائية والثانوية

والجامعية. إلا أنه وردت تقارير تفيد بأن حماس تدخلت في طرق التعليم والمناهج التي تم التوصل إلى أنها تخالف الهوية الإسلامية أو الدين الإسلامي أو "التقاليد" الإسلامية كما تحددها السلطة الموجودة بحكم الأمر الواقع في غزة. كما تدخلت حماس عندما كانت ترددها تقارير عن وجود صفوف أو نشاطات يشارك فيها الذكور والإناث. ولم تغد الأونروا بوجود أي تدخل من هذا النوع في مدارسها في غزة.

وفي قطاع غزة، حاولت سلطات حماس تعطيل بعض البرامج التعليمية والثقافية وبعض برامج التبادل الدولية. وكانت تفرض بشكل روتيني على الفلسطينيين الحصول على إذن بالخروج قبل مغادرة غزة. وقد واجه الطلبة المشاركون في برامج ثقافية أو تعليمية معينة (بما في ذلك برامج ترعاها حكومات أجنبية ومنظمات دولية) التحقيق من قبل سلطات حماس القائمة بحكم الأمر الواقع بشأن الغاية من سفرهم ومدة السفر وكيفية تنسيق الحصول على تأشيرات السفر على سبيل المثال. ورفضت سلطات حماس إصدار تصاريح خروج لبعض المسافرين عن طريق معبر رفح ومعبر ارينز.

وتدخلت سلطات حماس أيضاً في البرامج الثقافية المحلية. وكانت هناك تقارير مستمرة تفيد بأن الحكومة القائمة بحكم الأمر الواقع كانت تقمع التعبير الثقافي الذي قد يمس بتفسير حماس للقيم والهوية الدينية والثقافية المحلية.

أثرت قيود إسرائيل على التنقل سلباً على المؤسسات الأكاديمية وعلى القدرة على تحصيل العلم في الضفة الغربية. فالحكومة الإسرائيلية لا تسمح للطلبة من سكان غزة بالحصول على تصاريح للدراسة في جامعات الضفة الغربية. وخلقت حواجز التفتيش الإسرائيلية صعوبات للتلاميذ وأعضاء الهيئات التعليمية الذين ينتقلون إلى المدارس وحرمة الجامعات في الضفة الغربية. وأبلغ التلاميذ أنهم كانوا، في حالات كثيرة جداً، يصلون متأخرين أو يخسرون أياماً دراسية للتأخر الكبير الذي يواجهونه على حواجز التفتيش. (أنظر القسم 2.د.). وعلاوة على ذلك، أفاد طلبة وأساتذة فلسطينيون بأنهم كانوا يتعرضون للمضايقة والاعتداءات البدنية على يد المستوطنين الإسرائيليين وهم في طريقهم إلى المدارس في مناطق الخليل ونابلس وسلفيت وقلقيليا وأبو ديس. وأفادت الصحف المحلية بأن السلطات الإسرائيلية احتجزت تلاميذ فلسطينيين لمشاركتهم في المظاهرات ولما ادعي من إلقاءهم حجارة على عناصر الجيش الإسرائيلي.

واتهم المسؤولون الحكوميون الفلسطينيون ومسؤولون في الجامعات الفلسطينية قوات الأمن الإسرائيلية بمهاجمة حرم جامعات، خاصة في المناطق القريبة من مستوطنات إسرائيلية، خلال العام. وواصل المسؤولون في جامعة القدس-حرم أبو ديس اتهام الجنود الإسرائيليين بمضايقة طلبة الجامعة الفلسطينيين في حرم الجامعة ومحاولة جرحهم إلى الدخول في مواجهات.

واتهمت إدارة جامعة القدس على امتداد العام قوات الأمن الإسرائيلية بالقيام بشكل روتيني بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع إلى داخل الحرم الجامعي الرئيسي، مما أثر على الطلبة والهيئة التعليمية. وفي شهر كانون الثاني/يناير قالت جهات تم الاتصال بها إن عدة مئات من ضباط الأمن الإسرائيلي دخلوا حرم جامعة القدس في أبو ديس، وقبضوا على ستة حراس ليليين، وداهموا مكتباً للطلبة في دائرة الدراسات الإسلامية، علاوة على مدهامة مكاتب أربع منظمات طلابية سياسية. ونقل ضباط الأمن الإسرائيلي سواقات الأقراص الصلبة من أجهزة الحاسوب وصناديق تحوي أوراقاً من مكاتب الطلبة، وحطموا آلات النسخ والأبواب والأقفال والكراسي والرفوف. وقال المراقبون إن قوات الأمن الإسرائيلية اقتحمت أربع نقاط مختلفة في الجامعة خلال العام وفتشت وخربت كل منها. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وقع حادث مماثل عندما اقتحمت قوات الأمن الإسرائيلية الحرم الجامعي وهاجمت معرماً أقامته رابطة الطلبة المسلمين.

وبالإضافة إلى ذلك، ظلت جامعة فلسطين التقنية خضوري، التي يلاصق حرمها منشأة عسكرية إسرائيلية نشطة في طولكرم، مسرحاً للاشتباكات بين الطلبة وعناصر الجيش الإسرائيلي. وفي 15 آذار/مارس، قال مراقبون في الجامعة إن قوات الأمن الإسرائيلية دخلت الحرم مرتين قامت فيهما بـ"مناورات عسكرية". وقد دخلت عناصر قوات الأمن الإسرائيلية إلى مبنى كلية الهندسة وإلى كلية الزراعة وصادرت كرايس منشورات ووثائق أخرى. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر أعضاء هيئة التدريس في جامعة فلسطين التقنية خضوري بياناً صحفياً أشار إلى أن الجنود الإسرائيليين دخلوا مركز الكمبيوتر التابع للهيئة بالقوة وصادروا شريط مراقبة. كما اتهمت الجامعة العربية الأميركية في جنين هي أيضاً قوات الدفاع الإسرائيلية بدخول الحرم الجامعي بالقوة في 22 آذار/مارس ومصادرة مواد.

أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية بلدية القدس في عام 2011 بتصحيح النقص في غرف الصفوف في مدارس القدس الشرقية بحلول السنة الدراسية 2016-2017؛ ولكن وسائل الإعلام المحلية أفادت بأن الموعد انقضى وما زالت هناك حاجة لأكثر من 2000 غرفة صف. وأشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن المدينة بحاجة لبناء حوالي 100 غرفة صف كل عام في القدس الشرقية لاستيعاب الزيادة في عدد السكان. وأشار أكاديميون تم الاتصال بهم إلى أن الحكومة الإسرائيلية منعت دخول نسخ عن منهاج الدراسة المعتمد لدى السلطة الفلسطينية إلى القدس لاستخدامها في مدارس القدس الشرقية وأن بلدية القدس أرسلت بدلاً من ذلك نصاً معدلاً/مراقباً من منهاج السلطة الفلسطينية الدراسي أزيلت منه معلومات عن تاريخ وثقافة فلسطين. وقد اشتكى المسؤولون المحليون إلى الدبلوماسيين الغربيين بشأن جهود وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية التي ذكر أنه تم بذلها أخيراً لجعل تمويل المدارس الفلسطينية مرتبطاً باعتماد المنهاج الدراسي الإسرائيلي وبـ"أسرلة" المنهاج الدراسي (أي صبغه بالصبغة الإسرائيلية).

وقد داهمت القوات الإسرائيلية بعض مدارس القدس الشرقية خلال العام، بما في ذلك الحادث الذي وقع في 17 تشرين الأول/أكتوبر، عندما داهمت القوات الإسرائيلية مدرسة دار الأيتام الموجودة في مدينة القدس القديمة وقامت في بادئ الأمر باعتقال سمير جبريل، مدير دائرة وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التي تشرف على جميع المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية. وقامت بعد ذلك باعتقال 10 تلاميذ فلسطينيين لإفنائهم حجارة ولكنها أطلقت سراحهم في نفس اليوم.

وواصلت المحكمة العليا الإسرائيلية خلال العام تأييدها، مع بعض الاستثناءات، للحظر الذي فرضته إسرائيل في عام 2000 على دراسة الطلبة من قطاع غزة في جامعات الضفة الغربية. وبشكل عام، لم يقدم طلبة قطاع غزة طلبات التحاق بجامعات الضفة الغربية لأنهم كانوا يدركون أن إسرائيل ستفرض الموافقة على طلبات التصاريح. وحالت السلطات الإسرائيلية عدة مرات خلال العام دون وصول التلاميذ الملتحقين بمدارس محاذية للحرم الشريف/ جبل الهيكل أو داخله إلى صفوفهم.

كما حالت القيود الإسرائيلية المفروضة على السفر دون مشاركة عدد متزايد من طلبة الضفة الغربية وغزة في برامج ثقافية داخل الأراضي الفلسطينية وفي برامج دراسية في الخارج. وفي حالات أخرى، كان تأخر المسؤولين الإسرائيليين في الموافقة على التصاريح يفوت على الفلسطينيين مواعيد السفر المحددة لبرامجهم التبادلية في الخارج أو يفوت عليهم فرصة حضور برامج ثقافية في القدس أو الضفة الغربية. وقد طلبت السلطات من التلاميذ في بعض الحالات الخضوع لمقابلات أمنية تجري معهم قبل منحهم تصاريح. وقامت السلطات الإسرائيلية في السنتين الماضيتين باحتجاز بعض التلاميذ إلى أجل غير محدد بدون توجيه أي

اتهامات إليهم بعد إجراء المقابلات الأمنية معهم، مما جعل بعض الطلبة يرفض الخضوع للمقابلات الأمنية خوفاً من الاحتجاز، مما حال دون حصولهم على تصريح سفر.

وكانت صعوبات السفر قاسية بشكل خاص على الفلسطينيين من غزة، لأن السلطات الإسرائيلية كانت ترفض في كثير من الأحيان منح تصاريح سفر عن طريق معبر إريترز. وأفادت منظمات غير حكومية ومنظمات دولية بأن هناك زيادة تبلغ أكثر من 50 بالمائة في حالات رفض الإسرائيليين منح تصاريح سفر للفلسطينيين من غزة، مما حال دون عبور الفلسطينيين إلى القدس لإجراء المقابلات الخاصة بمنح التأشيرات، لعبور جسر أنبي (جسر الملك حسين) إلى الأردن لمواصلة السفر، ولعبور إلى الضفة الغربية للعمل أو الدراسة. وقالت منظمات غير حكومية إسرائيلية إن الرفض ازداد بالنسبة لمقدمي الطلبات من موظفي المنظمات الدولية ولبعض فئات الرعاية الطبية داخل إسرائيل. وأفاد منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق بأنه تمت الموافقة على 46 بالمائة من طلبات الحصول على تصريح خروج خلال العام، مقارنة بالموافقة على 80 بالمائة من طلبات تصاريح الخروج في عام 2013. وأعرب الكثير من المنظمات غير الحكومية عن اعتقاده بأن معظم القيود الأمنية التي فرضتها إسرائيل على الفلسطينيين الساعين إلى الخروج من غزة في سبيل العمل أو تحصيل العلم أو لمناسبات عائلية كانت تعسفية. وزاد المسؤولون الإسرائيليون عن الحدود في احتجاز واستجواب الفلسطينيين من سكان غزة الساعين للحصول على تصاريح رجال أعمال. ونظراً لكون السلطات المصرية واصلت هي أيضاً إغلاق معبر رفح، إلا لفئات محددة من المسافرين لـ45 يوماً خلال العام (8 أيام للحج فقط لا لغرض آخر)، ظل الفلسطينيون الغزاويون فعلياً محصورين في غزة.

ب- حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانتساب إليها

حرية التجمع

يسمح القانون الفلسطيني بتنظيم الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات في إطار الحدود القانونية. ويشترط القانون الحصول على تصاريح لتنظيم المسيرات والمظاهرات والمناسبات الثقافية الكبيرة، ونادراً ما قامت السلطة الفلسطينية برفض منحها. وقامت قوات أمن السلطة الفلسطينية وحماس خلال العام بتفريق احتجاجات ومظاهرات. فعلى سبيل المثال، أقامت قوات أمن السلطة الفلسطينية في آذار/مارس حواجز ونقاط تفتيش في محاولة منها لمنع مؤيدي إضراب المعلمين من الوصول إلى النشاطات الاحتجاجية في الخليل ورام الله واعتقلت عشرات من المتظاهرين في التجمعات المؤيدة للمعلمين.

ووفقاً لمرسوم أصدرته حماس، يتطلب تنظيم أي تجمع عام أو احتفال في قطاع غزة الحصول على إذن مسبق، وهو أمر يتناقض مع النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية. ولم تكن حماس تسمح، بشكل عام، لأعضاء فتح بالقيام بمسيرات. وأفاد ناشطون بأن مسؤولي حماس كانوا يقومون بمضايقة النساء علناً ويعيقون قدرتهن على التجمع بشكل سلمي.

كما حاول مسؤولو حماس عرقلة الانتقادات المحتملة لسياسات حماس عن طريق فرض شروط تعسفية للموافقة على الاجتماعات المتعلقة بمواضيع سياسية أو اجتماعية.

وواصلت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (أكري) التبليغ عن قيود تعسفية على حرية تجمع الفلسطينيين في القدس الشرقية، بما فيها استخدام الاعتقالات غير المشروعة لتخويف المتظاهرين. في 18 آذار/مارس، قبضت الشرطة وحرس الحدود على ثلاثة فلسطينيين في حي العيسوية في القدس الشرقية لما ادعى من

قيامهم بسلوك مغل بالانظام العام. واعترفت السلطات الإسرائيلية في ما بعد في المحكمة بأنها قبضت على المشتبه بهم لمنعهم من القيام باحتجاج سلمي خلال يوم ماراثون جري القدس، نظراً لأن جزءاً من المسار المحدد له يمر بمحاذاة العيسوية في القدس الشرقية. وفي 24 آب/أغسطس، فرقت الشرطة وحرس الحدود بالقوة مجموعة من المتظاهرين خارج بوابة دمشق في القدس القديمة. وكانت المجموعة تحتج سلمياً تضامناً مع السجناء الفلسطينيين المضربين عن الطعام.

واصلت قوات الدفاع الإسرائيلية استخدامها لأمر عسكري صدر عام 1967 يحظر فعلياً المظاهرات الفلسطينية ويحد من حرية التعبير في الضفة الغربية. وينص الأمر على أنه يتعين الحصول على تصريح من قائد القوات العسكرية في المنطقة لأي تجمع "سياسي" يشارك فيه 10 أشخاص أو أكثر، ونادراً ما كان القائد يمنح التصريح. أما العقوبة التي تفرض على من يخالف الأمر فهي السجن مدة تصل إلى عشر سنوات أو غرامة مالية كبيرة. وفي شباط/فبراير، وجهت محكمة عسكرية إسرائيلية إلى ناشط فلسطيني في الدفاع عن حقوق الإنسان، عيسى عمرو، 18 تهمة تعود إلى عام 2010. وأفادت منظمات حقوق إنسان بأن تصرفات عمرو في تلك الحوادث كانت متسقة مع العصيان المدني السلمي بدون عنف، رغم أن القانون العسكري يحظرها في الضفة الغربية، بما في ذلك عرقلة أو إهانة جندي، والمشاركة في تجمع غير مصرح به، و"التحريض" (تشجيع الآخرين على العصيان المدني). وكانت المحاكمة التي بدأت في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام.

وأشارت منظمات غير حكومية مختلفة إلى أن قوات الدفاع الإسرائيلية لم تحترم حرية التجمع وكثيراً ما كانت تواجه المتظاهرين برد عدواني. واستخدمت قوات الأمن الإسرائيلية أحياناً القوة، بما في ذلك الذخيرة الحية، ضد الفلسطينيين وغيرهم من المشاركين في التظاهرات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما نجم عنه مقتل مدنيين فلسطينيين (أنظر القسم 1.أ.). واستخدمت قوات الدفاع الإسرائيلية القوة بشكل خاص ضد الاحتجاجات الأسبوعية في، أو قرب، مستوطنات تقع داخل "المنطقة ج." وكانت قوات الدفاع تواجه التظاهرات أو التجمعات الاحتجاجية بالأساليب العسكرية للسيطرة على الجماهير أو بالقوة، مستخدمة القنابل المسيلة للدموع والقنابل الصاعقة لدفع المتظاهرين إلى التراجع إلى الخلف، وهو ما ادعت المنظمات غير الحكومية بأنه كان يرقى في الكثير من الأحيان إلى مستوى استخدام قوة غير مميّنة بأسلوب مميت. في 1 تموز/يوليو، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن رجلاً فلسطينياً عمره 63 سنة توفي نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع، وبأن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي أصابت 21 شخصاً آخر على نقطة تفتيش في قلقيلية. وكانت مجموعة من الفلسطينيين الذين لا يحملون تصاريح قد تجمعت عند نقطة التفتيش لأنهم أرادوا الدخول إلى القدس لأداء الصلاة في رمضان. وعندما رفضوا مغادرة المكان، استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية قنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية لتفريقهم. وقد رشق بعض الفلسطينيين القوات الأمنية الإسرائيلية بالحجارة؛ وذكر أنهم أصابوا أحد الجنود بإصابة.

وأعلنت القيادة الوسطى لجيش الدفاع مناطق من الضفة الغربية "مناطق عسكرية مغلقة"، حظرت التجمع فيها. وأبقت على نفس التصنيف للمناطق المجاورة لحاجز الفصل في قريتي بلعين ونعلين كل يوم جمعة خلال الساعات التي يتظاهر فيها الناشطون الفلسطينيون والإسرائيليون والدوليون بشكل منظم. وقد وقعت مجابهاة متكررة بين المحتجين على الحاجز وعناصر من قوات الدفاع الإسرائيلية. وكانت عناصر قوات الدفاع والشرطة الإسرائيلية المتمركزة على الجانب الغربي من الحاجز أثناء الاحتجاجات الأسبوعية في هاتين القريتين، ترد على رشق الحجارة بقنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة والصوتية والرصاص المغلف بالمطاط والماء كرية الرائحة (ماء الطربان).

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

كفل النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، ولكن السلطات كانت تحد من هذه الحرية أحياناً، بما في ذلك ما يتعلق بالنقابات العمالية (أنظر القسم 7.أ). وقد جمدت السلطة الفلسطينية أموال منظمة "مستقبل لفلسطين"، وهي منظمة غير حكومية أسسها رئيس وزراء السلطة الفلسطينية السابق سلام فياض، في حزيران/يونيو 2015 لما ادعى من تبييض للأموال. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، أسقطت محكمة العدل العليا جميع التهم الموجهة إلى فياض والمنظمة غير الحكومية، وأعدت أموال المنظمة إليها.

وفي قطاع غزة، حاولت حماس منع منظمات مختلفة من ممارسة نشاطاتها، بما في ذلك بعض المنظمات التي اتهمتها بالانتماء إلى فتح، وكذلك مؤسسات تجارية خاصة ومنظمات غير حكومية اعتبرتها منتهكة لتفسير الحكومة للأعراف الاجتماعية الإسلامية. وتملك "وزارة الداخلية" التابعة لحماس سلطة إشرافية على جميع المنظمات غير الحكومية، مما يجيز للوزارة طلب الوثائق. وكانت هناك حالات قامت فيها السلطات بحكم الأمر الواقع بإغلاق منظمات غير حكومية لم تمتثل لها، مؤقتاً. وأفاد ناشطون بأن المجموعات المعنية بحقوق المرأة واجهت ضغطاً كبيراً من حماس.

أبقت إسرائيل الحظر المفروض على بعض المؤسسات الفلسطينية البارزة التي تتخذ من القدس مقراً لها، مثل غرفة تجارة القدس وبيت الشرق (أوريانت هاوس)، الذي كان يفعل الأمر الواقع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القدس. وقد جددت السلطات الإسرائيلية أمر الإغلاق العسكري، الذي بدأ في عام 2001، على هاتين المؤسستين ومؤسسات أخرى على أساس أنها تخرق اتفاقيات أوسلو من خلال عملها نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية في القدس.

ج- الحرية الدينية

أنظر تقرير وزارة الخارجية الأميركية أوضاع الحرية الدينية في العالم على www.state.gov/religiousfreedomreport.

د- حرية التنقل داخل البلاد، المشردون في الداخل، حماية اللاجئين وعديمو الجنسية

ينص النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية على حرية التنقل، ولم تقيد السلطة الفلسطينية عموماً حرية التنقل. ولا يحدد النظام الأساسي لوائح تنظيمية بخصوص السفر إلى الخارج أو الهجرة أو العودة إلى الوطن.

وقد قيدت سلطات حماس في قطاع غزة بعض السفر إلى الخارج وفرضت الحصول على تصاريح خروج على الفلسطينيين الذين يخرجون عن طريق معبر إريتر من غزة إلى إسرائيل. كما منعت حماس بعض الفلسطينيين من الخروج من غزة إما بسبب الغرض من سفرهم أو لإجبارهم على تغيير سلوكهم، كإجبارهم على دفع الضرائب والغرامات. وكانت هناك بعض التقارير التي أفادت بمواجهة النساء غير المتزوجات قيوداً على سفرهن.

وفرضت قوات الأمن الإسرائيلية بشكل منتظم أشد تقييد على قدرة الفلسطينيين على التنقل داخل الأراضي المحتلة وعلى السفر إلى الخارج. وقامت بزيادة هذه القيود إلى حد أكبر في بعض الأحيان بذريعة الدواعي الأمنية.

وتضمنت العراقل المعيقة للتنقل حواجز التفتيش، وحاجز الفصل بين معظم الضفة الغربية عن إسرائيل والقدس الشرقية ومناطق أخرى في الضفة الغربية (لكون الحاجز الفاصل يمتد على طول 11 ميلاً شرق الخط الأخضر في بعض الأماكن، عازلاً ما يقدر عدده بـ25,000 فلسطيني)، وإغلاق الطرق الداخلية، والقيود على دخول الأشخاص والبضائع إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والخروج منهما. وأثرت القيود المفروضة على التنقل على جميع نواحي الحياة، بما في ذلك القدرة على الوصول إلى أماكن العبادة والعمل والأراضي الزراعية والمدارس والمستشفيات، بالإضافة إلى تأثيرها على القدرة على القيام بالنشاطات الصحية والإنسانية ونشاطات المنظمات غير الحكومية.

وفي نيسان/أبريل، خففت السلطات الإسرائيلية بشكل مؤقت حصارها البحري لساحل قطاع غزة، بتوسيع حدود المياه المسموح بالصيد فيها من ستة إلى تسعة أميال بحرية عن الساحل. ولكن فترة التوسعة المؤقتة انتهت في شهر حزيران/يونيو، ولم تقم السلطات بتجديدها. وكانت السلطات كثيراً ما تطلق النار على قوارب تعمل داخل حدود الستة أميال أو تسحبها إلى الموانئ الإسرائيلية حيث تقوم باحتجاز الصيادين.

وقد تعاونت السلطة الفلسطينية وحماس والحكومة الإسرائيلية بشكل عام مع المنظمات الإنسانية في توفير الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً وللاجئين. ولكن المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين كانوا يفرضون قيوداً على دخول وخروج الأشخاص والبضائع من غزة وإليها، وقيوداً قدرة وكالة الأونروا على العمل بحرية في غزة. كما أفادت منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش بأن الحكومة الإسرائيلية رفضت منح موظفي المنظمات غير الحكوميتين تصاريح لدخول غزة. وأعربت المنظمات غير الحكومية عن بواعث قلق بشأن "فسحة العمل المتضائلة" للمنظمات غير الحكومية الدولية في غزة في أعقاب نشر الحكومة الإسرائيلية ادعاءات ضد العاملين لدى المنظمات الدولية غير الحكومية تتهمهم بتحويل البضائع والأموال إلى حماس. وفي إحدى هذه الحالات، قبضت السلطات الإسرائيلية على موظف لدى منظمة غير حكومية دولية على معبر أريئز كان عائداً إلى غزة من إسرائيل واحتجزته 21 يوماً قبل أن يتمكن من الاتصال بمحام يختاره بنفسه. ووفقاً لممثلين للمنظمة غير الحكومية، فال الموظف إنه تم تعذيبه نفسياً وجسدياً خلال الـ21 يوماً وبنيته أدلى مرغماً باعتراف كاذب. وقد احتجزت السلطات الإسرائيلية الموظف مدة 50 يوماً قبل توجيه تهم إليه. وواصلت السلطات الإسرائيلية تأجيل موعد المحاكمة. وبحلول نهاية العام، لم يكن الدفاع قد تلقى ملف الأدلة من الادعاء.

الإساءة إلى المهاجرين واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية: أعاقت الحكومة الإسرائيلية قدرة اللاجئين على الحصول على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأونروا في الضفة الغربية. وظلت البنية التحتية الأساسية في قطاع غزة، بما في ذلك خدمات المياه والصرف الصحي، في حالة تلف شديد. ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى القيود التي فرضتها إسرائيل على استيراد قطع الغيار والمواد. وأفادت الأونروا بأن الأمن الغذائي استمر في التدهور بسبب تأثير عملية الجرف الصامد على موارد الرزق، وإغلاق الأنفاق، والزيادات في أسعار الأطعمة.

واستمر عدم سماح إسرائيل باستيراد السلع التي تعتبرها مزدوجة الاستخدام في إعاقة عمليات الأونروا. في شهر آب/أغسطس، أفادت الأونروا بأن لائحة محدثة للسلع مزدوجة الاستخدام أصدرها منسق نشاطات

الحكومة في المناطق قيدت استيراد الخشب الذي يزيد سمكه عن ثلاثة أثمان البوصة، الذي ادعت السلطات الإسرائيلية بأن حماس تستخدمه لبناء أنفاق التهريب والتسلل. وتوقعت الأونروا أن يؤدي هذا الحظر الجديد إلى تقليص ما تنتجه من الأبواب لمشاريعها الخاصة بالبنية التحتية ومن الأثاث لمدارسها في قطاع غزة.

وفرضت السلطات الإسرائيلية خلال العام قيوداً على تنقل موظفي الأونروا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مما أدى إلى خسارة الأونروا 157 يوم عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ووفقاً للأونروا، أدت العمليات الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى إصابات ووفيات بين سبعة من اللاجئين الفلسطينيين، بينهم لاجئ قاصر. وقالت الأونروا إن قوات الأمن الإسرائيلية قتلت 30 لاجئاً أثناء عمليات أمنية. وكانت معظم الإصابات نتيجة لاستخدام السلطات الإسرائيلية الذخيرة الحية. وأفادت الأونروا بأنه تم التبليغ عن 364 إصابة على يد السلطات الإسرائيلية في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، كانت 156 إصابة منها بالذخيرة الحية.

وفي 1 آذار/مارس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار وقتلت نهاد فايز فوزي مطير، 21 سنة، وإياد عمر محمود سجدي، 21 سنة، أثناء اشتباكات في مخيم قلنديا للاجئين بعد دخول عربية تابعة لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي المخيم مصادفة، مما أثار اشتباكات مع سكان المخيم تم خلالها استخدام قنابل مولوتوف وإطلاق النار. وكان مطير وسجدي يلقيان حجارة على قوات الأمن الإسرائيلية أثناء الاشتباكات، رغم تباين التقارير حول ما إذا كانا يقومان بإلقاء حجارة عند إطلاق النار عليهما أم لا. كما ألقى فلسطينيون آخرون قنابل مولوتوف وعبوات متفجرة محلية الصنع على القوات الإسرائيلية.

وفي 10 شباط/فبراير، أطلق الجيش الإسرائيلي النار على عمر يوسف إسماعيل معدي، 15 سنة، وقتله على مدخل مخيم العروب في منطقة الخليل، أثناء اشتباك ألقى خلاله الفلسطينيون الحجارة على جنود قوات الدفاع الإسرائيلية.

وفي 16 آب/أغسطس، أطلق الجنود الإسرائيليون النار على محمد يوسف صابر أبو ههش، 19 سنة، فقتلوه أثناء عملية واسعة النطاق للجيش الإسرائيلي في مخيم الفوار للاجئين في محافظة الخليل في الضفة الغربية.

الحركة داخل البلاد: لم تتدخل السلطة الفلسطينية في التنقل داخل الضفة الغربية.

ولم تكن سلطات حماس تطبق بشكل عام قيوداً روتينية على التنقل داخل قطاع غزة، رغم أنه كانت هناك بعض المناطق التي كانت حماس تحظر الدخول إليها. وأدى الضغط المتزايد من أجل الامتثال لتفسير حماس للمعايير الإسلامية إلى تقييد تنقل النساء بشكل عام.

كانت عناصر قوات الدفاع الإسرائيلية تقوم بشكل روتيني باعتقال الفلسطينيين المقيمين في غزة الحاصلين على تصاريح لدخول إسرائيل للقيام بأعمال تجارية لعدة ساعات وتخضعهم للتحقيقات والتفتيش الجسدي على حواجز التفتيش التي تسيطر عليها إسرائيل.

وقد فرضت الحكومة الإسرائيلية قيوداً لا يُستهان بها على التنقل داخل الضفة الغربية وبين الضفة الغربية والقدس. وكانت السلطات الإسرائيلية تقوم في أحيان كثيرة بمنع التنقل بين بعض أو جميع البلدات في الضفة الغربية وكانت تعمد إلى استخدام حواجز تفتيش طيارة (مؤقتة). وقال الفلسطينيون الذين كانوا يقطنون القرى

التي تأثرت بذلك إن هذه "الإغلاقات الداخلية" ظلت تؤثر سلباً على الاقتصاد. وقد طبقت السلطات الإسرائيلية، خلال الفترات التي يحتمل أن تحدث فيها اضطرابات وفي بعض الأعياد الرئيسية الإسرائيلية واليهودية والإسلامية، "إغلاقات خارجية شاملة"، منعت الفلسطينيين من مغادرة الضفة الغربية. كما فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً على تنقل سكان بلدات وقرى فلسطينية بأكملها.

فعلى سبيل المثال، سدت السلطات الإسرائيلية، من 4 إلى 6 شباط/فبراير، مدخل الطريق الرئيسية والطريق الفرعية إلى قرية قباطية، قرب جنين، أثناء قيامها بعمليات اعتقال وهدم منازل عقابي في القرية. وقالت الحكومة الإسرائيلية بأن مثل هذه القيود الجماعية تحدث فقط عندما يكون قائد عسكري مقتنعاً بوجود ضرورة عسكرية للإجراء وبأن إخضاع حياة الفلسطينيين المدنيين العادية اليومية لذلك ليس أمراً غير متناسب. وفي حين أن العدد الدقيق للإغلاقات في الضفة الغربية ومواقعها كانا يتغيران، قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إنه كان هناك، في نهاية عام 2015، 543 إغلاقاً تاماً، من بينها حواجز التفتيش التي يشغلها الموظفون بشكل دائم، والحواجز الجزئية، وأكوام التراب، وإغلاقات الطرق، والعوائق الموضوعة في الطرق/الحواجز، والجدران الترابية، والخنادق.

وقامت السلطات الإسرائيلية إما بفرض قيود أو بفرض منع تام على تنقل الفلسطينيين على 41 طريقاً وقسماً من طريق داخل الضفة الغربية، بما في ذلك الكثير من الطرق المهمة الرئيسية، تمتد في مجملها مسافة تزيد عن 400 ميل يجوز للإسرائيليين التنقل عليها بحرية. كما فرضت قوات الدفاع الإسرائيلية خلال عمليات الاعتقال حظر تجول مؤقت يمنع الفلسطينيين من الخروج من منازلهم. وخلال شهر رمضان، خففت السلطات الإسرائيلية القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين إلى القدس وإسرائيل، وسمحت للرجال المسلمين الذي تزيد أعمارهم عن 35 سنة ويقدمون طلبات تصاريح خاصة بالصلاة ويحصلون عليها، علاوة على سماحها للرجال المسلمين الذين تزيد أعمارهم عن 45 سنة ولا يحملون تصاريح، بزيارة الحرم الشريف/جبل الهيكل.

وواصلت الحكومة الإسرائيلية بناء الحاجز الفاصل، الذي يمتد في معظمه داخل الضفة الغربية وبمحاذاة أجزاء من الخط الأخضر (خط هدنة عام 1949). وقد أطالت السلطات الحاجز الفاصل في وادي كريمة قرب بيت لحم وبدأت عملية إخلاء الأرض لمد الحاجز عبر قرية الولجة قرب بيت لحم أيضاً. واستمرت إسرائيل، من خلال استخدام التصاريح الخاصة، في تقييد التنقل والتنمية قرب الحاجز الفاصل/جدار الفصل، بما في ذلك تقييد قدرة بعض المنظمات الدولية على دخول المنطقة. وأفادت منظمات غير حكومية بأن السلطات سمحت لكثير من الفلسطينيين الذين فصل الحاجز بينهم وبين أراضيهم بالوصول إلى ممتلكاتهم أياماً قليلة فقط في كل عام.

وقد سيطرت شركات أمن خاصة وظفتها الحكومة الإسرائيلية على الكثير من نقاط العبور في الحاجز الفاصل، وقالت منظمات دولية ومنظمات حقوق إنسان محلية أن هذه الشركات لم تستجب لطلبات السماح بنقل السلع وانتقال المسؤولين عبر الحاجز. وأفاد الكثير من الفلسطينيين والمنظمات غير الحكومية بأن حوادث إساءة المعاملة على حواجز التفتيش التي تسيطر عليها الشركات المتعاقدة مع الحكومة كانت أكثر من تلك التي تحدث على حواجز التفتيش التي يتولاها جنود قوات الدفاع الإسرائيلية.

وقد أثر الحاجز على زهاب الأطفال إلى مدارسهم في القدس وعلى قدرة بعض المزارعين على الوصول إلى الأراضي ومصادر المياه. واستمر تبليغ المزارعين الفلسطينيين عن صعوبة الوصول إلى أراضيهم في "المنطقة ج" الخاضعة لسيطرة إسرائيل وفي منطقة التماس، أي المنطقة المغلقة الواقعة بين حاجز الفصل

والخط الأخضر. وأفادت المنظمة غير الحكومية "لا للحواجز" بأنه كان لدى العديد من القرى الفلسطينية أراض واقعة في منطقة التماس لا يمكن الوصول إليها، وبأن نظام التصاريح الإسرائيلي المعقد (يتألف من أكثر من 10 تصاريح مختلفة) يحول دون استخدام الفلسطينيين لأراضيهم استخداماً تاماً.

وقد خففت إسرائيل القيود المفروضة على القدرة على الوصول إلى المناطق الزراعية في قطاع غزة، حيث اقتصر الحظر على تلك التي تقع على بعد 328 قدماً (أو أقل) عن الحدود مع إسرائيل، وإلى مناطق صيد السمك على طول الساحل. ورغم هذا التخفيف، أشارت التقارير إلى أن إسرائيل واصلت تطبيق قيود "المنطقة العازلة" على غير المزارعين على بعد 328 قدماً عن الحدود البرية بين غزة وإسرائيل ورشت المبيدات عبر السياج الحدودي على أراض نظفتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأعدتها لاستخدام المزارعين العائدين إلى أراضيهم. وظلت المسافة التي تسمح فيها السلطات بالوصول إليها بمحاذاة الحدود غير واضحة. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن الفلسطينيين من سكان غزة كانوا يعتبرون المنطقة التي تبعد مسافة تصل إلى 984 قدماً عن السياج منطقة "محظورة"، مما ثنى المزارعين عن زراعة حقولهم. وأشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن 35 بالمائة تقريباً من أراضي قطاع غزة الصالحة للزراعة تقع ضمن المنطقة المحظورة. وقالت منظمة حقوق الإنسان الفلسطينية غير الحكومية "الميزان" إن السلطات الإسرائيلية قبضت على 119 مزارعاً وأطلقت النار على 13 آخرين وأصابتهم بجراح لقيامهم بزراعة أرض داخل المنطقة العازلة أو قربها.

ولم يكن بإمكان الفلسطينيين الوصول إلى بعض مناطق صيد السمك إلى حد بعيد بسبب القيود الإسرائيلية التي أجازت الصيد على مسافة ستة أميال بحرية من الساحل فقط. وفي حين خففت السلطات الإسرائيلية الحصار البحري في شهر نيسان/أبريل، ووسعت المنطقة التي يمكن الصيد فيها من ستة أميال بحرية إلى تسعة أميال بحرية عن الساحل، إلا أن التوسيع كان مؤقتاً وعادت إلى الستة أميال في شهر حزيران/يونيو. وقالت الأمم المتحدة إن الحظر البحري "مقلق بشكل خاص". وفرضت قوارب دورية البحرية الإسرائيلية تطبيقاً متشدداً للمسافة الجديدة، وهي تقليص من مسافة 20 ميلاً بحرية التي تم اعتمادها في اتفاقية عام 1994 الخاصة بقطاع غزة ومنطقة أريحا. وكانت قوات البحرية الإسرائيلية تقوم بشكل منتظم بإطلاق طلقات نارية تحذيرية على الصيادين الفلسطينيين الذين يدخلون المناطق البحرية المحظورة. وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إنها كانت تستهدف الصيادين مباشرة في بعض الأحيان. كما كانت القوات المسلحة الإسرائيلية تصدر في الكثير من الأحيان قوارب الصيد التي يتم اعتراضها في هذه المناطق وتحتجز الصيادين، في حين أبلغ الصيادون الفلسطينيون عن وجود إبهام حول الحدود الدقيقة لمناطق الصيد الجديدة.

قيدت القوات المسلحة الإسرائيلية خلال العام التنقل في أجزاء من القدس الشرقية، بما في ذلك البلدة القديمة. وقامت قوات الأمن الإسرائيلية بشكل متكرر بانتظام بسد بعض المداخل إلى أحياء العيسوية وسلوان وجبل المكبر في القدس الشرقية. وقد واصلت السلطات العسكرية الإسرائيلية تقييدها تنقل الفلسطينيين بالسيارات وعلى الأقدام في وسط الخليل التجاري، مشيرة إلى ضرورة حماية بضع مئات من السكان المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة. وقد حظرت على الفلسطينيين التنقل بسياراتهم في معظم الطرق وسط الخليل ومن السير على الأقدام في شارع الشهداء وفي شوارع أخرى في المدينة القديمة وحولها. إلا أنه كان مسموحاً للمستوطنين الإسرائيليين استخدام جميع هذه الطرق بحرية. وأغلقت قوات الدفاع الإسرائيلية معظم الدكاكين في شارع الشهداء كما سدت المداخل إلى المنازل الفلسطينية وفي أعقاب هجمات تموز/يوليو الإرهابية في مستوطنتي كريات عربية وأوتنيل، أغلق الجيش الإسرائيلي تماماً بعض القرى في منطقة الخليل مثل سعير ودورا وبني نعيم لمدد تراوحت بين يومين وخمسة أيام، مما أدى إلى عرقلة شديدة لحياة السكان اليومية

وكسب رزقهم. وأغلقت السلطات مخيم الفوار للاجئين لمدة 25 يوماً متتالية، مما أثر سلباً على حياة 9500 لاجئ. وواصل الجيش الإسرائيلي استخدام أسطح المنازل المدنية كمواقع أمنية، مجبرين عائلات على ترك أبواب منازلها الرئيسية الأمامية مفتوحة للجنود كي يدخلوها.

وقيدت الشرطة الوطنية الإسرائيلية قدرة فئات كبيرة من المسلمين على الصلاة في الحرم الشريف/جبل الهيكل على أساس العمر أو الهوية الجنسية في يومين من العام، كانا يتوافقان مع ازدياد زيارات اليهود للمكان خلال فترة الأعياد اليهودية أو يوم العيد. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الشرطة الوطنية الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر 2015 "لائحة سوداء" أدرجت فيها أسماء نساء ورجال مسلمين حظر عليهم دخول الحرم الشريف/جبل الهيكل لما ادعي من مضايقتهم الزوار اليهود. ولم يكن أمام هؤلاء الأشخاص الذين تم منعهم أي سبيل لاستئناف المنع لدى الشرطة الوطنية الإسرائيلية أو عن طريق نظام المحاكم الإسرائيلية. كما قامت الشرطة الوطنية الإسرائيلية إما باعتقال أو بفرض منع مؤقت من دخول الحرم الشريف على الحراس والموظفين الآخرين العاملين لدى هيئة الأوقاف الإسلامية التي يعينها الأردن لإدارة شؤون الحرم الشريف/جبل الهيكل. وزعمت الشرطة أن الموظفين كانوا يضايقون الزوار "ناشطي جبل الهيكل" أو يعيقون الشرطة وأعمال تفتيش سلطة الآثار الإسرائيلية على عمليات الوقف الخاصة بالإصلاح والتجديد في الحرم الشريف/جبل الهيكل.

السفر إلى الخارج: لم تقيد السلطة الفلسطينية سفر السكان إلى الخارج. ولا تسيطر السلطة الفلسطينية على معابر الحدود لدخول الضفة الغربية أو الخروج منها.

وطبقت حماس في قطاع غزة قيوداً على تنقل الفلسطينيين الذين يحاولون الخروج من غزة إلى إسرائيل عبر معبر إريترز وإلى مصر عبر معبر رفح. وكان الأشخاص الذين يسمح لهم بدخول قطاع غزة أو الخروج منه عن طريق معبر إريترز محصورين إلى حد كبير في الحالات الإنسانية. وقد حدثت سلطات الحكومة الإسرائيلية من عدد رجال الأعمال المسموح لهم بالعبور خلال العام وألغت خلال العام مابين 1600 و3500 تصريح لرجال أعمال.

وفرضت السلطات المصرية قيوداً على تنقل الفلسطينيين الذين يحاولون الخروج من غزة عن طريق معبر رفح. ولم تكن السلطات المصرية تسمح بالدخول والخروج من المعبر إلا خلال فترات متقطعة ولمدة أيام قليلة في كل مرة، وكانت في معظمها أياماً إما لخروج أو لدخول (لا للأمرين معاً) المسافرين أو المساعدات الإنسانية. وقد أغلقت السلطات معبر رفح منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، مع فتح جزئي استثنائي في 45 يوماً (8 أيام للقيام بفريضة الحج لا لغرض آخر) خلال العام.

وذكر أن أهالي غزة واجهوا صعوبات أخرى لعدة أشهر عندما لم يكن بإمكان المسافرين الذين حصلوا على تصاريح من الحكومة الإسرائيلية لمغادرة غزة عن طريق معبر إريترز، الحصول على شهادات "لا اعتراض" من السلطات الأردنية لدخول الأردن للسفر من مطار المملكة الدولي. ولكن مصادر تم الاتصال بها أفادت بأنه يبدو أن إصدار وثائق عدم الاعتراض قد عاد إلى وضعه الطبيعي في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام. وأفاد الفلسطينيون الغزاويون بوجود إجراءات معاملات طويلة مرهقة ومكلفة للحصول على وثائق عدم الاعتراض، وبأن السلطات الأردنية لم تفرض على أهالي الضفة الغربية الحصول عليها.

وكان لتقييد الدخول إلى القدس تأثير سلبي على المرضى والعاملين في الحقل الطبي الذين يحاولون الوصول إلى المستشفيات الفلسطينية الستة التي تقدم رعاية متخصصة غير متوفرة في الضفة الغربية. وكان جنود

قوات الدفاع الإسرائيلية الموجودون على نقاط التفتيش يخضعون سيارات إسعاف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من الضفة الغربية للمضايقة والتأخير أو يرفضون السماح لها بدخول القدس حتى في حالات الطوارئ. وعندما كان يتم منع سيارات الإسعاف من الدخول، كان أفراد الطاقم الطبي ينقلون المرضى عبر نقاط التفتيش من سيارة إسعاف على أحد الجانبين إلى سيارة إسعاف أخرى (عادة واحدة من خمس سيارات إسعاف تعمل في القدس الشرقية) أو إلى سيارة خاصة على الجانب الآخر. وأبلغت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عن مئات من مثل هذه الإجراءات التي اتخذت خلال العام ضد أطقها الطبية والخدمات الإنسانية التي تقدمها. وتضمنت معظم الحالات منع دخول من هم في حاجة للإسعاف، ومنع نقلهم إلى مراكز طبية متخصصة، أو فرض تأخير عند نقاط التفتيش يصل أحيانا إلى ساعتين.

وقيدت قوات الدفاع الإسرائيلية قيام الطلبة من قطاع غزة بالدراسة في الضفة الغربية أو في إسرائيل، وحدث من قدرة الفلسطينيين في الضفة الغربية على الدراسة في جامعات القدس والجامعات الإسرائيلية (أنظر القسم 2.أ). وكان على الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية القدس الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية الحصول على وثائق خاصة للسفر إلى الخارج. وكانت الحكومة الأردنية تقوم بإصدار جوازات سفر للفلسطينيين بناء على طلبات فردية يقدمونها.

وقالت منظمات غير حكومية إن القيود المفروضة على الإقامة حالت دون لم شمل العائلات، خاصة بين سكان القدس الشرقية الفلسطينيين وأزواجهم/زوجاتهم وأولادهم في الضفة الغربية. وبالنسبة لطفل موجود في قطاع غزة، كانت السلطات الإسرائيلية تسمح له بالوصول إلى أحد والديه في الضفة الغربية فقط إذا لم يكن لديه أي قريب آخر يقيم في قطاع غزة. ولم تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين الذين كانوا موجودين في الخارج إبان حرب عام 1967، أو الذين قامت الحكومة الإسرائيلية لاحقا بسحب تصاريح إقامتهم، بالإقامة بشكل دائم في الأراضي المحتلة. وكان من الصعب على الأزواج والزوجات المولودين في الخارج والأطفال المولودين في الخارج لأزواج فلسطينيين الحصول على الإقامة. وفرضت السلطات على أزواج/زوجات الفلسطينيين من سكان القدس الحصول على تصاريح إقامة وذكر أنهم كانوا يواجهون تأخيراً في الإجراءات يجعل عملية الحصول عليها تستغرق عدة سنوات.

وفي حين أن إسرائيل تسمح لبعض الغزويين بدخول إسرائيل لتلقي العلاج الطبي على أساس إنساني، أفادت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان غير الحكومية بأنه كان هناك تقلص لا يستهان به في عدد تصاريح الخروج التي تمنحها الحكومة لتلقي العلاج الطبي خلال العام. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت السلطات الإسرائيلية متطلب الحد الأدنى للعمر من 35 سنة إلى 55 سنة بالنسبة للأشخاص الذين يقدمون طلبات حصول على تصاريح لمرافقة المرضى إلى خارج غزة. ووثقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان سبع حالات قامت فيها قوات الأمن الإسرائيلية باستجواب المرضى، أحيانا داخل سيارة الإسعاف، وهم مسافرون من معبر إريترز إلى مستشفى في إسرائيل أو الضفة الغربية. ووثقت المنظمة غير الحكومية في عام 2015، 20 حالة اشترطت فيها الحكومة لمنح تصريح الخروج الحصول من المرضى على معلومات عن مجتمعهم المحلي. وقال جهاز الأمن العام الإسرائيلي إنه يتعين عليه التدقيق في كل مريض يعبر لتلقي العلاج الطبي لأن حماس تحاول تهريب المال والمعلومات أو الأشخاص إلى الضفة الغربية أو إسرائيل بهذه الطريقة. إلا أنه طبقاً لتقارير وسائل الإعلام ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، كان هدف الاستجوابات عادة الحصول على معلومات عن غزة لا بسبب بواعث قلق أمنية تتعلق بالمريض. وبشكل أوسع، أفادت منظمة غيشا الإسرائيلية غير الحكومية بأن السلطات منعت دخول آلاف الأشخاص من غزة خلال العام على أساس "منع أمني" غير محدد وهي زيادة ضخمة مقارنة بالأعوام السابقة، فيما كانت هناك زيادة في عدد عمليات الاستجواب على المعبر.

النفي: وشكل استمرار قيام إسرائيل بسحب بطاقات الهوية الشخصية الخاصة بسكان القدس نفياً قسرياً إلى الأراضي المحتلة أو إلى الخارج. وقد أفاد مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد، وهو منظمة حقوق إنسان إسرائيلية، بأن وزارة الداخلية الإسرائيلية جددت مرة أخرى خلال العام أوامر "مؤقتة" تخول سحب حقوق الإقامة في القدس من مقيمين بشكل قانوني. وقد ألغت إسرائيل بين عامي 1967 و2014 الوضع القانوني لـ 14,416 فلسطينياً من القدس الشرقية. وقد تقلص عدد الإلغاءات في الأعوام الأخيرة، وأصبح بمعدل حوالي 100 في العام؛ وقد ألغت إسرائيل عام 2015 الوضع القانوني لـ 84 شخصاً من القدس الشرقية. وكان من بين الأسباب التي تؤدي إلى سحب الإقامة، الحصول على إقامة أو جنسية من بلد آخر، أو العيش في "الخارج" (بما في ذلك في الضفة الغربية أو قطاع غزة) لأكثر من سبع سنوات، أو، وهو السبب الأكثر شيوعاً، عدم التمكن من إثبات وجود "مركز حياة"، وهو ما يفسر على أنه إثبات إقامة بشكل تام، في القدس. وقد أفاد بعض الفلسطينيين من الذين ولدوا في القدس ولكنهم درسوا في الخارج بأنهم فقدوا وضعهم كمقيمين في القدس.

المهجرون داخلياً

قدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن هناك 53,000 شخص في غزة ما زالوا مشردين بفعل الدمار الذي سببته حرب 2014. وكانت عملية إعادة الإعمار تتقدم ببطء. وقد دخل غزة 64 بالمائة فقط من مواد البناء اللازمة لمعالجة أمر الدمار الذي ألحقته حرب عام 2014. ولم تتم إعادة بناء سوى 1764 منزلاً من أصل الـ 11,000 منزل التي تدمرت تماماً.

وبحلول 8 أيلول/سبتمبر، كانت إسرائيل قد دمرت 837 منزلاً يملكه فلسطينيون في المنطقة "ج" وفي القدس الشرقية، وهي زيادة كبيرة مقارنة بتدميرها 499 منزلاً في عام 2015. وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إنه كانت هناك عدة سياسات تؤدي إلى النزوح داخلياً في الضفة الغربية والقدس الشرقية؛ وكان بينها التشرّد المرتبط بالنشاطات الاستيطانية. وقد قامت السلطات الإسرائيلية بهدم مئات المنازل السكنية والمباني الفلسطينية في القدس الشرقية والمنطقة "ج" في الضفة الغربية لعدم تمكن أصحابها من الحصول على تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل. وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، إن تقييد السكن جعل من المستحيل تقريباً على الفلسطينيين الحصول على رخص بناء في المنطقة "ج" وفي القدس الشرقية، في حين منح أفضلية للمستوطنات الإسرائيلية في هذين المكانين. وأشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن التشرّد كان ينتج في حالات كثيرة عن عدة عوامل، بينها عنف المستوطنين والقيود على التنقل وتقييد القدرة على الحصول على الخدمات والموارد. كما شرّدت السلطات فلسطينيين في القدس الشرقية نتيجة الإخلاء القسري، تيسيراً لاستيلاء منظمات استيطان على ممتلكاتهم عن طريق إجراء صادر عن محكمة يصادق على ادعاء بملكية يهودية قبل عام 1948 للممتلكات الفلسطينية، وعن طريق سحب وضع الإقامة القانونية في القدس الشرقية من الفلسطينيين.

وقد قدمت الأونروا ومنظمات إنسانية أخرى خدمات للنازحين داخلياً في غزة والضفة الغربية، مع بعض المحدودية بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على التنقل وعلى عبور الحدود.

حماية اللاجئين:

الحصول على اللجوء: أشار أحد تقديرات الأونروا إلى أن هناك 805,209 لاجئين فلسطينيين مسجلين لديها في الضفة الغربية وأكثر من 1.3 مليون لاجئ في قطاع غزة. وكان حوالي ربع لاجئي الضفة الغربية (24 بالمائة) يعيشون في مخيمات للاجئين، كما كان يعيش في المخيمات حوالي 40 بالمائة من اللاجئين في غزة. ويشمل اللاجئون أولئك الذين نزحوا نتيجة الصراع في إسرائيل عام 1948 وأحفادهم المنحدرين عنهم. وكانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنكب على دراسة إمكانية إعادة توطين عائلات سورية معرضة للخطر وعائلات فلسطينية/سورية محصورة في غزة بسبب الصراع في سوريا.

الحصول على الخدمات الأساسية: تقتضي جميع مشاريع الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة تقنياً الحصول على تصاريح من الحكومة الإسرائيلية، ولكن الأونروا لا تقدم طلبات حصول على التصاريح في مخيمات اللاجئين.

فرضت السلطات الإسرائيلية على شاحنات الأونروا، ابتداء من عام 2014، استعمال نقاط العبور التجارية فقط إلى القدس، حيث كانت تواجه تأخيراً كبيراً، وانعطافاً لمسافات طويلة عن الطريق الرئيسية، وزيادة في أوامر التفتيش، مقارنة بالحواجز التي كانت مستخدمة في السابق. وواصلت شاحنات الأونروا استخدام نقاط العبور على حواجز التفتيش بدل استعمال نقاط العبور التجارية بنتائج متباينة. وأفادت الأونروا بأن تقديم الخدمات في المنطقة الواقعة بين الحاجز في الضفة الغربية وخط هدنة عام 1949، كان صعباً، خاصة في منطقة برطعة وفي ثلاثة مخيمات للاجئين قرب قلقيلية، وفي أربع تجمعات سكانية شمال غرب القدس. وظلت البنية التحتية الأساسية في قطاع غزة، بما فيها خدمات المياه والصرف الصحي، في حالة تلف شديد، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى عدم التمكن من استيراد قطع الغيار والمكونات بسبب القيود التي فرضتها إسرائيل على الاستيراد. وقد دمرت القوات المسلحة الإسرائيلية، خلال عملية الجرف الصامد، البنية التحتية للكهرباء والماء وغيرها من البنى التحتية العامة.

وكان لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال العام تأثير خطير على اللاجئين في قطاع غزة. وأفادت الأونروا بأن الأمن الغذائي استمر في التدهور.

وجعل الافتقار إلى ما يكفي من مباني المدارس خلال العام نوعية التعليم مشكلة رئيسية، إذ أدى إلى اعتماد أسلوب فترتي دوام في اليوم وإلى تخفيض عدد ساعات التعليم واكتظاظ الصفوف بالتلاميذ.

الأشخاص عديمو الجنسية

أفادت منظمات غير حكومية بأن في قطاع غزة 40,000 إلى 50,000 شخص لا يملكون بطاقات هوية تعترف بها إسرائيل. وقد وُلد بعض هؤلاء الأشخاص في القطاع، ولكن إسرائيل لم تعترف بهم أبداً كسكان؛ في حين فرّ البعض الآخر من قطاع غزة إبان حرب عام 1967؛ وغادر البعض غزة لأسباب أخرى مختلفة بعد عام 1967 ثم عاد إلى القطاع. وهناك عدد قليل وُلد في غزة ولم يغادرها إطلاقاً ولا يملك سوى بطاقات هوية صادرة عن حماس. وكانت إسرائيل تسيطر على سجل السكان الفلسطيني الذي كان سيتيح لعديمي الجنسية الحصول على وضع قانوني.

القسم 3: حرية المشاركة في العملية السياسية

يكفل النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية للمواطنين القدرة على انتخاب حكومتهم بأسلوب ديمقراطي. ولكن السلطة الفلسطينية لم تجر أي انتخابات في الضفة الغربية أو غزة منذ عام 2006. وتحظر السلطات الإسرائيلية على السلطة الفلسطينية ممارسة أي نشاطات سياسية في القدس الشرقية. ولم يكن بإمكان سكان قطاع غزة الخاضعين لحكم حماس منذ عام 2007 اختيار حكومتهم أو مساءلتها ومحاسبتها. وقالت منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة إن سلطات حماس وغيرها من المجموعات الإسلامية المحافظة لم تكن متسامحة إزاء مخالفة الرأي العلنية والمعارضة والناشطين المدنيين والترويج لقيم تتعارض مع إيديولوجية حماس السياسية والدينية.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: كانت السلطات قد حددت 8 تشرين الأول/أكتوبر موعداً لإجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية وغزة أيضاً. ولكن السلطة الفلسطينية أجلت موعد الانتخابات لأربعة أشهر على الأقل. وجاء إجراء السلطة بعد قرار محكمة العدل العليا التابعة للسلطة الفلسطينية بأنه يمكن إجراء الانتخابات في الضفة الغربية ولكن ليس في غزة بسبب تدخل منظمة حماس الإرهابية الإداري في غزة. وقد انتخب المقترعون في عام 2006 أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وعددهم 132 شخصاً، في عملية أجريت بموجب النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية. ولاحظ المراقبون الدوليون أنها كانت مستوفية بشكل عام للمعايير الديمقراطية من حيث توفير قدرة المواطنين على تغيير حكومتهم بالوسائل السلمية. وشارك في انتخابات عام 2006 لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني مرشحون تدعمهم حماس تحت اسم "حركة التغيير والإصلاح" وفازوا بـ74 من المقاعد الـ132. وفازت فتح بـ45 مقعداً في حين فاز مرشحون مستقلون ومرشحون عن أحزاب أخرى ببقية المقاعد. وكان المجلس التشريعي مفتقراً إلى النصاب القانوني ولم يجتمع خلال العام. وفي حين اعتمدت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية قواعد متفقاً عليها من قبل الطرفين بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في القدس كي يصوتوا في انتخابات عام 2005 و2006، لم تسمح السلطات الإسرائيلية لجميع الفلسطينيين المقيمين في القدس بالإدلاء بأصواتهم، وفرضت السلطات على من تم السماح لهم بذلك المشاركة عبر مكاتب البريد (التي كانت ضئيلة العدد)، معرقة بذلك قدرتهم على التصويت. ولم يكن قد تم تحديد موعد لانتخابات عامة جديدة بحلول نهاية العام.

الأحزاب والمشاركة السياسية: سمحت السلطة الفلسطينية بوجود مجموعة متباينة من الأحزاب، ولكنها حددت من قدرة أعضاء حماس على تنظيم الحملات والتجمعات السياسية. وفي غزة، سمحت حماس بوجود أحزاب أخرى، ولكنها فرضت قيوداً صارمة على نشاطاتها. وادعى مسؤولون في فتح أمام وسائل الإعلام بن حماس اختطفت وهددت عدة أعضاء في فتح كانوا يعملون في مجال الانتخابات البلدية في غزة.

مشاركة النساء والأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة النساء وأعضاء الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركت النساء وأبناء الأقليات فيها. ويمكن قانونياً للنساء والأقليات التصويت والمشاركة في الحياة السياسية على نفس أسس مشاركة الرجال والمواطنين من غير الأقليات. رغم أن المرأة ما زالت تواجه عوائق اجتماعية وثقافية لا يستهان بها في الضفة الغربية وغزة. وكانت هناك 17 امرأة عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني الذي يضم 132 عضواً، يمثلون مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، و3 نساء في الوزارة المؤلفة من 23 وزيراً. وكان هناك 7 مسيحيين في المجلس التشريعي الفلسطيني و3 مسيحيين في الوزارة. وقد استبعدت حماس بشكل عام المرأة من المناصب القيادية في وزارات حكم الأمر الواقع في غزة.

القسم 4: الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون الفلسطيني على عقوبات جنائية على فساد المسؤولين الحكوميين، وقد احترمت الحكومة القانون، وحققت تقدماً في عمليات التحقيق والملاحقة القضائية خلال العام.

الفساد: استمرت الادعاءات بوجود فساد في صفوف المسؤولين في فتح، وخاصة في ما يتعلق بالمحابة والمحسوبة في تعيينات القطاع العام.

وبالنسبة لقطاع غزة، ادعى مراقبون محليون ومنظمات غير حكومية بوجود حالات مشاركة من جانب حماس في ممارسات فاسدة، بما في ذلك شروط تمييزية في مجالي شراء الممتلكات العقارية وتحقيق مكاسب مالية من جمع الضرائب والرسوم من المستوردين الغزويين، إلا أن السلطات كانت تكبح بشدة القدرة على الحصول على المعلومات والتبليغ عنها.

كما اتهم ممثلو مؤسسات الأعمال في غزة وزارة الشؤون المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية، التي تقدم طلبات إدخال مواد مقيّدة إلى غزة إلى السلطات الإسرائيلية، بممارسة المحسوبة والمحابة ومنح معاملة تفضيلية للمستوردين في قطاع غزة المقربين من الحكومة.

كشف الذمة المالية: يخضع وزراء السلطة الفلسطينية لقوانين كشف الذمة المالية، إلا أنه لم تكن هناك محاسبة تُذكر في حال عدم الكشف عنها. وقد أفادت منظمة فلسطينية غير حكومية مناهضة للفساد في عام 2015 بأن السلطة بدأت نشر وثائق الكشف عن الذم المالية التي قدمها موظفو القطاع العام، بمن فيهم الوزراء، عبر هيئة مكافحة الفساد التابعة للسلطة. ولم تتوفر أي معلومات بشأن المتطلبات القانونية الخاصة بالكشف عن الذمة المالية بالنسبة لسلطات حماس في غزة.

إطلاع عامة الناس على المعلومات: يفرض قانون السلطة الفلسطينية قيام المؤسسات الرسمية التابعة للسلطة "بتيسير" حصول أي فلسطيني على الوثائق أو المعلومات التي يطلبها، إلا أنه لا يفرض على الوكالات تقديم مثل هذه المعلومات. وكانت الأسباب المقدمة للرفض تشير بشكل عام إلى حقوق الخصوصية والضرورة الأمنية. وبذلت الحكومة مجهوداً غير كاف لتدريب الموظفين على تطبيق القانون. ولم تتوفر أي معلومات عن حقوق الفلسطينيين الخاصة بالحصول على المعلومات من سلطات حكم الأمر الواقع في غزة أو عن الإجراءات القانونية الخاصة بذلك.

القسم 5: موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

كانت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية و عدة منظمات دولية تعمل بشكل عام بدون فرض السلطة الفلسطينية قيوداً عليها، وقد تعاون المسؤولون مع جهود المنظمات الساعية إلى رصد ممارسات السلطة في مجال حقوق الإنسان. وعينت عدة أجهزة أمنية تابعة للسلطة الفلسطينية، بينها جهاز المخابرات العامة والشرطة المدنية الفلسطينية، ضباط اتصال رسميين عملوا مع منظمات حقوق الإنسان.

وقد أفادت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الإسرائيلية والفلسطينية العاملة في القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة بازدياد المضايقات والتهديدات والهجمات عبر الشبكة العنكبوتية من قبل المستوطنين الإسرائيليين والمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية اليمينية، أو من قبل مصادر أخرى. وأبلغت هذه

المنظمات غير الحكومية عن ازدياد المضايقة عبر الهاتف بعد الانتشار الواسع لشريط فيديو وضع على الإنترنت يذكر أسماء الناشطين في أو المؤيدين لأربع منظمات غير حكومية تضع تقارير عن قضايا حقوق الإنسان الفلسطينية، ويفتري عليهم. وقد أفادت منظمات بتسليم، وحاخامون من أجل حقوق الإنسان، وكسر الصمت، والحق، بأن بعض موظفيها واجهوا التخويف والتهديد بالقتل أو الاعتداء البدني عليهم.

وفي كانون الثاني/يناير، احتجزت السلطات ناشطين إسرائيليين في مجال حقوق الإنسان من منظمة تعايش غير الحكومية لفترة قصيرة، كما تم سجن عامل ميداني فلسطيني من بتسيلم ستة أيام، بعد أن أصدرت منظمة "أد كان" الإسرائيلية غير الحكومية شريط فيديو يدعي أنه يظهر الناشطين الثلاثة أثناء تأمرهم على تسليم الأجهزة الأمنية الفلسطينية فلسطينياً يدعي أنه باع أرضاً لمستوطنين إسرائيليين. وبيع الأرض للمستوطنين جريمة عقابها الإعدام بمقتضى قانون العقوبات الذي يعود إلى العهد الأردني في الضفة والذي تبنته السلطة؛ ولم تطبق السلطة هذا القانون. وقد أطلقت السلطات سراح الناشطين الثلاثة دون توجيه تهم إليهم بسبب الافتقار إلى الأدلة والولاية القانونية. وادعت تقارير وسائل الإعلام بعد ذلك بأن منظمة "أد كان" دست ناشطين سريين في شبكات المنظمات ولفقت قصة بيع الأرض المزعومة في ما وصفته المنظمات غير الحكومية بأنه كان اختلاق قضية.

وأفادت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية أيضاً العاملة في الأراضي المحتلة بأنها واجهت هجمات متقدمة على شبكة الإنترنت على مواقعها ومزودي خدماتها وبيانات معلوماتها الداخلية. فعلى سبيل المثال، أفادت منظمة الحق الفلسطينية غير الحكومية بأن أشخاصاً مجهولي الهوية قاموا من أيلول/سبتمبر 2015 حتى حزيران/يونيو بالتنسلل إلى حسابات بريدها الإلكتروني للتظاهر بأنهم موظفون في المنظمة، وهددوا الموظفين الحقيقيين في المنظمة العاملين في مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية في هولندا بشكل متكرر.

أما في قطاع غزة، فقد ضايق حماس منظمات المجتمع المدني بشكل روتيني، وقد تضمن ذلك حل وإغلاق منظمات سلمية. كما أفادت المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من غزة مقراً لها بأن ممثلي حماس كانوا يوجودون في مكاتبها سعياً إلى الحصول على دفعات ضرائب، وللمطالبة بلوائح المنتفعين منها وبمعلومات عن المرتبات، وللاستدعاء ممثلي المنظمات غير الحكومية إلى مخافر الشرطة لاستجوابهم. وفي إحدى الحالات في أيار/مايو، أغلقت حماس منظمة دولية غير حكومية، وصاشرت مفاتيح المكتب والسيارات واستولت على أجهزة الحاسوب النقالة. وقد سمحت حماس للمنظمة غير الحكومية باستئناف عملها بعد عدة أسابيع.

وقد رصدت منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية ودولية ممارسات الحكومة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وقامت بنشر النتائج التي توصلت إليها، رغم أن القيود المفروضة على التنقل والدخول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة جعلت من الصعب على هذه المنظمات القيام بأعمالها. وقد سمحت الحكومة الإسرائيلية لبعض منظمات حقوق الإنسان بعقد المؤتمرات الصحفية ونشر وقائعها وأتاحت للجنة الدولية للصليب الأحمر زيارة معظم المحتجزين. إلا أن منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية أفادت بحدوث زيادة كبيرة خلال العام في حوادث المضايقة والتهديد من أطراف خاصة أو مجهولة.

الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية: تعاون المسؤولون في السلطة الفلسطينية والمسؤولون الإسرائيليون بشكل عام مع ممثلي الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، وسمحوا لهم بالزيارات رغم أن عدة تقارير أفادت بأن الحكومة الإسرائيلية منعت وصول المساعدات الإنسانية خاصة إلى غزة. وكانت هناك تقارير عديدة تقيد بمضايقة حماس لأعضاء المنظمات الدولية.

وفي عام 2014، شكل مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لجنة تقصي حقائق دولية "للتحقيق في جميع الانتهاكات المدعى بها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في "الأراضي الفلسطينية المحتلة"، بما في ذلك القدس الشرقية، وخاصة في قطاع غزة، في سياق العمليات العسكرية التي تم القيام بها منذ 13 حزيران/يونيو. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها لن تتعاون مع اللجنة قائلة إنها تركز بشكل غير منصف على إسرائيل لا على الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس. وفي 2014، رفعت اللجنة ما توصلت إليه من أن هناك ادعاءات جديرة بالثقة من ارتكاب جرائم حرب عام 2014 من قبل إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة أيضاً. وأعرب التقرير عن القلق إزاء الطبيعة العشوائية الملازمة للصواريخ وقذائف المدفعية التي أطلقتها المجموعات الفلسطينية المسلحة على المدنيين الإسرائيليين، وشجبت قتل الأشخاص الذين اشتبه بتعاونهم مع إسرائيل، وقالت إن السلطات الفلسطينية أخفقت دوماً في تقديم منتهكي القانون الدولي للعدالة. كما أعربت اللجنة عن القلق إزاء استخدام إسرائيل الواسع للأسلحة تسبب القتل والإصابات في مدار واسع. وفي حين أن استخدام هذه الأسلحة لم يكن ممنوعاً، إلا أنه كان من المرجح جداً أن يؤدي استخدامها في أماكن مزدحمة بالسكان إلى قتل المحاربين والمدنيين على حد سواء. كما جاء في التقرير أن الإفلات من العقاب كان سائداً في ما يتعلق بالانتهاكات التي قبلت إن القوات الإسرائيلية ارتكبتها في غزة والضفة الغربية على حد سواء.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2014، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن تحقيق واسع النطاق في الهجمات على منشآت الأمم المتحدة في غزة أثناء عملية الجرف الصامد وفي الحالات التي عثرت فيها قوات الدفاع الإسرائيلية على أسلحة في تلك المنشآت. وفي نيسان/أبريل 2015، أصدر مجلس تقصي الحقائق تقريراً يعرض ما توصل إليه من أن إسرائيل كانت مسؤولة عن إلحاق الضرر بسبعة مرافق تخص الأمم المتحدة في قطاع غزة أثناء عملية الجرف الصامد. كما توصل المجلس إلى أن المجموعات المقاتلة الفلسطينية استخدمت ثلاثة مرافق تخص الأمم المتحدة لخبز الأسلحة ولإطلاق صواريخ وقذائف مدفعية.

وفي آذار/مارس، دعا مجلس حقوق الإنسان السلطات المعنية باتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير لجنة تقصي الحقائق المستقلة الخاصة بعملية الجرف الصامد.

قدم المسؤولون الفلسطينيون وثيقة إبرام إلى أمين عام الأمم المتحدة بوصفه المؤتمن الذي تودع لديه وثائق نظام روما الأساسي [محكمة الجنايات الدولية] وقدموا إبلاغاً بقبول ولاية محكمة الجنايات الدولية على جرائم مدعى بوقوعها "في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، منذ 13 حزيران/يونيو، 2014". وفي أعقاب هذا الإعلان، أفاد مكتب المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية بأنه سيفتح تحقيقاً أولياً لتقرير ما إذا كانت هناك جرائم ضمن اختصاص المحكمة تم ارتكابها على أراضي "الدولة الفلسطينية". وأشار مسؤولون فلسطينيون إلى أنهم واصلوا تقديم المعلومات بشأن الجرائم المدعى بوقوعها إلى مكتب المدعي العام. وقد عارض المسؤولون الإسرائيليون بشدة التحقيق الأولي بشأن الجرائم المدعى بها ولكنهم ظلوا على اتصال بمكتب المدعي العام. كما قدمت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية معلومات بشأن جرائم قيل إنها وقعت في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان: واصلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان شبه الحكومية القيام بدور أمين المظالم وهيئة حقوق الإنسان للسلطة الفلسطينية. وقد أصدرت الهيئة تقارير شهرية وسنوية عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية؛ كما أصدرت توصيات رسمية للسلطة الفلسطينية.

وكانت الهيئة مستقلة بشكل عام ولكنها واجهت نقصاً في الموارد قلص قدرتها على العمل بشكل فعال. وتعاونت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية مع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

القسم 6: التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يحظر قانون السلطة الفلسطينية الاغتصاب، ولكن التعريف القانوني للاغتصاب لا يشمل الاغتصاب الزوجي. وتعفي القوانين السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء المغتصبين من أي مسؤولية جنائية في حال قيامهم بالزواج بضحيتهم. ولم تقم السلطات عموماً بفرض تطبيق القانون بشكل فعال لا في الضفة الغربية ولا في قطاع غزة. وعقوبة الاغتصاب هي السجن من 5 سنوات إلى 15 سنة. وقد حدثت تقاليد المجتمع كثيراً من التبليغ عن عمليات الاغتصاب. وكانت هناك في السنوات السابقة تقارير تفيد بأن الشرطة تتعامل مع الاغتصاب على أنه قضية اجتماعية لا جنائية وبأن السلطات أطلقت سراح بعض المتهمين بالاغتصاب بعد اعتذارهم لضحاياهم.

ولا يحظر قانون السلطة الفلسطينية صراحة العنف الأسري، ولكنه يعتبر الاعتداء على الآخرين وضربهم جريمة. ولم تقم السلطات بفرض تطبيق القانون بشكل فعال في حالات العنف الأسري. وأفادت منظمات غير حكومية بأن النساء كن يمانعن في أحيان كثيرة في التبليغ عن حالات العنف أو سوء المعاملة للشرطة نظراً لخوفهن من الانتقام منهن. وقد أفادت منظمة هيومان رايتس ووتش في السنوات السابقة بأن السلطات لاحقت قضائياً عدداً ضئيلاً من حوادث العنف المنزلي بنجاح. وأعرب الكثير من النساء والفتيات عن اعتقادهن بأن النظام القانوني يميز ضد المرأة. وأفاد مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني بأن تعنيف الزوجات، وخاصة التعنيف النفسي، كان مألوفاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأفادت المنظمات غير الحكومية بازدياد العنف الأسري والعنف ضد المرأة في غزة بسبب التشرّد والضغط الاجتماعي/الاقتصادية المتصاعدة في أعقاب حرب 2014.

وقد كُلفت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية مهمة دعم حقوق المرأة، وعملت بشكل استراتيجي لتسليط الضوء على الصعوبات المتعددة التي تواجهها المرأة الفلسطينية والتي تتطلب الاهتمام والتعاون والتنسيق بين المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية الداعمة للمرأة، لمعالجة أمر هذه الصعوبات. وتعتبر الوزارة مرجعاً لوضع وتطوير السياسات الملائمة لمواجهة التمييز بين الإناث والذكور كي يتم التأثير بشكل إيجابي على أوضاع النساء والرجال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكي يتم تمكين المرأة من الاستمتاع بكامل حقوقها بعدالة داخل المجتمع الفلسطيني. وفي حزيران/يونيو 2015، وضعت الوزارة استراتيجية قومية تركز على منع وقوع العنف الأسري والعنف في مكان العمل والعنف المجتمعي، وحماية المرأة منها. وبناء على الاستراتيجية، عملت الوزارة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة لإنشاء مرصد قومي خاص بالعنف ضد المرأة يقوم بتتبع وجمع المعلومات وتوثيق حالات العنف ضد المرأة للمساعدة في ابتداء السياسات الملائمة لمنع وقوعه. وأكمل مدعو وزارة العدل تدريباً وفرته الأمم المتحدة بشأن التحقيق في العنف ضد النساء.

ختان الإناث/القطع: وردت تقارير عن وقوع تشويه أو قطع للأعضاء التناسلية الأنثوية في الماضي، ولكن لم تتم الإفادة بوقوع ذلك هذا العام. يحظر القانون تشويه أو قطع الأعضاء التناسلية الأنثوية.

ممارسات تقليدية ضارة أخرى: تميز بعض أحكام القانون الفلسطيني ضد المرأة. وقد وقع الرئيس عباس في عام 2011 تعديلاً على قانون "قتل الشرف" أزال الحماية وتخفيف العقوبات عن مرتكبي الجرائم دفاعاً عن "شرف العائلة"، رغم أن بعض المنظمات غير الحكومية جادلت بأن التعديل لا يسري على أكثر بنود القانون اتصالاً بالموضوع وأنه لم يكن له بالتالي تأثير ملحوظ. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، زادت محكمة استئناف تابعة للسلطة العقوبية التي كانت قد فرضتها محكمة أدنى رتبة على رجل فلسطيني، اعترف بقتله شقيقته في عام 2006 دفاعاً عن "شرف العائلة"، من السجن ثماني سنوات إلى السجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة، بعد أن استأنف مدعي عام السلطة الحكم الأصلي باعتباره متسامحاً جداً. وأفادت المنظمات غير الحكومية بوقوع 28 حالة موثقة من قتل الشرف عام 2015 ولكنها أشارت إلى بواعث قلق تتعلق بعدم التبليغ عن جميع الحالات لأنه كان هناك في الكثير من الأحيان اختلاف في كيفية توثيق الشرطة جرائم القتل دفاعاً عن الشرف والأسلوب الذي تنتهجه المنظمات النسائية وكذلك بسبب عدم توفر المعلومات عن الوضع في غزة.

التحرش الجنسي: لا يوجد قانون يتناول بشكل محدد التحرش الجنسي، وكان التحرش مشكلة هامة واسعة الانتشار. وأفادت منظمات غير حكومية بأنه بالنسبة لبعض النساء، كانت المحرمات الثقافية والخوف من وصمة المجتمع تدفعهن إلى التزام الصمت بشأن التحرش الجنسي. وقالت بعض النساء إنه عند إبلاغهن السلطات عن حوادث التحرش بهن، اعتبرتهن السلطات مسؤولات عن استفزاز سلوك الرجال المتحرشين بهن. وضايقت السلطات في غزة النساء بسبب السلوك "غير الإسلامي"، بما في ذلك التواجد في الأماكن العامة بعد حلول الظلام والسير مع رجل لا تربطهن به صلة قري.

حقوق الإنجاب: يحق للأفراد والأزواج في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس تقرير عدد الأطفال الذين يودون إنجابهم، والفترات الزمنية بينه، وتوقيت إنجاب هؤلاء الأطفال، والحق في إدارة صحتهم التناسلية. وأفادت النساء بوجود عقبات أمام قدرتهن على الحصول على المعلومات أو الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة بسبب الضغوط الاجتماعية، خاصة في غزة، أو معارضة الزوج، وفي بعض الحالات لم يكن بإمكانهن فعلياً الحصول على وسائل منع الحمل. ووفقاً لتقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام 2015، كان 43 بالمائة من النساء الفلسطينيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة يستعمل وسيلة حديثة لمنع الحمل. وفي حين ازداد انتشار استخدام وسائل منع الحمل قليلاً في السنوات الأخيرة، ظلت نسبة الاحتياجات غير الملباة 15 بالمائة، بسبب عدم وجود خدمات تنظيم الأسرة ونوعيتها لدى توفرها. ووفقاً لمكتب السجل السكاني، كان مجمل معدل المواليد 4.2 طفلاً لكل امرأة، وقالت امرأة من كل ثلاث نساء إن حملها الأخير لم يكن مقصوداً. ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، قدر المراقبون معدل الحمل بين الشابات اليافعات في عام 2015 بـ67 بين كل 1000 امرأة ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة.

التمييز: في حين أن القانون ينص على المساواة بين المرأة والرجل إلا أنه يميز أيضاً ضد المرأة، كما تميز ضدها الممارسات التقليدية. ويمكن للمرأة أن ترث، ولكن نصيبها لا يعادل نصيب الرجل. ويجوز للرجل أن تكون لديه أكثر من زوجة واحدة؛ وإن كان ذلك نادر الحدوث في المناطق الحضرية، وقد كان تعدد الزوجات أكثر شيوعاً في القرى الصغيرة. ويجوز للمرأة أن تضيف شروطاً إلى عقد القران لحماية مصالحها في حال وقوع طلاق ونزاع حول حضانة الأطفال، إلا أن النساء نادراً ما كُن يفعلن ذلك. فقد كان ضغط المجتمع يثني المرأة بشكل عام عن تضمين عقد الزواج ترتيبات تتعلق بالطلاق. وحالت القيود الثقافية المرتبطة بالزواج في بعض الأحيان دون إتمام الفتيات لمراحل الدراسة الإلزامية أو الالتحاق بالجامعة. وكانت الأسر تنبأ أحياناً من الفتيات المسلمات والمسيحيات اللاتي يتزوجن من رجل من غير دينهن. وكان المسؤولون المحليون ينصحون هؤلاء النسوة أحياناً بترك مجتمعاتهن المحلية للحيلولة دون وقوع المضايقات.

وفرضت حماس تفسيراً محافظاً للإسلام على سكان قطاع غزة من المسلمين، يميز ضد النساء بشكل خاص. وحظرت السلطات بصفة عامة أي اختلاط بين الجنسين في الأماكن العامة. وكان رجال شرطة بملابس مدنية يوقفون بشكل روتيني الرجل والمرأة اللذين يسيران معاً ويفصلون أحدهما عن الآخر ويحققون معهما لمعرفة ما إذا كانا متزوجين. وتعتبر ممارسة الجنس قبل الزواج جريمة يعاقب عليها بالسجن. كما عاقبت "شرطة الأخلاق" التابعة لحماس النساء على ركوب الدراجات النارية وتدخين السجائر أو النرجيلة وعدم تغطية شعرهن وارتداء ملابس "غير لائقة" (أي ملابس على الطراز الغربي أو ضيقة مثل الجينز أو القمصان القصيرة). وقالت النساء اللاتي يعشن في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة إنهن شعرن بعدم الأمان عند استخدام مرافق الاستحمام أو المراحيض العامة.

وينص قانون العمل الفلسطيني على أن العمل من حق كل مواطن قادر على العمل؛ إلا أنه ينظم عمل النساء مانعاً إياهن من التوظيف في أعمال خطيرة. يحظر مرسوم وزارة العمل لعام 2004 عمل المرأة في المناجم ومقالع الحجارة، وإنتاج المفرقات، وإنتاج الأسفلت، وإنتاج الكحول، وإنتاج مبيدات الحشرات، ونشاطات اللحام، وفي الغابات والمحميات الطبيعية بما في ذلك العمل المرتبط بالخشب.

وكانت نسبة تعليم الإناث مرتفعة، خاصة في الضفة الغربية. وكان عدد الإناث في الجامعات يفوق عدد الذكور. ولكن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة قال إن طالبات جامعات أفدن بتمييز إدارات الجامعات وأساتذتها وزملائهن الذكور ضدهن. وفي قطاع غزة، طبقت سلطات حماس في 2014 نظام ملابس "محتشمة" في جامعة الأقصى بمدينة غزة، مما دفع وزير التعليم العالي في السلطة الفلسطينية إلى انتقادها.

وأفادت تقارير صحفية وتقارير بعض المنظمات غير الحكومية بأن معلمات المدارس التي تديرها حماس كن يُعدن في بعض الأحيان البنات اللاتي لا يرتدين ملابس محتشمة إلى المنزل، وإن كان ذلك لا يتم بشكل منتظم.

الأطفال

تسجيل المواليد: تسجل السلطة الفلسطينية الفلسطينيين المولودين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشترط إسرائيل أن تنقل السلطة الفلسطينية هذه المعلومات إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية. وبما أن السلطة الفلسطينية لا تشكل دولة، فإنها لا تحدد "المواطنة" وحدها. ويمكن لأبناء الأيوين الفلسطينيين الحصول على بطاقة هوية فلسطينية (تصدرها الإدارة المدنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية) إن كانوا مولودين في الأراضي المحتلة لوالد/والدة يحمل بطاقة هوية فلسطينية. وتقوم كل من وزارة داخلية السلطة الفلسطينية والإدارة المدنية الإسرائيلية بدور في تحديد أهلية الشخص للحصول على بطاقة هوية.

وتسجل إسرائيل ولادات الفلسطينيين في القدس، رغم أن سكان القدس الفلسطينيين أفادوا أحياناً بحدوث تأخير في العملية قد يستغرق أعواماً.

التعليم: التعليم إلزامي في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية من سن السادسة حتى نهاية الصف التاسع (أي حتى السادسة عشرة من العمر تقريباً). والتعليم متوفر لجميع الفلسطينيين مجاناً حتى نهاية المرحلة الثانوية.

وبالنسبة لقطاع غزة، لم يكن التعليم الابتدائي متوفراً للجميع. وكانت الأونروا وسلطات غزة توفران التعليم. وكانت الأونروا تقدم، علاوة على المنهاج الدراسي الذي توفره السلطة الفلسطينية، حصصاً في المدارس التابعة لها متخصصة في حقوق الإنسان، وحل النزاعات، والتسامح. كانت هناك تقارير تفيد بأن حماس قدمت مسارات دراسية عن التدريب العسكري في مدارسها أثناء مخيمات الشباب الصيفية، التي كان يمكن لأهالي الأحداث في سن الالتحاق بالمدارس طلب إلحاق أبنائهم بها.

أما في القدس، فلم يحصل التلاميذ الفلسطينيون على نفس الموارد التعليمية التي يحصل عليها التلاميذ الإسرائيليون. وأفادت منظمات غير حكومية بأن القدس الشرقية بحاجة إلى غرف صفوف إضافية في المدارس الرسمية التابعة للبلدية لتوفير الحيز اللازم للتلاميذ الفلسطينيين للدراسة في المدارس الرسمية (انظر القسم 6، الأقليات القومية/العرقية/الإثنية). وأفادت المنظمات غير الحكومية بأنه كان هناك قصور كبير لدى البلدية في مجال تنفيذ قرار المحكمة العليا الذي أمر المدينة ببناء أكثر من 1000 غرفة صف في القدس الشرقية بحلول شهر شباط/فبراير لتدارك النقص المزمن في غرف الصفوف. وقد شيدت بلدية القدس 237 غرفة صف جديدة واستأجرت حوالي 700 غرفة أخرى في القدس الشرقية في الفترة 2011-2016.

إساءة معاملة الأطفال: أفادت التقارير بأن إساءة معاملة الأطفال كانت مشكلة واسعة الانتشار. ويحظر القانون ممارسة العنف ضد الأطفال. إلا أن السلطة الفلسطينية والسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة نادراً ما كانت تعاقب مرتكبي العنف الأسري.

وأفادت تقارير الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية بأن قوات الأمن الإسرائيلية كانت مسؤولة هي أيضاً عن عنف ضد الأطفال الموجودين في الاحتجاز وأثناء إلقاء القبض عليهم (انظر القسم 1.ج). في الضفة الغربية أو قرب المنطقة العازلة في قطاع غزة.

وأفادت منظمة أطباء بلا حدود بأن عدد الأطفال الذين يعانون من متلازمة إجهاد ما بعد الإصابة وغير ذلك من أمراض اضطراب القلق، بما في ذلك الاكتئاب، ارتفع في السنوات الأخيرة. وعزت المنظمة معظم الحالات إلى صدمة تعرض لها الأطفال أثناء عمليات الاجتياح الإسرائيلية أو نتيجة لعنف المستوطنين.

الزواج المبكر والزواج القسري: يحدد القانون الفلسطيني الحد الأدنى لسن الزواج بـ18 سنة؛ إلا أن القانون الديني يجيز الزواج لمن هم في الخامسة عشرة من العمر. وقالت منظمات غير حكومية بينها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي إنه لم يكن يبدو أن زواج الأطفال منتشر على نطاق واسع. وأظهرت بيانات معلومات منظمة اليونيسيف لعام 2015 أن 2 بالمائة من الفتيات كن قد تزوجن عند بلوغهن الخامسة عشرة من العمر. وتوصلت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الأوضاع الاقتصادية في غزة في أعقاب حرب 2014 دفعت بعض العائلات إلى ترتيب زيجات لبناتهن في سن مبكرة لتحسين وضع العائلة الاقتصادي.

الاستغلال الجنسي للأطفال: تعتبر السلطة الفلسطينية إغتصاب القاصر جريمة استناداً إلى القانون الجنائي الأردني، الذي يحظر أيضاً جميع أشكال البونوغرافيا (الكتابات والصور والأفلام الداعرة). وتتضمن العقوبة المفروضة على من يغتصب ضحية لم تبلغ الخامسة عشرة من العمر السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات. وفي غزة، يواجه المشتبه بهم المدانون بجريمة اغتصاب طفلة لم تبلغ الرابعة عشرة من العمر إمكانية الحكم

عليهم بالإعدام. وقد وردت تقارير تفيد بأن الأعراف المجتمعية أدت إلى عدم تبليغ السلطات بحكم الأمر الواقع والشرطة في غزة عن جميع حالات الاستغلال الجنسي للأطفال.

الأطفال المجنونون: وردت تقارير مفادها أن حماس دربت أطفالاً كمقاتلين.

الأطفال المشردون: أدى النزاع وأوامر الهدم (أنظر القسم 2.د.) إلى تشريد أطفال في الأراضي المحتلة. أشارت معطيات الأمم المتحدة إلى أن هدم المنازل كان قد شرد، بحلول 8 أيلول/سبتمبر، عدداً من الأطفال (697) في الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال العام يفوق مجمل ما تم تشريده في نفس الفترة في أي عام سابق منذ 2009.

معادة السامية

كان عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية خلال العام حوالي 386,000 نسمة. ولم يكن هناك أي يهود في غزة، باستثناء اليهود من الرعايا الأجانب. وكان هناك حوالي 201,000 يهودي إسرائيلي يعيشون في مستوطنات في القدس الشرقية.

وقد تضمن خطاب بعض الزعماء الفلسطينيين والزعماء الدينيين المسلمين ما ينم عن معاداة السامية وإنكار محرقة اليهود (الهولوكوست). وكان شعور العداة لإسرائيل واسع الانتشار وتخطى أحياناً ذلك ليصل إلى معاداة السامية في الخطاب العام، بما في ذلك في تعليقات وسائل الإعلام المعبرة عن التوق إلى عالم بدون إسرائيل والممّجة لهجمات إرهابية حديثة وتاريخية على الإسرائيليين. وفي أعقاب سلسلة من الهجمات قام بها فلسطينيون ضد إسرائيليين في القدس والضفة الغربية وإسرائيل ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر 2015، ولكنها بدأت بالتقلص في نيسان/أبريل، نشرت الصحف الفلسطينية ومواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع رسوماً كاريكاتورية تشجع مثل هذه الهجمات.

ولم تقم السلطة الفلسطينية في بعض الأحيان بشجب التعبير المعادي للسامية في وسائل الإعلام التقليدية الرسمية التابعة للسلطة ووسائل التواصل الاجتماعي.

وكان هناك عدد من الحالات في الضفة الغربية وقطاع غزة نشرت فيها مؤسسات إعلامية وبتت، خاصة مؤسسات الإعلام التي تسيطر عليها حماس، مواد تضمنت محتوى فيه معاداة للسامية، بلغ في بعض الأحيان حد التحريض على العنف.

الاتجار بالأشخاص

لا يحظر أي قانون من قوانين السلطة الفلسطينية بشكل محدد الاتجار بالأشخاص، وذكر أن أعداداً ضئيلة من الأطفال والبالغين عاشت في ظروف عمل قسري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي القدس الشرقية أيضاً حيث تسري القوانين الإسرائيلية. في أيلول/سبتمبر، أيدت المحكمة المركزية في القدس حكماً استؤنف أمامها أصدرته محكمة عام 2012 أدان زوجين فلسطينيين من القدس الشرقية بإخضاع عاملة منزلية من الفلبين للعمل القسري، بما في ذلك عدم دفع أجرتها واحتجاز جواز سفرها وحرمانها من أيام الراحة التي تحق لها.

وأفادت تقارير بأن بعض الأطفال عملوا في ظروف عمل قسري في الضفة الغربية، بما في ذلك في المستوطنات. وذكرت منظمات غير حكومية أن أرباب العمل أخضعوا رجالاً فلسطينيين لظروف العمل القسري في المستوطنات الإسرائيلية في قطاعات الصناعة والزراعة والبناء وغيرها من القطاعات. ولم يكن بإمكان السلطة الفلسطينية رصد الانتهاكات في هذه المناطق وغيرها والتحقيق فيها لأن السلطة الفلسطينية لم تكن تسيطر على حدودها ولأن الحكومة الإسرائيلية حدّت من سلطتها على العمل في "المنطقة ب" و"المنطقة ج".

الأشخاص ذوو الإعاقات

تم إقرار قانون حقوق المعاقين الفلسطيني في عام 1999، ولكن المنظمات غير الحكومية تشكو من التطبيق البطيء جداً للقانون. ولا يأمر القانون بتوفير القدرة على الوصول إلى المباني والمعلومات ووسائل الاتصال والتمكّن من استخدامها، ولكن الأونروا تعتمد سياسة توفير القدرة على دخول واستخدام جميع مبانيها الجديدة. وأفادت منظمة بزخوت غير الحكومية التي تدافع عن حقوق المعاقين بوجود افتقار إلى وسائل نقل ومواصلات يمكن للمعاقين استخدامها في القدس الشرقية، في حين أفادت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بوجود افتقار إلى وسائل النقل والمواصلات التي يمكنهم استخدامها في المناطق الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية. ويحظر قانون حقوق المعاقين الفلسطيني التمييز على أساس إعاقة دائمة أو جزئية في القدرات الجسدية أو النفسية أو الذهنية.

وظلت الرعاية والخدمات التي يحصل عليها الفلسطينيون من ذوي الاحتياجات الخاصة متفاوتة ومتدنية المستوى. وقد اعتمدت السلطة الفلسطينية والسلطة القائمة في غزة على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للعناية بالمصابين بإعاقات جسدية، وقدمت رعاية لا ترقى إلى المستوى المطلوب للمصابين بإعاقات عقلية. وأفاد الفلسطينيون في غزة بانعدام وجود تكييفات في البنية التحتية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، أو وجود قدر لا يكاد يذكر منها، وبصعوبة استيراد كراسي المقعدين (المتحركة) وغيرها من أجهزة المساعدة على الحركة لأن السلطات الإسرائيلية تتحكم في السلع التي تمر عبر الحدود إلى غزة. وقد دمر القتال في صراع عام 2014 مركزاً للمعاقين تديره حماس في مدينة غزة.

وقد وردت تقارير تفيد بقيام السلطات الإسرائيلية بوضع محتجزين يعتبرون معاقين عقلياً أو يشكلون خطراً على أنفسهم أو على الآخرين في الحبس الانفرادي معزولين عن العالم الخارجي بدون تقييم طبي كامل لهم. وقالت منظمة أطباء لحقوق الإنسان- إسرائيل إن عزل السجناء المصابين بإعاقات عقلية كان أمراً مألوفاً.

وكان هناك تمييز عائلي ومجتمعي في الضفة الغربية وقطاع غزة على السواء ضد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن هناك حوالي 27,500 بدوي يعيشون في "المنطقة ج" في الضفة الغربية. وكان الكثير من البدو لاجئين مسجلين لدى الأونروا ويعيشون في أحياء كثيرة في مناطق صنفتها إسرائيل كمناطق عسكرية مغلقة أو مناطق مخططة لتوسيع المستوطنات. وقد استمر التثريد القسري للبدو والتجمعات السكانية الرعوية في "المنطقة ج" على يد الحكومة الإسرائيلية. وعانى الكثير من

هذه المجتمعات المحلية من قدرة محدودة على الحصول على الماء والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية.

أعمال العنف، والتمييز، وأشكال الإساءة الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

يحظر القانون الفلسطيني، المرتكز إلى القانون الجنائي الأردني لعام 1960، ممارسة الجنس بالتراضي بين المثليين، رغم أن السلطة الفلسطينية لم تقم في الواقع بمقاضاة الأشخاص الذين يشتبه بأنهم يمارسون ذلك. وكان التمييز المجتمعي على أساس التقاليد الثقافية والدينية شائعاً، مما جعل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية بيئة صعبة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والخنثى. وزعم بعض الفلسطينيين أن الجيران وعناصر أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية كانوا يقومون بمضايقة وإساءة معاملة، وأحياناً باعتقال هؤلاء الأشخاص بسبب توجههم الجنسي أو هويتهم الجنسية. وأفادت المنظمات غير الحكومية بأن حماس قامت هي أيضاً بمضايقة واعتقال الأشخاص بسبب ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية.

وصمة العار المجتمعية بسبب فيروس نقص المناعة البشرية و الإيدز

في حين قدمت وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية العلاج للمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ووفرت حماية لخصوصيتهم؛ كان تمييز المجتمع ضد المصابين أمراً شائعاً. وتشير الأدلة القولية إلى أن التمييز المجتمعي ضد المرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كان شائعاً في غزة أيضاً.

أعمال عنف أو تمييز مجتمعي أخرى

أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة ييش دين وغيرها من المنظمات غير الحكومية بقيام المستوطنين الإسرائيليين بمهاجمة الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، مما يقوض مورد رزق الفلسطينيين وأمنهم على أنفسهم. وتضمنت العمليات عنفاً مباشراً ضد السكان الفلسطينيين. وذكر أن بعض المستوطنين الإسرائيليين استخدموا العنف ضد الفلسطينيين كوسيلة للمضايقة ولإبقائهم بعيدين عن أراض يسعى المستوطنون إلى امتلاكها. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة من المستوطنين في 5 تشرين الثاني/نوفمبر بإلقاء حجارة على فلسطينيين يحصدون الزيتون قرب رام الله، فأصابوا ثلاثة فلسطينيين بجراح كانت إصابة أحدهم خطيرة. وبشكل عام، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين تقلص من 221 حادثاً في عام 2015 إلى 101 حادث لدى حلول تشرين الثاني/نوفمبر.

وإدعى الفلسطينيون بأن المستوطنين ارتكبوا عمليات صدم وهروب بسياراتهم للفلسطينيين السائرين على الأقدام، رغم أن الظروف لم تكن واضحة في معظم الحالات. في 8 أيلول/سبتمبر، صدمت سيارة مستوطن إسرائيلي مزارعاً فلسطينياً على الطريق الإسرائيلي السريع 60 قرب بيت لحم ثم لاذ بالفرار؛ وقد كسرت عظام الفلسطيني نتيجة الحادث. وفي 10 أيلول/سبتمبر، صدمت سيارة مستوطن إسرائيلي منطلقاً قرب قرية الخضر في المنطقة ج جنوب بيت لحم طفلة فلسطينية في الرابعة من العمر وقتلتها قبل الفرار. وقام السائقان في حادث 8 و10 سبتمبر بتسليم نفسيهما إلى الشرطة الإسرائيلية التي صنفت الحادثين كحادثي سير وأطلقت سراح السائقين دون توجيه تهم إليهما.

وكان الكثير من حوادث العنف يتضمن قيام المستوطنين بالذهاب إلى أراض يملكها الفلسطينيون وإلحاق الضرر بالأرض والمحاصيل. في شهر نيسان/أبريل، ضح مستوطنون في مستوطنة بيتار عيليت أقدار البواليع على أرض فلسطينية زراعية في قرية حوسان، بيت لحم، مما ألحق الضرر بحوالي 17 أكرًا. وفي آذار/مارس أطلق المستوطنون ماشيتهم لترعى في أراض فلسطينية تابعة لقرية عقربا في محافظة نابلس، مما ألحق الضرر بأكثر من 70 شجرة. وأثناء حصاد الزيتون السنوي في الضفة الغربية في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر، وثقت منظمة حاخامين من أجل حقوق الإنسان غير الحكومية 11 حادث تخويف وعنف ارتكبتها المستوطنون.

وظلت مهاجمة أشجار الزيتون، التي يعتمد الكثير من الفلسطينيين عليها كمصدر لرزقهم، أمرا مألوفًا. وفي تموز/يوليو، أضرم مستوطنون من مستوطنة شيلو ومواقع أمامية مجاورة أخرى النار في حوالي 280 شجرة يملكها فلسطينيون وفي عدة مساحات من الأرض المزروعة في الساوية، نابلس، كفر مالك، والمغير قرب رام الله. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن السلطات الإسرائيلية قامت في أغسطس/آب، مصحوبة بالمنظمة الإسرائيلية اليمينية غير الحكومية رغايم، باقتلاع 300 شجرة زيتون يملكها فلسطينيون قرب قلقيلية، مجادلة بأن السلطات صنفت هذه المناطق "أرضاً للدولة".

وبالإضافة إلى الأضرار الملحقة بالأرض والمحاصيل، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً بأن المستوطنين هاجموا ممتلكات كالمواشي والسيارات. وكانت هناك حوادث إلقاء حجارة وسرقة ثانوية في كل شهر. في أوائل شهر آب/أغسطس، قتل مستوطنون إسرائيليون مسلحون 11 حملاً يملكها البدو سكان الطيبة الشرقية قرب رام الله. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أجبرت مجموعة من المستوطنين اليهود عائلة فلسطينية على مغادرة أرض زراعية في قرية قريوت، جنوب نابلس، أثناء حصاد الزيتون السنوي وحطمت سيارتها بالفؤوس وأسلحة أخرى.

وواصلت منظمات حقوق إنسان مختلفة قولها إن السلطات لم تقم بالتحقيق بالشكل الكافي ونادراً ما كانت تتخذ إجراءات قضائية بشأن عنف المستوطنين. وأرجعت بعض المنظمات ذلك جزئياً إلى إهمال الإدارة المدنية الإسرائيلية لشكاوى الفلسطينيين وأيضاً إلى عدم رغبة السكان الفلسطينيين التبليغ عن الحوادث إما خوفاً من انتقام المستوطنين أو لشعورهم بالإحباط لانعدام المساءلة والمحاسبة في معظم الحالات. وأفادت المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية يش دين بأن السلطات أغلقت أكثر من 85 بالمائة من عمليات التحقيق الإسرائيلية في الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة الغربية بدون توجيه تهم رسمية. وطبقاً لبيانات معلومات يش دين، إن فرصة متابعة الشكوى التي يرفعها فلسطيني في الضفة الغربية إلى الشرطة بتحقيق فعال يسفر عن تحديد هوية المشتبه بهم واعتقالهم وإدانتهم هي 1.9 بالمائة.

في عام 2014، اعتدى مستوطنون من مستوطنة يتسهار على رجلين فلسطينيين على أرض فلسطينية. وقد ضرب المستوطنون أحدهما بقضيب معدني، فكسروا ساقه وذراعه. وضرب المستوطنون الرجل الآخر على رقبته، فقطعوا رأسه. وقد وقع الحادث بحضور جندي إسرائيلي، أمر المعتدين بمغادرة أرض المزرعة والعودة إلى المستوطنة. ورفع الفلسطينيون تقريراً للشرطة، ولكن الشرطة أغلقت ملف القضية مشيرة إلى عدم توفر معلومات كافية عن هوية الجناة. ولم تطلب الشرطة شهادة الجندي الإسرائيلي أو تحاول العثور على شهود. واستأنفت منظمة يش دين قرار إغلاق الملف، ولكن الشرطة أغلقت القضية مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 بدون استهلال تحقيق. وقدمت يش دين استئنافاً ثانياً، ولكن الشرطة الإسرائيلية أغلقت ملف القضية في نيسان/أبريل مشيرة إلى عدم توفر الأدلة.

قام مستوطنون من مستوطنة هار براخا بيت المتقدمة في عام 2012 بسرقة أكياس زيتون من بساتين فلسطينية قرب قرية بورين. وضبطت قوات الدفاع الإسرائيلية وموظفو مكتب تنسيق الحكومة في المناطق، الذين كانوا في الموقع للتفتيش على عملية قطع 51 شجرة زيتون في اليوم السابق، أثناء قيامهم بالجريمة. ولكن عناصر الجيش لم تقبض على المشتبه بهم. وحولت قوات الدفاع التحقيق في أشجار الزيتون المتضررة، مع عملية انتهاك أرض خاصة والنهب، إلى شرطة منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ورغم وجود شهود عيان على الحادث بإمكانهم التعرف على الجناة، ورغم أن عنوان أحد المشتبه بهم كان معروفا لدى الشرطة، أغلقت شرطة المنطقة ملف القضية بسبب عدم توفر الأدلة. وبعد الاستئناف الأول لقرار إغلاق الملف، أظهرت السجلات محاولة للاتصال بأحد رجال الأمن الذين كانوا موجودين في مكان الحادث، إلا أنه لم يكن هناك أي دليل على أي تحقيقات لاحقة. واستأنفت يش دين مجددا، ولكن الشرطة أغلقت ملف القضية خلال العام لعدم توفر الأدلة.

وقد استمرت هجمات "دفع الثمن" (وهي جرائم ضد الممتلكات وأعمال عنف يقوم بها أفراد ومجموعات من اليهود المتطرفين ضد الفلسطينيين أو ردا على نشاطات يعتبرونها مناوئة للاستيطان) خلال العام.

في 10 آذار/مارس، أضرم مستوطنون النار في منزل فلسطيني في قرية في جنوب بيت لحم ورشوا بالدهان عبارة "الموت للعرب" وكلمة "إرحلوا" على الجدران. وقام مشتبه بهم من المستوطنين بعملية إشعال نار، الأولى في آذار/مارس والثانية في تموز/يوليو، في منزلين فلسطينيين في قرية دوما في الضفة الغربية، ولم يتسبب الحادثان بإصابات ولكنهما ألحقا أضرارا بمنزلي أقارب عائلة الدوايشة (التي كانت ضحية عملية دفع ثمن في عام 2015 أسفرت عن مقتل طفل رضيع ووالديه وإصابة شقيق الرضيع الذي يبلغ الرابعة من العمر بإصابات بالغة).

وذكر أن عمليات قيام مجموعات يهودية بمهاجمة ومضايقة الفلسطينيين في القدس ازدادت. استمرت منظمة لهافا اليهودية الإسرائيلية في معارضة العلاقات الاجتماعية بين اليهود والفلسطينيين، وأصدرت بيانات مناهضة للمسيحيين والمسلمين، وذكر أنها اعتدت على فلسطينيين في القدس الغربية. وأفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن فلسطينيين أو أرباب عمل يوظفون الفلسطينيون رفعوا 20 شكوى على الأقل عن حوادث مضايقة واعتداء، بما في ذلك الحجارة ورشاش الفلفل، قام بها ناشطون من لهافا وسط القدس خلال العام. وادعت الشرطة الإسرائيلية أنها زادت الدوريات في وسط القدس بعد عمليات المهاجمة والمضايقة المبلغ عنها، ولكن السلطات الإسرائيلية نادراً ما تلاحق هذه الهجمات قانونياً في عمليات مقاضاة ناجحة، ولم تكن تفتح تحقيقات فيها أو كانت تغلق ملفاتها لعدم توفر الأدلة، وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان المحلية ووسائل الإعلام.

وكان الحصول على الخدمات الاجتماعية والتجارية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك السكن والتعليم والرعاية الصحية، مقتصرًا فقط على الإسرائيليين. وميز المسؤولون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس في مجالي الحصول على وظائف ومساكن قانونية من خلال حرمان الفلسطينيين من الحصول على استثمارات التسجيل. وقد وضعت السلطات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية والقدس عقبات لا يمكن التغلب عليها أمام الفلسطينيين طالبي الحصول على رخص بناء، بما في ذلك فرضها عليهم ضرورة توثيق ملكيتهم للأرض رغم أنه لم تكن هناك عملية متسقة لتسجيل الأراضي في الفترة التالية لعام 1967، وفرضها عليهم دفع رسوم مرتفعة على الطلبات، وفرض ضرورة ربط المنازل الجديدة بخدمات البلدية التي لم يكن لها وجود في الكثير من الأحيان.

وأفادت منظمة بتسيلم بأن إسرائيل قلصت منذ عام 2000 سجل السكان الفلسطينيين من خلال منعهم من إتمام المعاملات التوثيقية ومعلنة الفلسطينيين فعليا مقيمين غير شرعيين. وتعرض بعض الفلسطينيين الذين يعدون مقيمين غير شرعيين للمضايقات والاعتقال والترحيل إلى قطاع غزة.

وأفاد البنك الدولي بأن الفلسطينيين كانوا يعانون من نقص في المياه، مشيراً إلى أن حوالي نصف إمدادات المياه المحلية للفلسطينيين كان يتم شراؤه من إسرائيل. وقد حدثت اتفاقيات فترة أو سلو كمية المياه التي يمكن للفلسطينيين استخراجها من طبقات المياه الجوفية الموجودة في الضفة الغربية. وقالت منظمة العفو الدولية إن الفلسطينيين كانوا يحصلون على ما معدله ثمانية غالونات أقل مما حددته منظمة الصحة العالمية كحد أدنى يومي من الماء لتوفير معايير النظافة والأمن الغذائي. وكانت قدرة السلطة الفلسطينية على تحسين إدارة وفعالية شبكة المياه محدودة بسبب القيود السياسية والمالية، بما فيها شرط الحصول على موافقة إسرائيل لتنفيذ المشاريع المتصلة بالمياه واقتدار السلطة الفلسطينية إلى السلطة في "المنطقة ج" للحيلولة دون سرقة المياه من الشبكة، بالإضافة إلى مشاكل السلطة الفلسطينية الإدارية نفسها.

واستمر الجيش الإسرائيلي في تدمير خزانات المياه، التي كانت دول مانحة قد مولت بعضها لأغراض إنسانية. كما قامت القوات الإسرائيلية أيضاً بتدمير الآبار الزراعية الفلسطينية غير المرخص بها وخاصة في منطقة غور الأردن في الضفة الغربية، قائلة إنها تستنزف المياه الجوفية..

وأفاد الفلسطينيون الذين يعيشون ضمن حدود بلدية القدس خارج لحاجز الفاصل بأن البلدية لم توفر لهم الخدمات الأساسية، كالماء وخدمات الشرطة والبنى التحتية.

وقالت منظمات غير حكومية إن سياسات بلدية القدس والسياسات القومية الإسرائيلية كانت تهدف إلى تقليص عدد السكان الفلسطينيين في القدس. واستمر تشييد الوحدات السكنية الإسرائيلية الجديدة برعاية حكومية، بما في ذلك في مستوطنات القدس الشرقية، في حين كان الحصول على تصاريح البناء صعباً بالنسبة لسكان القدس الفلسطينيين. وقامت السلطات بهدم مساكن الفلسطينيين المبنية دون تصاريح بناء قانونية. وقالت منظماتها بمكوم [مخطون من أجل حقوق التخطيط] وغير عميم [مدينة لكل الشعوب] الإسرائيليان غير الحكوميتين أن الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية ظلوا يواجهون العقبات الموضوعة أمام شراء الممتلكات أو الحصول على تصاريح بناء. وكانت السلطات تقوم بشكل عام بتصنيف الأراضي التي يملكها أو يسكن فيها الفلسطينيون (بما في ذلك الإسرائيليون- الفلسطينيون) في فئة مناطق النمو الإسكاني المنخفض. وصنفت السلطات نحو 30 بالمائة من القدس الشرقية لمنطقة للمستوطنات الإسرائيلية. وقد تمكن الفلسطينيون في بعض الحالات من استئجار ممتلكات يملكها إسرائيليون، إلا أنه لم يكن بإمكانهم بشكل عام شراء أملاك في حي إسرائيلي. وقالت منظمات غير حكومية إسرائيلية بأنه بعد أخذ المستوطنات الإسرائيلية وأملاك الحكومة الإسرائيلية والحدائق العامة المعلنة في الحساب، يتبقى 13 بالمائة من مجمل أرض القدس الشرقية متوفراً لتشييد الفلسطينيين عليه.

وقد بذلت بلدية القدس والمنظمات اليهودية في القدس جهوداً ترمي إلى زيادة حجم ما يملكه الإسرائيليون من ممتلكات في الأحياء التي يشكل العرب غالبية سكانها في القدس الشرقية أو إلى التأكيد على التاريخ اليهودي لتلك الأحياء. وكان يحق لليهود أصحاب الأراضي وذريتهم، أو صناديق الأراضي المؤتمنة التي تمثل العائلات، استرداد أملاك كانوا قد هجروها في القدس الشرقية أثناء القتال قبل عام 1949، ولكن الفلسطينيين الذين هجروا أملاكهم في القدس الغربية في نفس تلك الفترة لا يملكون الحق القانوني بامتلاكها. وقد حصلت منظمات يهودية خاصة في القدس على الملكية القانونية لأملاك يهودية مستعادة في القدس الشرقية،

بما فيها البلدة القديمة، وسعت إلى طرد العائلات الفلسطينية التي تعيش فيها عن طريق إجراءات قضائية مطولة.

ورغم أن القانون الإسرائيلي ينص على حق سكان القدس الشرقية الفلسطينيين في الحصول على كامل الخدمات التي تقدمها البلدية وغيرها من السلطات الإسرائيلية، وبشكل متساو مع ما يحصل عليه الإسرائيليون، إلا أن بلدية القدس لم توفر في واقع الأمر ما يكفي من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والبنية التحتية والتخطيط للطوارئ للأحياء العربية في القدس. وقال معهد القدس لدراسات إسرائيل إن 82 بالمائة من فلسطيني القدس يعيشون في حالة فقر، وإن 87 بالمائة من أطفال القدس الشرقية يعيشون تحت خط الفقر، وهي زيادة عما كان عليه الوضع عام 2015. وكان هناك نقص في 1,100 غرفة صف في نظام المدارس الرسمية في القدس الشرقية، رغم الالتزامات التي قطعتها السلطات الإسرائيلية على نفسها والحكم الذي أصدرته المحكمة العليا وأمرت فيه البلدية بسد النقص في غرف الصفوف في القدس الشرقية بحلول نهاية العام. وقامت السلطات بالفصل، إلى حد كبير، بين الفلسطينيين والإسرائيليين في خدمات حافلات الركاب في القدس [مخصصة حافلات لكل من الفئتين]. أما خط الأوتوبيس الكهربائي الذي تم استكماله عام 2010 فكان يخدم السكان الفلسطينيين والإسرائيليين معا ويدخل القدس الشرقية. إلا أن منظمات غير حكومية أفادت بأن 5 محطات توقف فقط من أصل 24 محطات توقف للأوتوبيس الكهربائي كانت في أحياء فلسطينية أو قربها. وواصلت بلدية القدس عدم تشغيلها لمحطة توقف الأوتوبيس الكهربائي في حي شعفاط في القدس الشرقية. وقام الشبان الفلسطينيون بصورة دورية برشق حجارة على القطار في شعفاط مسببين ضرراً بسيطاً.

القسم 7: حقوق العمال

أ- الحق في تكوين الجمعيات والانتساب إليها وفي التفاوض الجماعي

يحمي قانون السلطة الفلسطينية حقوق العمال في تشكيل النقابات المستقلة والانضمام إليها وتنظيم الإضرابات القانونية. ويشترط القانون إجراء المفاوضات الجماعية بدون أي ضغط أو تأثير ولكنه لا ينص صراحة على الحق في المفاوضات الجماعية. ويعتبر التمييز ضد النقابات أو تدخل أرباب العمل بأعمال النقابات غير مشروع. إلا أن القانون لا يحظر بشكل محدد الفصل بسبب النشاط النقابي أو ينص على إعادة إلى الوظيفة.

ولا تسري قوانين العمل الخاصة بالسلطة الفلسطينية على موظفي سلك الخدمة المدنية في الحكومة ولا على خدم المنازل، رغم أن القانون يمنح الموظفين الحكوميين المدنيين حق تشكيل النقابات. وكانت المتطلبات الخاصة بالإضرابات القانونية مرهقة، ولم تكن تتوفر للمضربين أي حماية تذكر من العقاب. فقد كان يتعين على من يعتزمون تنظيم إضراب عن العمل توجيه إشعار خطي قبل أسبوعين من موعد الإضراب (وقبل أربعة أسابيع في حال مؤسسات المرافق العامة). ويمكن لوزارة العمل في السلطة الفلسطينية فرض التحكيم؛ ويواجه العمال أو نقابتهم إجراءات تأديبية في حال رفضهم نتيجة التحكيم. وفي حال عدم تمكن الوزارة من حل النزاع، يمكنها إحالته إلى لجنة يرأسها موفد من الوزارة وتتألف من عدد متساو من الأعضاء الذين يختارهم كل من العمال ورب العمل، ويمكن أخيراً إحالة النزاع إلى محكمة عمالية متخصصة، رغم أن الحكومة لم تكن قد أنشأت المحكمة التي نص عليها قانون العمل.

ولم تقم الحكومة بتطبيق قوانين العمل بشكل فعال، وكانت تخضع الإجراءات لفترات تأخير واستئناف طويلة. ولم تكن العقوبات وفرض التطبيق كافيين لردع المنتهكين. ولم تكن السلطات قد نفذت قانون العمل الخاص

بالسلطة الفلسطينية تنفيذاً تاماً لدى حلول نهاية العام، وقالت النقابات العمالية إن النظام الراهن يدعم أرباب العمل. واصلت وزارة العمل خلال العام القيام بكشوفات طبية دورية على العمال وفقاً لما نص عليه قانون العمل. وتلقى القضاة تدريباً على قوانين العمل. وقد طبقت السلطة الفلسطينية الحظر المفروض على التمييز ضد أعضاء النقابات وعلى تدخل أرباب العمل في أعمالها، إلا أن تطبيقها القوانين الخاصة بحرية تكوين النقابات والانضمام إليها لم يكن متسقاً. ولم تحاول السلطة تطبيق حقوق المفاوضات الجماعية للنقابات، باستثناء النقابات التي تمثل موظفي السلطة. واستمرت حماس في السيطرة على الحكومة وحقوق العمال في غزة بحكم الأمر الواقع، إذ لم تكن السلطة الفلسطينية قادرة على فرض تطبيق قانون العمل هناك.

وقد احترمت السلطة الفلسطينية الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها والحق في المفاوضات الجماعية، مع بعض الاستثناءات المهمة. وقام المعلمون في المدارس الحكومية، الذين يشكلون القسم الأكبر حجماً في القوة العاملة في القطاع العام، بإضرابات في شباط/فبراير وأذار/مارس بشأن مستويات المرتبات وبنود أخرى في العقود. وفي شهر كانون الثاني/يناير، حاولت السلطة الفلسطينية منع بعض المحتجين من التجمع كما حاولت اعتقال بسام زكارنه، رئيس نقابة العاملين في الوظيفة العمومية لدى السلطة، التي حلها رئيس السلطة بمرسوم عام 2014. وقد تمكن زكارنه من تفادي الاعتقال، وقامت السلطات الأمنية التابعة للسلطة باحتجازه لفترة قصيرة ولكنها أطلقت سراحه مرة أخرى في شباط/فبراير.

لم تكن النقابات العمالية مستقلة عن السلطات والأحزاب.

وتنافست نقابتان عماليتان رئيسيتان في الضفة الغربية (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والاتحاد العام للنقابات العمالية المستقلة والديمقراطية) على الأعضاء والاعتراف السياسي.

ويسري القانون الإسرائيلي على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي القدس، إلا أن السلطات لم تقم بتطبيقه بشكل متسق. ورغم قرار أصدرته المحكمة الإسرائيلية العليا عام 2008 وفرض تطبيق القانون الإسرائيلي على العاملين في المستوطنات، طبق معظم المستوطنات قانون العمل الأردني على العمال الفلسطينيين، وهو القانون الذي كان سارياً في عام 1967 وينص على أجور أكثر انخفاضاً وعلى حمايات أقل مما ينص عليه القانون الإسرائيلي. وكان العمال الفلسطينيون في القدس ينضمون في كثير من الأحيان إلى نقابات عمال الضفة الغربية أو إلى الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية (الهستدروت)؛ إلا أنه لم يكن بإمكانهم التصويت في انتخابات الهستدروت.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

كان هناك عمل قسري في الأراضي المحتلة. ولا يحظر قانون العمل في السلطة الفلسطينية بشكل صريح العمل القسري أو الإجباري أو الاتجار بالبشر. وكانت النساء العاملات كخدم في المنازل معرضات للعمل في ظروف عمل قسري في الضفة الغربية وقطاع غزة، نظراً لكون السلطة الفلسطينية لا تنظم العمالة داخل المنازل أو في القطاع غير الرسمي الكبير. كما كانت هناك عمالة أطفال قسرية (أنظر القسم 7.ج.).

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية الاتجار في الأشخاص على www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

ليس لدى السلطة الفلسطينية مجموعة قوانين عمل شاملة أو موحدة خاصة بعمالة الأطفال. ويحظر قانون العمل الموحد لعام 2000 وقانون الطفل الفلسطيني لعام 2004 توظيف أي شخص لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر. ويعرّف القانون الأطفال على أنهم من كانوا دون الثامنة عشرة من العمر، ويفرض قيوداً على تشغيل من تتراوح أعمارهم ما بين 15 و18 سنة. إلا أن القانون يجيز توظيف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و18 سنة للقيام بأنواع معينة من الأعمال في ظروف محددة. كما يبيح القانون تشغيل الأطفال الأصغر من الخامسة عشرة من العمر لدى أقاربهم من الدرجة الأولى وتحت إشراف عن كتب.

ويحظر القانون عمل الأطفال أكثر من 40 ساعة في الأسبوع، ويحظر تشغيلهم لآلات وأجهزة معينة، والقيام بأعمال قد تكون خطيرة أو ضارة بصحتهم أو بتعليمهم، كما يحظر عملهم ليلاً، أو في أعمال شاقة، أو في أماكن نائية بعيدة عن المراكز العمرانية. وقد عدل مرسوم رئاسي صدر عام 2012 القانون بحيث أصبح يتضمن بنوداً خاصة بعمل الأطفال مع عقوبات جلية للمخالفين. كما يمكن معاقبة من يكررون فعلتهم بمضاعفة الغرامات و/أو إغلاق منشأتهم جزئياً أو كلياً. ولم تكن الغرامات وفرض التطبيق كافيين لردع الانتهاكات.

وقد أوكلت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية مهمة تنسيق الجهود الرامية إلى حماية حقوق الأطفال، في حين تضطلع دائرة التفتيش والحماية في وزارة العمل بمهمة فرض تطبيق القانون. وقد أفادت وزارة العمل بأن حوالي 30 بالمائة من مفتشيها (وهي نسبة مماثلة لما كان عليه الوضع في السنوات الأخيرة) تلقوا تدريباً مكثفاً ولديهم خبرة في مجال عمالة الأطفال، وبأنه سيتم تدريب جميع المفتشين الجدد في هذا المجال. وكان المفتشون يقومون خلال زياراتهم التفتيشية لأماكن العمل برفع مستوى الوعي بين أرباب العمل بكون عمل الأطفال الذين لم يبلغوا الخامسة عشرة من العمر غير مشروع بموجب القانون الفلسطيني.

ولم تقم السلطة الفلسطينية بإنفاذ القانون بشكل فعال نظراً لافتقارها إلى الموارد المناسبة وللصعوبات اللوجستية. وذكّر أن حالات كثيرة من انتهاك قانون عمالة الأطفال حدثت داخل البيوت، وعلى سبيل المثال، في مزارع العائلات التي لم تكن مفتوحة لتفتيش وزارة العمل. وأفاد المسؤولون عن حماية الأطفال في وزارة الشؤون الاجتماعية وفي وزارة العمل بأنهم كانوا يحيلون فقط أرباب العمل الذين يوظفون أطفالاً تقل أعمارهم عن 15 سنة للعمل في ظروف أو أعمال خطيرة إلى المدعي العام لملاحقتهم قضائياً؛ وقد أحالت وزارة العمل حالات قليلة فقط خلال العام. ومع حلول شهر تشرين الأول/أكتوبر، كانت الحكومة قد اكتشفت 16 حالة تتعلق بعمالة أطفال (عمرهم أقل من 15 سنة)، مقارنة باكتشافها 10 حالات عام 2015. وقامت الحكومة في جميع الحالات تقريباً، بإبعاد الأطفال عن أماكن العمل تلك بعد عملية التفتيش. وقام أرباب العمل في الكثير من الحالات بالاتصال هاتفياً بأهالي الأطفال للقدوم وأخذهم أثناء وجود مفتشي وزارة العمل في مكان العمل. وتفرض وزارة العمل على أرباب العمل وضع لوائح بموظفيهم، بمن فيهم الأطفال، إلا أنه ذُكر أن بعض أصحاب الأعمال لم يضعوا سجلات دقيقة بالعاملين من الأطفال، فأخفواهم عن التفتيش. وأفاد المسؤولون في السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة بأنهم فرضوا غرامات على "العديد" من الأشخاص بعد قيام وزارة العمل في السلطة الفلسطينية بتحقيقات ناجحة. وكانت الوزارة تقوم بالتفتيش فقط على مؤسسات الأعمال العاملة ضمن القطاع الاقتصادي الرسمي ولم يكن بإمكانها إجراء تحقيقات في قطاع غزة. كما أنها لم تكن قادرة على الدخول إلى "المنطقة ج" الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية (حوالي 60 بالمائة من الضفة الغربية)، وهي المنطقة الأكثر احتمالاً لأن يحدث فيها استغلال اقتصادي للأطفال و عمالة أطفال، حسب قول المسؤولين في السلطة الفلسطينية.

وفي الربع الثاني من العام، قدرت السلطة الفلسطينية نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و17 سنة العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة بـ 3.7 بالمائة، 5 بالمائة منهم في الضفة الغربية و1.8 في غزة. وكان العمال من الأطفال الفلسطينيين الذين اعتبرتهم السلطة الأكثر عرضة للعمالة القسرية في أحوال جوية قاسية جداً يعملون بشكل عام في المزارع العائلية أو في المحلات أو كباعة متجولين في الشوارع وعلى جوانب الطرق وعند نقاط التفتيش أو في غسيل السيارات أو في المصانع أو في المؤسسات الصناعية الصغيرة.

ذُكر أن حماس لم تطبق القوانين الخاصة بعمالة الأطفال. وذُكر أن حماس كانت تشجع الأطفال على العمل في جمع الحصى والنفايات المعدنية من أماكن انفجار القنابل لبيعها لتجار التدوير وزادت من تجنيد الأحداث في نشاطات شق الأنفاق. ووردت تقارير مفادها أن حماس دربت أطفالاً كمقاتلين.

قالت الحكومة الإسرائيلية إنها لم تصدر أي تصاريح عمل لفلسطينيين قاطنين في الضفة الغربية ولم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر للعمل في مستوطنات في الضفة الغربية، باستثناء غور الأردن حيث يسمح القانون بإصدار تصاريح عمل لمن بلغوا السادسة عشرة من العمر أو كانوا أصغر من ذلك. ووردت تقارير خلال العام بأن بعض الأطفال الفلسطينيين دخلوا المستوطنات أو عبروا إلى إسرائيل بصورة غير قانونية، وكانوا مهربين في أحيان كثيرة، للبحث عن عمل. وأفادت السلطة الفلسطينية بأن الأطفال الفلسطينيين المنخرطين في عمالة الأطفال في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يواجهون مخاطر أمنية واستغلالاً ومضايقات لكونهم غير قادرين على الحصول على حماية قانونية أو عمليات تفتيش على أوضاع العمل.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل الأميركية "إستنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال" على الموقع <http://labor/findings-www.dol.gov/ilab/reports/child>.

د التمييز في الوظائف والمهن

لا تحظر القوانين والأنظمة التمييز على أساس العرق أو اللغة أو التوجه الجنسي و/أو الهوية الجنسية، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أو غيره من الأمراض السارية أو على أساس الوضع الاجتماعي. وتحظر القوانين التمييز على أساس نوع الجنس (الأنوثة والذكورة)، والإعاقة. إلا أن الحكومة لم تقم بتطبيق هذه الأنظمة والقوانين بشكل فعال.

وكان هناك تمييز على أساس الفئات المذكورة أعلاه في مجالي التوظيف والمهنة. وقد عانت النساء من التحيز ضدهن، وفي بعض الأحوال، من ظروف قمعية في مكان العمل. وكانت مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية جداً، خاصة في غزة، ولكنها كانت تشهد نمواً تدريجياً، وفقاً لإحصاءات السلطة الفلسطينية. (أنظر القسم 6، المرأة).

هـ. ظروف العمل المقبولة

وافقت حكومة السلطة الفلسطينية على حد أدنى للأجور يبلغ 1450 شيكلاً إسرائيلياً جديداً (398 دولاراً) في الشهر، أصبح ساري المفعول في بداية عام 2013، ولكن 38.9 بالمائة من الموظفين بأجور كانوا يحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجور في الربع الثاني من العام. ففي الضفة الغربية، كان حوالي 19.6 بالمائة من الموظفين العاملين بمرتبات في القطاع الخاص يحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري؛ وكان

معدل دخل هؤلاء العمال الموظفين بمرتبات، والبالغ عددهم حوالي 42,500 موظف، 1,104 شيكلات إسرائيلية جديدة (289 دولاراً) في الشهر. أما في قطاع غزة، فكان 78 بالمائة من الموظفين بأجور في القطاع الخاص يحصلون على أقل من الحد الأدنى الشهري للأجور؛ وكان معدل ما يحصل عليه الواحد من هؤلاء الموظفين بأجر، البالغ عددهم حوالي 83,900 موظف، 734 شيكلاً إسرائيلياً (192 دولاراً) في الشهر. وأفاد الفلسطينيون الذين يعملون في المستوطنات الإسرائيلية بأنهم ما زالوا يتلقون أجوراً أقل من الحد الأدنى الإسرائيلي للأجور، رغم القرار الذي أصدرته المحكمة العليا في عام 2008 بأن قوانين العمل الإسرائيلية تسري على العلاقات بين العمال الفلسطينيين وأرباب العمل الإسرائيليين في المستوطنات في الأراضي المحتلة. وفي عام 2011، وهو آخر عام تتوفر فيه تقديرات رسمية، أشارت تقديرات السلطة الفلسطينية إلى أن 25.8 بالمائة من سكان الأراضي المحتلة يعيشون تحت خط الفقر المحدد بـ 7.49 شيكل (1.96 دولار) في اليوم.

ينص القانون في السلطة الفلسطينية على أن أقصى عدد لساعات العمل في أسبوع العمل الرسمي الذي يبدأ يوم الأحد وينتهي يوم الخميس هو 48 ساعة. كما يسمح القانون بأيام عطل رسمية ودينية مدفوعة الأجر، لا يجوز لأرباب العمل خصمها من الإجازة السنوية. ويتعين أن يُدفع للعامل أجر ونصف عن كل ساعة عمل إضافية بعد عمله 45 ساعة في الأسبوع، ولا يجوز تشغيله أكثر من 12 ساعة إضافية في الأسبوع.

وكانت وزارة عمل السلطة الفلسطينية هي الجهة المسؤولة عن وضع معايير الصحة والسلامة، ولكن قدرتها على التطبيق كانت محدودة، ويعود ذلك جزئياً لافتقارها إلى العدد الكافي من الموظفين. وكانت الوزارة توظف 62 مفتشاً خلال العام، بينهم 14 للتركيز على عمالة الأطفال؛ وكان هذا العدد من المفتشين غير كاف لفرض الامتثال. ولم تراقب السلطة الفلسطينية بشكل فعال مواقع العمل الأصغر، التي كانت أحياناً دون مستوى المعايير القانونية للسلامة. ولا يمنح القانون العمال حماية قانونية كي يتمكنوا من النأي بأنفسهم عن الظروف التي تشكل خطراً على صحتهم أو سلامتهم بدون تعريضهم لخطر فقدان وظيفتهم.

ولم يكن بمقدور السلطة الفلسطينية مراقبة ظروف العمل في قطاع غزة، ولم يكن لها أي سلطة لمراقبة السلامة العمالية في الـ 60 بالمائة من الضفة الغربية التي تشكل "المنطقة ج"، بموجب أحكام اتفاقيات حقبة أوسلو مع إسرائيل. ولا يمكن للوزارة تطبيق قانون العمل الفلسطيني في مناطق التماس ولا في المنطقة الواقعة شرق الخط الأخضر وغرب حاجز إسرائيل الفاصل، ولا في إسرائيل (حيث يعمل فلسطينيون إما بتصاريح أو بصورة غير مشروعة) ولا في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ولم تقم السلطات الإسرائيلية بعمليات تفتيش عمالية في المستوطنات الإسرائيلية، حيث يشكل العمال الفلسطينيون جزءاً لا يستهان به من اليد العاملة. وقد زاد عدم وجود سلطة عمالية كفؤة في المستوطنات من إمكانية تعرض العمال للاستغلال. وأفادت منظمات غير حكومية مثل منظمة "عنوان العامل" (كاف لعوفيد) بأن الممارسات الاستغلالية كانت منتشرة على نطاق واسع في المستوطنات الإسرائيلية. ورفعت منظمات غير حكومية إسرائيلية بعض الدعاوى أمام المحاكم العمالية الإسرائيلية نيابة عن عمال فلسطينيين يعملون لدى هيئات ومؤسسات تجارية في المستوطنات.

وكانت ظروف السلامة والصحة في مكان العمل سيئة. وكانت أخطر ظروف العمل في أعمال جمع القمامة، الدبش (كسارة الحجارة)، وجمع القمامة الصلبة الأخرى؛ والعمل كباعاة في الشوارع، والعمل في المصانع وفي قطاع البناء وكيميائيكي سيارات، وفي ورش الحدادة؛ والعمل في مزارع الدجاج وغيره من الطيور الداجنة، وفي جمع الحصى، وفي هدم الماني. وقد وافقت السلطات الإسرائيلية خلال العام على تصدير فضلات المعادن لإعادة تدويرها من غزة إلى إسرائيل، مما زاد الطلب على اليد العاملة في هذا القطاع.